الذكاء الاصطناعي وتطوير القطاع المصرفي في اليمن

هجرة البنوك إلى النظام الجديد للسويفت

الامتثال هو الحل الأمثل

المصارف

Al-Masarif

مارس 2025

العدد (38)

www.yemen-yba.com

الامتثال صمام أمان القطاع المصرفي

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

مع البنك الأهلي اليمني
تمتع بسهولة الوصول إلى أموالك
وإدارة معاملاتك اليومية بكل مرونة.
ابدأ رحلة مالية مريحة مع NBY
تواصل معنا
الرقم المجاني:
01 8000 820
NBY
البنك الأهلي اليمني
بنك كل اليمنيين
Bank of all Yemenis..

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank For Reconstruction & Development

البنك الأول في اليمن
The First Bank In Yemen

كشوفات حسابك بين يديك ... بكل سهولة

كشوفات حسابك بين يديك... بكل سهولة!

للمؤسسات والمنظمات، الآن يمكنكم استلام كشوفات حساباتكم البنكية مباشرة
عبر البريد الإلكتروني بكل دقة وسرعة!

اختر الطريقة التي تناسبك:

- **يوميًا** – لمتابعة مستمرة لحركة الحسابات.
- **شهريًا** – لتحليل البيانات المالية بسهولة.
- **سنويًا** – لمراجعة الأداء المالي العام.
- حسب الطلب – عند الحاجة في أي وقت!

لماذا تختار هذه الخدمة؟

- وصول سريع وآمن لكشوفات الحسابات.
- تقليل الأوراق وتعزيز الكفاءة البيئية.
- تنظيم مالي أفضل واتخاذ قرارات أسرع.

اشترك الآن في الخدمة عبر أقرب فرع أو تواصل معنا للحصول على مزيد من التفاصيل!

◂ كشوفات رقمية ◂ خدمات ذكية ◂ أعمالك بخطوة واحدة

YBRDYE

8000022

المصارف
Al-Masarif

مارس 2025 | العدد (38)

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١ فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
مديـر التحريـر
فؤاد أحمد يحيى
عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة
العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري
الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي
البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير
المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

ورشة عمل حول دور القضاء في مواجهة الجرائم الإلكترونية وفض المنازعات المصرفية

البنك اليمني ينظم ورشة تدريبية لموظفيه في مجال مكافحة القرصنة والأمن السيبراني للبنوك

بنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك) يفتتح مكتبه الجديد في سعوان

أمين عام اتحاد المصارف العربية: على البنوك العربية إنشاء إدارات متخصصة لمواجهة الاحتيال الإلكتروني

الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين تسلم الدفعة الأولى من مبالغ التعويضات لعدد من التجار المتضررين من غرق السفينة(TSS-pearl)

بنك اليمن والكويت يختتم برنامج سفراء التكنولوجيا المالية

كتابات

محمد ثامر 36
نبيل العابد 30
هشام بلعيش 37
أسامة الشوخي 34

مفتتح

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

الامتثال هو الحل الأمثل

في ظل الواقع التكنولوجي التقني الرقمي سريع التطور الذي أصبح العالم يعيشه اليوم وما صاحبه من تطور متسارع ومواكب في وسائل وآليات وأنظمة عمل مؤسسات القطاع المالي والمصرفي حول العالم التي لم تكن مؤسسات القطاع المصرفي اليمني استثناء منها ..

أصبحت انعكاسات التأثر (الإيجابي والسلبي) تتجلى بوضوح من خلال نجاح بعض البنوك والمؤسسات في مواكبة ذلك التطور التقني المتسارع والمتنامي بتحديث أو استبدال أنظمتها بأنظمة معلوماتية حديثة وتطوير وسائل وآليات عملها ومنتجاتها وما تقدمه لجمهور المتعاملين من خدمات، إضافة إلى توظيف التكنولوجيا الرقمية كأداة لتطبيق قوانين ومعايير وسياسات الحوكمة والامتثال والالتزام وغيرها من الإجراءات التنظيمية والرقابية اللازمة لتجنيبها المخاطر وتعزيز مراكزها وإكسابها قدرة مواجهة الصعوبات التي تهدد نشاطها أو سلامة أموال المودعين لديها.

وانطلاقا من حقيقة أن مؤسسات القطاع المصرفي لا يمكن لها أن تنشط بمعزل عن التطور الرقمي التقني المعلوماتي وما يمكن أن يلعبه من دور محوري في تشكيل العمل المصرفي في المستقبل ، إضافة إلى ما تظهره البيانات الحديثة من تأكيد لحقيقة أن الهجمات والجرائم الإلكترونية تشهد تصاعدًا ملحوظًا من حيث الحجم والتعقيد والتنوع بين اختراق للأنظمة وسرقة للبيانات المالية الحساسة وتهديد لاستقرار مؤسسات القطاع المصرفي بشكل عام .
وبالنظر إلى طبيعة المرحلة الصعبة والأوضاع الاستثنائية التي يمر بها البلد والتغيرات الكبيرة والسريعة التي طرأت على واقع القطاع المصرفي اليمني .
أصبح الامتثال للقوانين والمعايير الدولية والمحلية وتعليمات جهات الرقابة والإشراف المعنية بمكافحة كافة أنواع الجرائم المالية ضرورة ملحة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية باعتبار وظيفة الامتثال خط الدفاع المعني بمراقبة ومواجهة المخاطر المحتملة وتعزيز الأداء المؤسسي وامتلاك القدرة على التكيف مع المتغيرات ومواجهة الصعوبات والتحديات .

وفي هذا السياق تبرز أهمية توظيف البنوك ومؤسسات القطاع المصرفي بشكل عام لوسائل التكنولوجيا الحديثة في تسهيل عمليات وإجراءات الامتثال خاصة العمليات التي يتم تصنيفها كمخاطر عالية، والإبلاغ عن التعاملات المشبوهة عبر الأنظمة الإلكترونية، وفي تطوير خدماتها ومنتجاتها ، ورفع مستوى جودتها، وتحقيق النمو المستدام لأنشطتها بشكل قانوني وأخلاقي وبالتالي تحقيق هدف سعيها للحاق بركب التحديث الذي طرأ على وسائل العمل وآلياته في الأسواق المالية العالمية.
كما أن الامتثال هو الحل الأمثل والطريق الأقصر بالنسبة لمؤسسات القطاع المصرفي والمالي اليمني لمواجهة مضاعفات المتغيرات الطارئة والسريعة في بيئة العمل المحلية والخارجية، وتطوير استراتيجية عمل متكاملة تمكنها من التعامل مع الإشكاليات والأزمات والصعوبات الجديدة، وتضمن استمراريتها في تعزيز عوامل قوتها وصمودها والحفاظ على مكانتها وسمعتها وأداء الدور المنوط بها في دعم الاقتصاد الوطني.

بنك اليمن والكويت يختتم برنامج سفراء التكنولوجيا المالية

اختتمت بصنعاء يوم الخميس الموافق 27 فبراير 2025 فعاليات برنامج سفراء التكنولوجيا المالية الذي نفذته إدارة التكنولوجيا المالية في بنك اليمن والكويت .

استهدف البرنامج التدريبي 88 متدربا من طلاب الجامعات والكليات المتخصصين في المجالات التقنية والمالية والإدارية إضافة إلى مجموعة من رواد الأعمال وعدد من موظفي البنك .

وتضمن البرنامج التدريبي عددا من المحاضرات النظرية والتطبيقية التي ركزت بشكل كبير على محاور تعزيز الوعي والثقافة التكنولوجية المالية وآليات إنشاء المنتجات والمشاريع مع التدريب العملي على استخدام منتجات التكنولوجيا المالية الخاصة بالبنك والاستفادة من الفرص التى تخلقها.

وفي فعالية الاختتام التي حضرها ممثلون عن الجامعات والكليات المشاركة في البرنامج أكد مدير التكنولوجيا المالية في البنك الأستاذ أحمد الأوذن على أهمية استفادة المشاركين من المعارف والمهارات التدريبية التي تلقوها خلال البرنامج التدريبي وترجمة ذلك في واقع حياتهم العملية والتركيز على إيجاد منتجات ومشاريع ناشئة .

وعبر الأوذن عن شكره وتقديره للجهود التي بذلها القائمون على البرنامج من فريق البنك مدربين ومنظمين .

من جهته أكد الأستاذ أكرم الجرموزي مساعد رئيس جمعية البنوك على أهمية إكساب المتدربين مهارات تكنولوجية مالية عملية تواكب تطورات العصر .. مشيدا بالدور الذي يقوم به بنك اليمن والكويت وإسهاماته ومبادراته الهادفة إلى تأهيل الشباب في هذا المجال .

وفي الختام تم تكريم المشاركين في البرنامج من طلاب الجامعات والكليات ورواد الأعمال وموظفي البنك بالشهادات التقديرية.

الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين تسلم الدفعة الأولى من مبالغ التعويضات لعدد من التجار المتضررين من غرق السفينة(TSS-pearl)

سلمت الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين الدفعة الأولى من مبالغ التعويضات لعدد من التجار المتضررين من غرق السفينة(TSS-pearl) بالبحر الأحمر في 13 أكتوبر 2022.

وكانت إدارة الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين تعهدت في اجتماع الغرفة التجارية مع التجار المتضررين والذين لا يمتلكون وثائق تأمين بأن تقوم بمتابعة شركات خطوط النقل الملاحية عبر شركة كوكس المعنية باسترداد التعويضات المستحقة من شركات النقل، حيث فوض عدد من التجار الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين بمتابعة تعويضاتهم.

وخلال التسليم أكد رئيس مجلس إدارة الشركة الدكتور محمد الآنسي أن عملية التسليم تأتي انطلاقاً من رسالة الشركة في توفير الحماية المالية للعملاء من خلال تقديم خدمات التأمين التكافلي كبديل شرعي للتأمين التجاري وإيماناً بدورها الريادي في خدمة ودعم الاقتصاد الوطني.

بدوره قال مدير عام الشركة الأستاذ حافظ الباقري « أن الشركة أوفت بتعهداتها للتجار خلال اجتماعها معهم في الغرفة التجارية وبالمتابعة الحثيثة التي استمرت عامين استطاعت الشركة استرداد وتعويض نسبة 40% من الخسائر الفعلية لعدد من التجار الذين فوضوا الشركة بمتابعة تعويضاتهم كدفعة أولى .

وجدد الباقري دعوته لجميع التجار بضرورة التأمين لبضائعهم حماية لممتلكاتهم والتزاماً بالقانون الذي يفرض عليهم تأمين بضائعهم لدى شركات محلية.

حضر اجتماع تسليم التعويضات الأستاذ سعيد بامشموس والأستاذ نزار العزاني عضوي مجلس إدارة الشركة وعدد من كوادر الشركة.

بنك الأمل للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

بيس pyes

استرد

10%

من قيمة مشترياتك

لإحتياجاتك العيدية

العرض ساري حتى 30 رمضان

سقف شرائي حتى 50 ألف

بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

8000006

/AMBPYES

البنك اليمني ينظم ورشة تدريبية لموظفيه في مجال مكافحة القرصنة والأمن السيبراني للبنوك

نظم البنك اليمني للإنشاء والتعمير ورشة تدريبية لكادره الوظيفي حول مكافحة القرصنة والأمن السيبراني للبنوك.

هدفت الورشة التي حضرها مدير عام البنك ونوابه على مدى أسبوع خلال شهر فبراير 2025 إلى رفد 215 موظفا من موظفي الإدارة العامة للبنك وفروعه بالعديد من المهارات والمعارف حول مكافحة القرصنة والأمن السيبراني للبنوك .

وأشار مدير عام البنك الأستاذ مدين عبدالجليل إلى أهمية هذه الورشة لتطوير قدرات ومهارات الموظفين للتعامل مع المخاطر والتحديات الأمنية التي تواجهها البنوك اليمنية وتطوير وتعزيز الأداء لتحديد نقاط الضعف واكتشاف التهديدات المحتملة وتقديم حلول مبتكرة لتعزيز الأمن السيبراني وكيفية حماية أنظمة البنوك من مخاطر القرصنة والاختراقات السيبرانية.

وأشاد مدير عام البنك بما قدمه المدرب المهندس أحمد نعيم الذي أدار الورشة بأسلوب احترافي اتسم بالنقاش المستمر والفعّال وإكساب المشاركين مهارات ومعارف جديدة وقيمة إضافة كبيرة سيكون لها انعكاساتها الإيجابية في الواقع العملي .

وتضمنت الورشة محاضرات نظرية وتطبيقات عملية شملت التعريف بمفهوم القرصنة وأمن المعلومات والتواصل الاجتماعي وأنواع الهاكر والقراصنة إضافة إلى شروحات وتوضيحات حول وظائف وتخصص الأمن السيبراني وأنواع الجرائم والاختراقات السيبرانية وكيفية حماية الأجهزة الخاصة أو التلفونات الشخصية منها.

وفي ختام الورشة تم توزيع الشهادات على المشاركين.

بنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك) يفتتح مكتبه الجديد في سعوان

افتتح بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)، يوم الأحد 16/2/2025، مكتبه الجديد في حي سعوان بصنعاء، وذلك ضمن خطة البنك لتحديث خدماته وتجديد فروعه، ومواكبةً لتطلعات عملائه لتقديم أحدث الخدمات المصرفية الإلكترونية، بأفضل التقنيات والممارسات الفنية المتعارف عليها.

حضر الافتتاح عدد من شركات ومؤسسات وعملاء البنك، الذين رحبوا بخطوات البنك من أجل تطوير خدماته الإلكترونية بمزايا عالية وتكلفة أقل، وبطرق سهلة وميسرة عبر محفظة (موبايل موني) والمحافظ الإلكترونية الأخرى.

جوالي
JAWALI
.. رفيقي المالي

تقدر بجوالي

السحب من الصراف الآلي

الإيداع والسحب النقدي
يمني – سعودي – دولار

شحن رصيد
وشراء باقات الجوال

إرسال وإستلام
الحوالات المالية

مصارفة العملات

تسديد الهاتف والإنترنت
وخدمات الترفيه

دفع قيمة المشتريات

الرقم المجاني
8000 444

WEJAWALI

أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح :

على البنوك العربية إنشاء إدارات متخصصة لمواجهة الاحتيال الإلكتروني

دعا اتحاد المصارف العربية جميع البنوك العاملة في الوطن العربي إلى ضرورة تكثيف الجهود لمواجهة الاحتيال الإلكتروني وعمليات القرصنة.

وشدد وسام فتوح، أمين عام الاتحاد، على ضرورة أن تقوم المؤسسات المصرفية بتحديث إداراتها عبر إنشاء إدارة جديدة للاحتيال تقوم على أساس برامج شاملة للأمن المعلوماتي على مستوى المؤسسة ككل، بهدف حماية بيانات العملاء وزيادة خبرة الموظفين.

ولفت فتوح إلى أن اتحاد المصارف ينصح البنوك العربية بتكثيف جهودها في رفع كفاءة موظفيها المتخصصين تحديدا في إدارات المخاطر والالتزام بالمعلومات والآليات المناسبة لمواجهة هذا الوضع وضمان حصول عملائها على المعلومات المهمة الضرورية لاعتماد استراتيجيات شاملة لمنع الاحتيال.

وأشار فتوح إلى أن الاتحاد رصد تصاعد عمليات الاحتيال الإلكتروني الذي استهدف بعض المصارف العربية، حيث أن هذه الأعمال الجنائية قد أخذت منحى مقلقاً على الصعيد الدولي لتشمل بنوكاً عالمية أيضاً.

وأوضح أن القائمين على عمليات الاحتيال يسعون إلى استغلال الثغرات الأمنية والتقنية، وشن هجمات متطورة على شبكات خاصة من الكيانات المعروفة، مثل معالجات البيانات الرئيسية والتعاملات التجارية في الدرجة الأولى ما قد يؤدي إلى تراجع الثقة ببعض المؤسسات المالية ومعاملاتها على المستويين الإقليمي والدولي، على الأقل، في مرحلة إعادة تقويم الأسباب والخطط الأمنية المتبعة.

وشدد على أن التصدي لتحدي الاحتيال العالمي الحالي يتطلب استراتيجية شاملة تعتمد على مشاركة المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات، والتجار، وحاملي البطاقات والجهات القضائية لتنمية وتطوير حلول جديدة ومعايير وسياسات لحماية بيانات بطاقات الدفع وتمكين نظم الدفع الآمنة.

وأضاف فتوح أن نقطة الانطلاق في مكافحة هذه الجرائم المالية تبدأ من فهم أساسيات الغش وتحديد الاتجاهات الرئيسة وإجراء تقويم نزيه يمنع التعرض للاحتيال، كما أن المؤسسات المالية تحتاج في نهاية المطاف إلى تحديد خطط العمل الاستراتيجية والمبادرات الرامية إلى معالجة نقاط الضعف المحددة لدعم البنوك في بناء وتنفيذ هذه الخطط.

وأشار إلى أنه بعد اتصال مع شركة ماستر كارد العالمية للمراجعة والاستفسار عن أحدث التقنيات في إطار مكافحة الاحتيال الإلكتروني، تم تشكيل مجلس عالمي لتقويم المخاطر بمشاركة ماستر كارد والشركات الأخرى المعنية بإصدار البطاقات والوكالات الحكومية والسلطات المصرفية المركزية، ويقوم المجلس بدراسة التدابير والمعايير الأمنية الدولية الثابتة لحفظ أمن البيانات وتحديث البرامج، علماً أن شركة ماستر كارد تطبّق المعايير الدولية المصنفة أمنياً بأنها ممتازة.

ويعتزم الاتحاد تنظيم منتدى وورشة عمل في الأردن بهدف تعزيز خبرات الموظفين المعنيين في البنوك العربية لتحصينها من التجسس المعلوماتي ومدها بالوسائل الحديثة لمكافحة الغش والاحتيال والتزوير والتلاعب بالبيانات المالية، وحث الاتحاد، المصارف العربية على التواصل في المبادرات الاستراتيجية لأمن البيانات بالتعاون مع أصحاب العلاقة مصنعي البطاقات ومن خلال المجالس الاستشارية المتخصصة في الاحتيال المالي العالمي والإقليمي.

في سياق متصل أكد الخبير المصرفي المصري عبد السلام

خسائر العالم من الهجمات الإلكترونية والاحتيال تتعدى 114 مليار دولار

أبوضيف أن البنوك المصرية لجأت إلى إبرام تعاقدات مع «هاكرز» دوليين لمساعدتها في تقوية الدفاعات الإلكترونية لشبكاتها ومواقعها الإلكترونية، يأتي ذلك في الوقت الذي تتعرض فيه العديد من البنوك في العالم لضربات القراصنة وحرص البنوك المصرية على الوصول إلى أقصى درجات الأمان في التعاملات الإلكترونية.

وأكد أن الاستعانة بالهاكرز أمر مهم لمعرفة أحدث الطرق والفخاخ الإلكترونية التي يمكن أن تتسبب في اختراق المواقع الإلكترونية للبنوك المحلية، قائلا: «تتلخص الاستعانة بهذا النوع من القراصنة في قيامهم بمحاولات لاختراق مواقع البنوك المتعاقدة معهم بشكل دوري، وتقوم إدارات تكنولوجيا المعلومات والشبكات في البنوك بمحاولات لرد هذه الهجمات المصطنعة، فإن نجحت فهذا يعني أن تعاملات البنك محصنة، أما لو نجح الهاكرز في الاختراق فإن إدارة البنك بالتعاون معهم تعالج الثغرات التي تسببت في ذلك لمواجهة الهجمات الحقيقية بشكل أفضل.

ولفت إلى أن إجمالي خسائر العالم من الهجمات الإلكترونية والاحتيال عبر الانترنت بلغت 114 مليار دولار بحسب بعض التقديرات، مشيرًا إلى أن العالم يتعرض لنحو مليون هجمة إلكترونية يوميا.

Bas بـَـس

YKB

كـــون الأول
واختار بـــس

جوالي JAWALI كاش مواصلات Mowasalat جيب Jaib فلوك Flook YKB

الرقـم المجانـي 8000949

Available on the App Store

GET IT ON Google Play

نظمتها وزارة العدل وحقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية البنوك اليمنية..

ورشة عمل حول دور القضاء في مواجهة الجرائم الإلكترونية وفض المنازعات المصرفية

نظمّت وزارة العدل وحقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية البنوك اليمنية يوم الخميس، 22 شعبان 1446هـ الموافق 20 فبراير 2025، بالمعهد العالي للقضاء، ورشة عمل حول دور القضاء في مواجهة الجرائم الإلكترونية وفض المنازعات المصرفية.

رئيس مجلس القضاء الأعلى: القضاء يولي فض النزاعات المصرفية أهمية خاصة، باعتبار العمل المصرفي عماد الاقتصاد الوطني

نائب وزير العدل وحقوق الإنسان: مواجهة الجرائم الإلكترونية تتطلب تعديل التشريعات الحالية بما يتلاءم مع طبيعة هذه الجرائم

عميد المعهد العالي للقضاء: نأمل أن تخرج الورشة برؤى إيجابية يستفيد منها القضاء لمواكبة مستجدات العصر حتى يكون صمام أمان للحقوق

رئيس المكتب الفني لوزارة العدل وحقوق الإنسان: الآونة الأخيرة شهدت تطوراً ملحوظاً في الجرائم الإلكترونية بفعل تطور الوسائل التكنولوجية

فعالية افتتاح الورشة

وفي افتتاح الورشة التي شارك فيها 70 مشاركاً يمثلون القضاء والقطاع المصرفي في اليمن، أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين أن القضاء يولي فض النزاعات المصرفية أهمية خاصة، باعتبار العمل المصرفي عماد الاقتصاد الوطني.

وأشاد بأوراق العمل التي تناقشها الورشة وبالمشاركة الواسعة من ممثلي القضاء والمصرفيين، معرباً عن أمله في أن تخرج الورشة بتوصيات ونتائج يستفيد منها القضاء.

وأشار الدكتور شجاع الدين إلى أن القضاء سيبذل قصارى جهده لاستيعاب التوصيات والنتائج الصادرة عن الورشة التي تجمع مصرفيين وقضاة جمعوا بين المهارات العلمية والعملية.

وفي الافتتاح الذي حضره أمين عام مجلس القضاء الأعلى القاضي هاشم عقبات وعضوا المحكمة العليا القاضي سلطان الشجيفي والقاضي علي اللوذعي، أكد نائب وزير العدل وحقوق الإنسان، القاضي إبراهيم الشامي، أن الجرائم الإلكترونية جرائم منظمة عابرة للحدود ما يتطلب مواجهة شاملة من كافة الدول عبر عقد اتفاقيات تعاون لمكافحة هذا النوع من الجرائم.

ولفت إلى أن مواجهة الجرائم الإلكترونية تتطلب تعديل التشريعات الحالية بما يتلاءم مع طبيعة هذه الجرائم وتأهيل الأجهزة القضائية لمواجهة هذا النوع من الإجرام، بالإضافة إلى توعية الناس وتثقيفهم بهذه التعديلات.

وأوضح القاضي الشامي أن وزارة العدل وحقوق الإنسان سعت لعقد ورشات عمل ودورات تدريبية لتأهيل الكادر القضائي في هذا المجال لاسيما مع صدور قانون الاستثمار الجديد، فضلاً عن سعي الوزارة لتضمين المناهج الدراسية في المعهد العالي للقضاء مواد ترتبط بمكافحة الجرائم الإلكترونية والحد من انتشارها.

بدوره اعتبر عميد المعهد العالي للقضاء، القاضي الدكتور محمد الشامي، الاهتمام بموضوع الجرائم الإلكترونية وفض المنازعات المصرفية من أهم المواضيع التي يجب أن تمثل منظومة متكاملة التي لا تقتصر على التقدم في مجال دون آخر.. حاثاً على تضافر

الجهود في مختلف المجالات التي تخدم الوطن.

معرباً عن أمله في أن تخرج الورشة برؤى إيجابية يستفيد منها القضاء لمواكبة مستجدات العصر حتى يكون صمام أمان للحقوق.

وفي الورشة التي حضرها نائب عميد المعهد العالي للقضاء القاضي الدكتور يحيى الخزان، أشار رئيس المكتب الفني لوزارة العدل وحقوق الإنسان، القاضي خالد البغدادي، إلى أن الآونة الأخيرة شهدت تطوراً ملحوظاً في الجرائم الإلكترونية بفعل تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة، ما أدى إلى ظهور العديد من الوسائل الفنية والإلكترونية وانتقال الأرصدة المالية والنقود الإلكترونية من شخص لآخر عابرة للحدود من خلال شبكات الإنترنت.

ولفت إلى أن القطاع المصرفي والمالي في الدول هو الأكثر عرضة للجرائم الإلكترونية وأساليبها الحديثة والمتطورة، وبالتالي لابد أن تسعى الدول بجميع مؤسساتها وسلطاتها بما فيها السلطة القضائية والمؤسسات القانونية والأجهزة المعنية إلى الحفاظ على أمن تلك الدول بدراسة تلك الجرائم ووضع التشريعات الجنائية المناسبة لها.

وأكد القاضي البغدادي، أن ما ستخرج به الورشة من توصيات ستسهم في مواجهة الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي والمالي وتعزز قنوات التواصل اللازمة بين مؤسسة القضاء وهذا القطاع وترجمتها على الواقع العملي.

فيما أكد عضو مجلس إدارة البنك المركزي اليمني، الدكتور حمود النجار، أن القضاء ركيزة أساسية في فض منازعات الجرائم الإلكترونية في القطاع المصرفي حيث يعمل على تطبيق القانون وحماية الحقوق وضمان العدالة.

وبيّن أن نجاح القضاء في هذا المجال يتطلب تعزيز وتطوير التشريعات وبناء القدرات اللازمة للتعامل مع التحديات التكنولوجية المتطورة.. لافتاً إلى أن هذه الورشة إحدى باكورات بناء القدرات في هذا المجال.

وعد الدكتور النجار، المنازعات الإلكترونية من القضايا المعقدة لارتباطها بالاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات وانتهاكات الخصوصية وغيرها من الجرائم التي تستهدف الأنظمة المالية والمصرفية، ما يحتم على السلطة القضائية القيام بالعديد من المهام التي تفصل في النزاعات وتوفر الإنصاف وتحقق العدالة.

من جهته شدد القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية، محمود قائد ناجي، على أهمية التحول إلى الأنظمة الرقمية وتطوير وسائل الحماية والأمن

عضو مجلس إدارة البنك المركزي اليمني: القضاء ركيزة أساسية في فض منازعات الجرائم الإلكترونية في القطاع المصرفي

السيبراني، معتبراً ذلك ضرورة ملحة لضمان سلامة المجتمعات وحماية الاقتصاد الوطني.

وذكر أن التحديات التي تواجه مبادرات التحديث في القطاع المالي والمصرفي دفعت إلى تعزيز النقاشات القانونية وارتفاع الأصوات المطالبة بوضع أطر تشريعية قوية وواضحة تحمي الأفراد والمؤسسات وتضمن سلامة المعلومات والأنظمة التقنية.

وأكد القائم بأعمال رئيس جمعية

القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية: الحاجة ماسة لتشريعات مرنة وشاملة لمكافحة الجرائم المالية الإلكترونية

البنوك الحاجة الماسة لتشريعات مرنة وشاملة ليس فقط لمكافحة الجرائم المالية الإلكترونية وضمان حقوق المتعاملين، بل أيضاً لتعزيز الثقة في البيئة الرقمية المتنامية.. مشيراً إلى أن القطاع المصرفي لديه ثقة كاملة بأن السلطة التشريعية والجهاز القضائي مدرك لأهمية الدور المناط به في وضع التشريعات اللازمة لحماية بيئة الأعمال الوطنية ومكافحة الجرائم المالية الإلكترونية.

5 أوراق عمل تخصصية ناقشتها الورشة

بمشاركة فاعلة من ممثلي السلطة التشريعية والجهاز القضائي وممثلي البنوك ومؤسسات القطاع المصرفي اليمني ناقشت الورشة (5) أوراق عمل تخصصية، أوضحت مفهوم «الأمن السيبراني واستراتيجيات الوقاية من المخاطر والتهديدات التي تواجه القطاع المصرفي من الناحية الفنية»، ودور القضاء في فض منازعات الجرائم المالية الإلكترونية وأدلة الإثبات لدى القطاع المصرفي

وكذا «الجرائم المالية الإلكترونية ودور أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز أدلة الإثبات» إضافة إلى «إجراءات الاستدلال والتحقيق في الجرائم الإلكترونية وأثرها في صحة الدليل الإلكتروني وحجته في الإثبات، و«التكييف القانوني للجرائم الإلكترونية».. ونظرا لأهمية ما تضمنته أوراق العمل التي ناقشتها الورشة نستعرض محتواها هنا بشكل مختصر على النحو التالي:

أهمية الأمن السيبراني واستراتيجيات الوقاية لدى القطاع المصرفي

تحت هذا العنوان جاءت ورقة عمل جمعية البنوك اليمنية التي قدمها الأستاذ/ أكرم أحمد الجرموزي التي استعرض فيها مفهوم الأمن السيبراني وأهميته واستراتيجية الوقاية للقطاع المصرفي من التهديدات والاختراقات والهجمات السيبرانية.

واشتملت ورقة العمل على محورين المحور الأول: النقد الإلكتروني ومفهوم الأمن السيبراني وأهميته والتعرف على أنواع الهجمات السيبرانية، والمحور الثاني: استراتيجيات الوقاية لدى القطاع المصرفي طبقا لمنشور البنك المركزي الدوري رقم (1) لسنة 1445هـ .

أكرم الجرموزي

وأكد الباحث الجرموزي في ورقة عمله على أهمية حماية المعاملات المالية الرقمية وتحقيق أهدافها الرئيسية والتركيز على استراتيجيات الأمن الإلكتروني وأمن المعلومات..

موضحا كيفية بناء بيئة إلكترونية آمنة وتوسيع دائرة المعرفة من خلال النقاش وتبادل الآراء التي تساعد في تحديد أركان قضايا الجرائم والمعاملات المالية الإلكترونية المرتبطة بالقطاع المصرفي.

وأشار الباحث إلى أن التعامل مع النقد الإلكتروني أصبح عبر أنظمة الدفع الحديثة أي عبر التطبيقات المحملة في الهاتف المحمول كأمر ملزم لدى القطاع المصرفي اليمني في ظل شحة السيولة النقدية الورقية التي أصبحت شبه متهالكة وكذا ما تتطلبه ظروف المرحلة الراهنة من إجراءات هادفة للحفاظ على توازن سعر الصرف والقيمة الشرائية .. منوها بأهمية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى للبت في القضايا ذات الطابع الرقمي.

وذكر أن هناك العديد من المخاطر التي تهدد عمل البنوك اليمنية وقاعدة بياناتها منها الهجمات السيبرانية أو الاختراقات سواء من الداخل اليمني أو من الخارج لا سيما في ظل التطورات التكنولوجية السريعة التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من العمليات المالية والمصرفية وتزايدت معها التهديدات السيبرانية التي تستهدف المؤسسات المالية، ما يضع الأصول المعلوماتية والتقنية في خطر مستمر.

ولفت إلى أن الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة تزيد من حدة هذه التهديدات، حيث تستهدف الهجمات السيبرانية المتطورة جميع المؤسسات المالية الحكومية والخاصة في اليمن وهذا يتطلب وعيًا سيبرانيًا عاليًا واستجابة فعّالة لحماية الأصول والبيانات.

وبيّن الباحث أن البنك المركزي اليمني وإدراكا منه لأهمية مواجهة هذه التحديات أصدر المنشور الدوري رقم (1) لسنة 1445هـ / 2024 بشأن تعليمات الأمن السيبراني والتكيف مع المخاطر السيبرانية، وبيّن أن المنشور يهدف إلى تعزيز القدرات السيبرانية للمؤسسات المالية في الجمهورية اليمنية، وضمان حماية الأنظمة والبيانات من التهديدات الداخلية والخارجية، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في القطاع المالي اليمني.

وأوضح الباحث الجرموزي أن من أهداف انعقاد ورشة (دور القضاء في مواجهة الجرائم الإلكترونية وفض المنازعات المصرفية) التعريف بالمزيد من المفاهيم وتوضيح المزيد من المعلومات المتعلقة بالتطورات الحديثة في مجال الجرائم والمعاملات المالية الإلكترونية إلى جانب تحفيز ودفع الجهات المعنية نحو التعجيل بإصدار قانون الجرائم والمعاملات المالية الإلكترونية، لما من شأنه الإسهام في الحفاظ على حقوق البنوك والمودعين والمتعاملين في هذا المجال واستعادة ثقة العملاء بالقطاع المصرفي.

وفي هذا السياق تضمنت ورقة عمل الباحث الجرموزي عددا من التوصيات أبرزها:

- تشكيل لجنة من الجهات المختصة بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة مثل البنك المركزي، جمعية البنوك، اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، الغرفة التجارية، وزارة الاتصالات لمتابعة إنجاز مشروع قانون المعاملات والجرائم المالية الإلكترونية مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.
- الأخذ في الحسبان متطلبات السوق الرقمية لدى القطاع المصرفي اليمني وبما يحافظ على حقوق البنوك والمواطنين المتعاملين في المجال الرقمي الإلكتروني.
- إنشاء محكمة متخصصة في هذا المجال ورفدها بالتكنولوجيا الحديثة .
- تعزيز التعاون والتنسيق الدائم مع السلطة القضائية في عقد الورش لعرض التطورات والأحداث الجديدة في السوق وتبادل المعلومات والخبرات حول التهديدات والحوادث السيبرانية، والوقاية منها.
- ضرورة تطبيق منشور البنك المركزي رقم (1) لسنة 2024 بشأن الأمن السيبراني والتكيف مع المخاطر السيبرانية وتكثيف الرقابة من قبل البنك المركزي لتنفيذه.
- تطوير برامج تدريبية متقدمة للموظفين للتعرف على أحدث التقنيات والتهديدات السيبرانية وضمان جاهزيتهم لمواجهة التحديات.
- تعزيز الوعي العام من خلال تنظيم حملات توعية للجمهور حول أهمية الأمن السيبراني وطرق الحماية، لتقليل مخاطر الهجمات التي تستهدف العملاء وتوفير مواد تعليمية على مواقع المؤسسات المالية لتعزيز ثقافة الأمن السيبراني بين العملاء.
- قيام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ الجهات المعنية بالحوادث السيبرانية في الوقت المناسب للحد من تأثيرها والتعاون في معالجتها وكذا التواصل مع العملاء لإبلاغهم بأي تأثيرات محتملة وتقديم الدعم اللازم.

دور القضاء في فض منازعات الجرائم المالية الإلكترونية وأدلة الإثبات لدى القطاع المصرفي

محمد العتابي

تحت هذا العنوان جاءت ورقة عمل شركة البسيط سوفت للأمن السيبراني التي قدمها مدير عام الشركة الأستاذ محمد علي أحمد العتابي حيث أوضحت ورقة العمل أن اعتماد البنوك والمؤسسات المالية على الأنظمة الإلكترونية لتوفير خدمات أكثر سهولة وسرعة للعملاء، بدءًا من الدفع الإلكتروني والتحويلات البنكية عبر الإنترنت وصولًا إلى منصّات التداول الرقمي، صاحبه موجة متزايدة من الجرائم المالية الإلكترونية، مثل الاحتيال الرقمي والتزوير وانتحال الهوية وسرقة البيانات البنكية.

وأرجعت ورقة العمل أسباب تفاقم هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، منها غياب تشريعات متكاملة تنظم الجرائم الإلكترونية في العديد من الدول النامية، وفي مقدمتها اليمن، بالإضافة إلى الوعي التقني المحدود لدى بعض الجهات والكوادر المعنية.

ولمواجهة التزايد المستمر في معدل الجرائم المالية الإلكترونية سلطت ورقة العمل الضوء على آليات التعامل مع الجرائم المالية الإلكترونية في ظل البيئة التشريعية اليمنية الحالية، مع التركيز على دور القضاء في فض المنازعات، وبيان أهمية أدلة الإثبات الرقمية، وتقديم بعض التوصيات العملية.

وفي هذا السياق أكدت ورقة العمل على أهمية تفعيل دور القضاء وتزويده بالأدوات والمعارف الحديثة لمعالجة المنازعات المالية الإلكترونية بشكل فعّال ومنصف، وضمان إثبات الجرائم وإدراج العقوبات الرادعة.

كما أكدت الورقة أيضا على أهمية أن يلعب القطاع المصرفي وشركات التقنية المتخصصة دورًا كبيرًا في تقديم الحلول التكنولوجية وتسهيل مهمة القضاء في الوصول إلى الأدلة الرقمية وإثبات صحتها.

وفيما يتعلق بدور القضاء في فض منازعات الجرائم المالية الإلكترونية ومسؤولياته واختصاصاته أوضحت ورقة العمل أن القضاء هو الجهة المنوطة بتحقيق العدالة وحماية الحقوق، ومن ثم إصدار الأحكام التي تضمن حقوق الضحايا والمؤسسات المتضررة.

وانطلاقا من هذه الحقيقة أكدت ورقة العمل على أهمية استيعاب القضاء لطبيعة الجرائم الإلكترونية، وما يميزها عن الجرائم التقليدية، خصوصًا فيما يتعلق بالضبط والإثبات والجهات المسؤولة وهو الأمر الذي يفرض ضرورة توفير برامج تأهيلية وتدريبية مكثّفة للقضاة وأعضاء النيابة لاطلاعهم على المفاهيم والمهارات الأساسية في الأمن السيبراني وتقنيات جمع وتحليل الأدلة الرقمية.

وفي هذا الإطار نوهت ورقة العمل إلى إمكانية إنشاء أو دعم وحدات خاصة بالقضاء تُعنى بالمنازعات الرقمية، بحيث تضم خبراء فنيين وقانونيين، مما يرفع من كفاءة التحقيقات الإلكترونية والاستعانة بالخبرات الاستشاريةمن خلال إنشاء علاقات التعاون مع شركات تقنية متخصصة مثل البسيط سوفت وغيرها لما من شأنه الإسهام في تحصيل المعرفة وتقديم آراء فنية حول القضايا الإلكترونية، إذ تمتلك هذه الشركات الأدوات والكوادر المختصة في تحليل النظم الإلكترونية واستخراج الأدلة الضرورية.

وتطرقت ورقة العمل إلى الأدلة الرقمية من حيث الأهمية والمعايير الدولية وأشكال الأدلة الرقمية ودور القطاع المصرفي ومسؤولياته في وضع استراتيجيات الحماية الأمنية وتطوير أنظمة المراقبةوالتوعية وبناء القدرات والتنسيق مع الجهات المعنية والإبلاغ عن الحوادث السيبرانية.

وأشارت ورقة العمل إلى أن من فوائد ومميزات إيجاد إدارة أمن سيبراني فعّالة الكشف المبكر عن التهديدات ورصد الهجمات قبل تفاقمها، وتقليل الخسائر المحتملة وتحسين سمعة المؤسسة وتعزيز الامتثال والتعلّم من الحوادث والحدّ من حوادث مستقبلية مماثلة.

وتطرقت ورقة العمل إلى منشور البنك المركزي رقم (1) لسنة 2024 بشأن تعليمات الأمن السيبراني والتكيف مع المخاطر السيبرانية وأهداف المنشور المتمثلة في:

-إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع خطط واضحة لإدارة المخاطر الرقمية وتنفيذ أُطر حوكمة تضمن الحماية المستمرة من الهجمات السيبرانية.

- رفع وعي القطاع بأهمية التبليغ والشفافية في حال التعرّض لأي اختراق أو حادث إلكتروني، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين الجهات المالية والرقابية.

- تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء من خلال إنشاء بيئة مالية آمنة قادرة على مواجهة التحديات السيبرانية بكفاءة وسرعة.

واستعرضت ورقة العمل الدور الذي يمكن أن تلعبه شركات التقنية المتخصصة في دعم القضاء والقطاع المالي وتقديم حلول تقنية واستشارية تسهّل مواجهة هذه التحديات، وذلك من خلال تطوير أنظمة كشف الاحتيال والتتبع وتوفير برمجيات متخصصة تقوم بمراقبة العمليات المالية بشكلٍ آنيّ لرصد أي أنشطة مشبوهة أو معاملات غير متوقعة واستخدام تقنيات الذّكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لتحليل البيانات سلوكياً والتنبؤ بالمحاولات الاحتيالية قبل وقوعها إضافة إلى خدمات التحليل الجنائي الرقمي ومساعدة الجهات المختصة في جمع الأدلة الرقمية وتحليلها مع إعداد تقارير فنية مُفصّلة تشرح الإجراءات المتّبعة والنتائج المتوصّل إليها، وكذا استخدام أدوات احترافية تحافظ على سلامة الدليل الرقمي من أي تلاعب أو تعديل، وتضمن قبوله قضائيًا، إضافة إلى تقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات التقنية التي يمكن استخدامها لإثبات الجرائم المالية أمام المحاكم، وكيفية توثيق الأدلة الرقمية اعتمادًا على المعايير الدولية، إلى جانب التعاون مع مكاتب المحاماة وخبراء القضاء لتطوير أساليب فعّالة في استعراض الأدلة الإلكترونية، وجعلها مفهومة للقضاة وأطراف النزاع وإعداد محتوى تدريبي مخصص للقطاع المصرفي، يُوضّح للمسؤولين التنفيذيين والموظفين طرق حماية البيانات ورصد عمليات الاحتيال.

وأكدت ورقة العمل رغبة شركات التقنية المتخصصةومنها شركة البسيط بالمساهمة الفاعلة في وضع اللبنات الأولى لمشروع يُنظّم الجرائم الإلكترونية في اليمن، انطلاقًا من مسؤوليتها الوطنية والأخلاقية ومن أجل تحقيق أهداف حماية الأمن الرقمي والمصلحة العامة للمجتمع وتقديم خبرات تقنية مُتقدِّمة تواكب السباق الدولي في مجال الأمن السيبراني، والارتقاء بقدرات اليمن إلى مصافّ الدول الرائدة في هذا المجال، إضافة إلى دعم المنظومة التشريعية، والقضائية، والقطاع المالي من خلال طرح مبادرات عملية، تستند إلى أحدث المعايير وأفضل الممارسات الدولية، بما يضمن تحقيق بيئة إلكترونية آمنة ومستدامة.

وأوضحت الورقة أن دور شركة البسيط في التعامل مع الجرائم الإلكترونية يأتي عبر الأطر القانونية وجميع خدماتها المرتبطة بالجرائم الإلكترونية والتحقيق الجنائي الرقمي لا تُقدَّم إلّا من خلال قنوات قانونية رسمية وبمعنى آخر، فإن أيّ تعاون في مجال الجرائم السيبرانية أو الأدلة الرقمية يتم حصريًا عن طريق جهات إنفاذ القانون أو السلطات القضائية المعتمدة، مثل النيابة العامة أو المحاكم أو أي سلطة قضائية مختصّة.

وتضمنت ورقة العمل عددا من التوصيات والمقترحات أبرزها ما يلي :

- إعداد تشريع متخصص للجرائم الإلكترونية وتشكيل لجنة مشتركة من المختصين القانونيين والتقنيين وممثلي البنوك وشركات التقنية المتخصصة بغرض وضع مسودة قانون يُعرّف الجرائم الإلكترونية ويحدد آليات الإثبات والعقوبات.

-إشراك المجتمع المدني في مناقشة القانون لضمان تغطية كافة الجوانب المجتمعية والحقوقية.

-اعتماد معايير وطنية لجمع وتحليل الأدلة الرقمية.

ووضع إرشادات مستوحاة من المعايير الدولية (ISO/IEC) لتوحيد إجراءات جمع الدليل الرقمي وتحليله وتقديمه.

-إلزام المؤسسات المصرفية بتطبيق هذه المعايير عبر تحديث اللوائح الداخلية وبروتوكولات العمل.

- تعزيز قدرات القضاء وأجهزة إنفاذ القانون وإطلاق برامج تعليمية وتدريبية مستمرة لرفع الوعي التقني لدى القضاة ووكلاء النيابة وأعضاء أجهزة الضبط القضائي.

- تكوين وحدات متخصصة في الجرائم الإلكترونية داخل الجهات القضائية، والتعاون الوثيق مع شركات التقنية المختلفة لضمان التعامل المهني مع القضايا الإلكترونية.

- تشجيع البنوك والشركات التقنية والمؤسسات الحكومية على تبادل المعلومات والخبرات بشأن تهديدات الأمن السيبراني وأساليب الاحتيال الجديدة.

- إطلاق حملات مكثفة عبر مختلف وسائل الإعلام والمنصّات الرقمية، تُعرّف بمخاطر الاحتيال الإلكتروني وأساليب الوقاية منه وتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة أو حوادث احتيال من خلال قنوات رسمية واضحة وسهلة الوصول.

الجرائم المالية الإلكترونية ودور أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز أدلة الإثبات

إبراهيم الزنداني

تحت هذا العنوان جاءت ورقة العمل التي قدمها إلى الورشة الدكتور إبراهيم محمد الزنداني، أستاذ القانون الجنائي المساعد المتخصص بالأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والجرائم الإلكترونية.

تضمنت الورقة التعريف بمفهوم الجرائم المالية الإلكترونية وأنواعها كالجرائم المالية الحاسوبية والشبكية، التي تشير عادة إلى استهداف النظام المعلوماتي المالي عن طريق استخدام الأصول التقنية المملوكة للكيان المالي وتدمير النظام المعلوماتي المالي أو ارتكاب جرائم الاختلاس أو الاحتيال أو التعدي الوظيفي أو السرقة.

وأيضا الجرائم المالية عبر شبكة الانترنت والتي تشمل جميع أنواع الأعمال الإجرامية التي تنتهك الأنظمة المالية ومصالح الآخرين في الأنشطة التجارية المالية عبر الانترنت.

واستعرضت ورقة العمل صور الهجمات السيبرانية الواقعة على القطاعات المالية والمصرفية والتي تتخذ أشكالا وأنماطا جديدة ومتنوعة على مستوى العالم ومنها العمليات المالية الاحتيالية والتصيد الاحتيالي لسرقة الأموال من الحسابات البنكية والبرمجيات الخبيثة وهجمات استهداف التطبيقات والمحافظ الإلكترونية.

وركزت ورقة العمل على الدور المهم والحاسم الذي يمكن أن تلعبه تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز أدلة الإثبات في الجرائم المالية الإلكترونية وتسريع وتحسين كفاءة أعمال التحقيق في الجرائم السيبرانية بشكل عام .

وأشارت الورقة إلى أن تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي تُمكن محللي الطب الشرعي الرقمي وسلطات إنفاذ القانون من استخراج المعلومات ذات الصلة بالجرائم المالية الإلكترونية واكتشاف الملفات المحذوفة أو المخفية واستعادتها وفك التشفير وإعادة بناء الأحداث ومحاكاتها باستخدام الأدلة الرقمية لفهمها وتحليلها للوصول إلى إثباتها أو دحضها، إضافة إلى أن التكامل المتزايد للذكاء الاصطناعي وخوارزميات التعلم الآلي أدى إلى إحداث تغييرات كبيرة في مجال الطب الشرعي الرقمي لتحقيق تحليل أسرع وأكثر دقة للبيانات ومعالجة كميات كبيرة من البيانات في وقت قياسي وتحديد الأنماط وتحليل الأدلة الرقمية واكتشاف الحالات الشاذة والتعرف على الهويات بطرق كانت تعتبر مستحيلة في السابق .

إضافة إلى ماسبق تضمنت ورقة العمل عدداً من التوصيات أبرزها :

- تطوير سياسات الدولة الجنائية وتشريعاتها الوطنية بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة للجرائم السيبرانية وتبني استراتيجيات فعالة في مواجهتها وإشراك القطاع الخاص وبقية أطراف المصلحة في رسم تلك السياسات والاستراتيجيات وتوزيع المسؤوليات بشكل مرن وفعال.
- تأهيل سلطات إنفاذ القانون وبناء قدرات رجال العدالة الجنائية للتصدي للأنشطة الإجرامية السيبرانية حتى لا نكون أمام ما يمكن أن نسميه بأمية رجال العدالة الجنائية وإنفاذ القانون تجاه جرائم العالم السيبراني.
- الاستثمار في توعية المجتمع بالجرائم الإلكترونية من أجل معالجة مشكلة انخفاض معدلات الإبلاغ عن الجريمة الإلكترونية مقارنة بالجرائم الأخرى.
- الإسراع في إعادة تشكيل لجان جديدة قائمة على الكفاءات النوعية والمتخصصة لمراجعة مشروع القانون الذي أعدته وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وإشراك بقية أطراف المصلحة في بلادنا للخروج برؤية مشتركة تسرع من إصدار قانون خاص بتلك الجرائم إذ قد تأخرنا كثيراً.
- إنشاء هيئة وطنية للأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية تضم نخبة من الكفاءات النوعية المتخصصة من كل الجهات ذات العلاقة والعمل بروح الفريق الواحد، مالم فإن أي سياسة جنائية لمواجهة تلك الجرائم محكوم عليها بالفشل.
- إنشاء شعبة متخصصة بالأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية في السلطة القضائية ورفدها بمعمل جنائي خاص بالأدلة الإلكترونية وتوفير الإمكانيات اللازمة لتمكينها من العمل.
- تبني المؤسسات المالية والمصرفية استراتيجيات فاعلة لحماية أنظمتها والاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لمساعدتها في التصدي للجرائم المالية الإلكترونية والتعاون مع سلطات إنفاذ القانون وعقد ورش تدريبية معها في هذا المجال.
- لا بد وضع لوائح وتنظيمات صارمة لشركات الأمن السيبراني وشركات الحوسبة السحابية وغيرها من الشركات العاملة في هذا المجال، وضرورة توافق خوارزمياتها وأنظمتها مع لوائح وأنظمة وقوانين الدولة اليمنية وإنشاء لجان دورية لمراقبة ضمان الجودة والكفاءة وكذا ضمان عدم مشاركات أطراف أخرى للبيانات الوطنية.

وأخيراً مراقبة الجودة في العملية البحثية والأكاديمية كي لا تقع بلادنا ضحية للنسخ الرديئة التي كبدت دول وحكومات أضراراً فادحة طالت كافة المستويات.

التكييف القانوني للجرائم الإلكترونية

صالح زوبر

تحت هذا العنوان جاءت ورقة العمل التي قدمها القاضي صالح زوبر حيث تضمنت الورقة التعريف بماهية الجرائم الإلكترونية وخصائصها وكذا تعريف ماهية التكييف القانوني بوجه عام بالقول : هو الإجراء الأولي الذي يقوم به القاضي لتحديد الوصف الصحيح للتصرف القانوني أو الواقعة القانونية موضوع النزاع، وذلك تمهيداً لتحديد النصوص القانونية الواجبة التطبيق.

وأشار الباحث إلى أن التكييف القانوني ينبغي أن يستمد من حقيقة الوقائع المطروحة أمام قضاء الموضوع بما له من سلطة تقديرية حتى يستطيع أن يربطها بالنصوص القانونية التي تنطبق عليها.

وبين الباحث أن التكييف القانوني لا يأتي إلاّ بعد ثبوت الواقعة بموجب أدلة قانونية سواءً كان بشهادة الشهود، أو اعتراف المتهم، أو الخبرة، أو القرائن وغير ذلك من الأدلة.

لافتا إلى أنه وفي حال ثبتت الجريمة الالكترونية فإن القاضي في هذه الحالة يبدأ في التحقيق في الوقائع وتطبيق الأركان المادية والمعنوية، وتحديد الوصف القانوني طبقاً للنصوص القانونية.

ونوه الباحث بأهمية التكييف القانوني للجريمة الإلكترونية التي تكمن في تحديد ما إذا كانت الواقعة تشكل جريمة أو لا؟ وما هي طبيعة هذه الجريمة؟ وهل هي مخالفة أم جنائية؟ وهل جسيمة أم غير جسيمة؟ وبناءً على التكييف القانوني يتم تحديد العقوبة للجريمة وفقاً للقانون وتحديد الاختصاص القضائي، لا سيما وأن هذه الجرائم عابرة للحدود.

واستعرض الباحث خطوات التكييف القانوني للجريمة الإلكترونية والمراحل التي يمر بها ومنها:

- التحقيق في الركن المادي للجريمة الإلكترونية ويشمل السلوك المادي للجريمة الإلكترونية ومحلها كالأجهزة والجهات والمعلومات كإدخال البيانات أو محوها أو تعديلها وتحديد أدوات الجريمة الإلكترونية كبرامج نسخ المعلومات المخزنة في أجهزة الحاسب الآلي والانترنت كوسيط لتنفيذ الجريمة وخطوط الاتصال الهاتفي التي تستخدم لربط الكامرات ووسائل التجسس وأدوات مسح الترميز الرقمي (الباركود) والطابعات وأجهزة الهاتف النقال والهواتف الرقمية الثابتة والأثر المترتب على السلوك الإجرامي وله مدلولان المدلول الأول: ويتمثل في التغيير والإضرار بالمصلحة المحمية والمدلول الثاني: ويتمثل في الاتلاف.
- التحقيق في الركن المعنوي للجريمة الإلكترونية ويشمل القصد الجنائي في حق الجاني وأطرافها كالفاعل والمجني عليه.
- **التعرف على الآليات التي تنفذ بها الجريمة الإلكترونية ومنها :**
- الدخول غير المصرح به إلى أنظمة البيانات في مواقع إلكترونية معينة

باستخدام شبكة الإنترنت أو استغلال الإنترنت للاستيلاء على الأموال بإجراء تحويلات غير مشروعة أو استخدام التقنية في عمليات التزييف والتزوير، أو في الاستيلاء على أرقام بطاقات ائتمان وإعادة استخدامها والاستيلاء على الأموال بواسطة ذلك، ومن ثم الدخول في عمليات دفع إلكترونية وشراء عبر الانترنت لإخفاء المصدر الحقيقي غير المشروع للأموال القذرة.

واختتم الباحث ورقة عمله بذكر عدد من أمثلة التكييف القانوني للجرائم الإلكترونية ومنها على سبيل المثال جريمة سرقة البطاقة الإلكترونية وتزويرها سواءً كان تزويراً كلياً أو جزئياً وتقليدها من قبل شخص آخر حيث يعمد الجاني في استخدام الوسائل الإلكترونية للدخول إلى أنظمة وبرامج البنوك والصرافة لعمل التهكير في الأنظمة واختراقها ونقل البيانات المالية وتحويلها إلى أنظمة أخرى يستطيع بواسطتها استخراج تلك البيانات المالية بسهولة.

إجراءات الاستدلال والتحقيق في الجرائم الإلكترونية وأثرها على صحة الدليل الإلكتروني وحجيته في الإثبات

شمسان الذيب

تحت هذا العنوان جاءت ورقة العمل التي قدمها القاضي الدكتور شمسان الذيب حيث شمل محتوى ورقة العمل التعريف بماهية الجريمة الإلكترونية وخصائصها والأعمال التي تقوم بها سلطة الاستدلال في الجرائم الإلكترونية ومنها تلقي البلاغات والشكاوى والقيام بأعمال المراقبة الإلكترونية والتحري وجمع المعلومات مع التأكيد على وجوب إصدار الإذن القضائي وتسبيبه للقيام بأعمال المراقبة، إضافة إلى القيام بإجراء المعاينة بطريقة الإلكترونية وضبط الأدلة المادية والبيانات والوثائق الإلكترونية والتفتيش الإلكتروني.

واستعرضت ورقة العمل إجراءات التحقيق في الجرائم الإلكترونية بما في ذلك القيام بعمل المعاينة في الجرائم الإلكترونية والقيام بأعمال التفتيش الإلكتروني والضبط:

وبينت الورقة الصعوبات التي تواجه سلطة الاستدلال والتحقيق بشأن الجرائم الإلكترونية ومنها قصور التشريع الإجرائي والعقابي واختلاف الجريمة والأدلة المثبتة لها وضعف التأهيل والتدريب وعدم إلمام المحقق بالجوانب الفنية والتقنية بأجهزة الحاسوب والانترنت.

وتطرقت ورقة العمل إلى شروط حجية الدليل الإلكتروني الناشئ عن جمع الاستدلال وإجراءات التحقيق والتي تشمل قبول الدليل الإلكتروني وتقدير القيمة القانونية له ورقابة محكمة النقض على قبول وتقدير القاضي الجنائي للدليل الإلكتروني.

وتضمنت ورقة العمل عددا من التوصيات منها :

- التسريع بإقرار وإصدار مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لتجاوز أوجه القصور الحالية.
- إنشاء وتفعيل أقسام مكافحة جرائم المعلوماتية بإدارات البحث والأمن بالمحافظات والمديريات والمصالح لتتولى إجراءات جمع الاستدلالات في تلك الجرائم ورفدها بالكفاءات.
- قيام وزارة الداخلية والسلطة القضائية باستقطاب الكوادر المؤهلة في مجال الحاسوب والإنترنت للعمل فيهما والاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم في مواجهة الإجرام الإلكتروني ضبطاً وتحقيقاً ومحاكمة.
- ضرورة تأهيل القضاة تأهيلاً علمياً وعملياً باستخدام الوسائل الحديثة وآلية عملها والأدلة الإلكترونية المستخرجة منها، لتكون لديهم القدرة على إدارة المنازعة وامتلاك زمام تسييرها ومناقشة الأدلة والتقارير والطعون المثارة بشأنها باعتبارها من واجبات القاضي، نظراً لما تثيره هذه الجرائم من إشكالات لا تقل في تأثيرها عن غياب النص القانوني.
- إضافة المقررات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في مناهج معهد القضاء وأكاديمية الشرطة وكليات القانون في الجامعات الحكومية والخاصة كمواد أساسية.
-إنشاء إدارة مختصة بالمسائل التقنية تابعة لوزارة العدل أو مصلحة الخبراء- بعد إنشائها- يسهل تأهيلها والتعامل معها ليسهل على النيابة والمحاكم الاستعانة بها فيما قد يُثار من مطاعن حول الأدلة الإلكترونية التي يطعن بصحتها.
- تدريب رجال التحقيق والضبط القضائي ومن لهم صلة بتلك الأدلة تجميعاً وحفظاً، وكذا تأهيل المحامين وأساتذة القانون والمتعاملين بهذه الوسائل من التجار والإدارات الرسمية حول التعامل الإلكتروني ومخاطره وضوابطه القانونية ليتمكنوا من إدراكها وفهمها واستيعاب الإشكالات الناتجة عنها.

توصيات عامة

بعد عرض ومناقشة أوراق العمل المقدمة إلى الورشة صدرت عنها جملة من التوصيات التي أكدت على ما يلي:

- ضرورة الإسراع في استكمال إجراءات إصدار القانون المعني بجرائم تقنية المعلومات والأمن السيبراني، والتنسيق مع قيادات السلطة القضائية، عقد ورش متعددة لأعضاء النيابة وقضاة المحاكم بشأن الجرائم الالكترونية لتعميق مفهومها وطرق تحقيقها وإجراءات المحاكمة فيها وما يمكن توقيعه من عقوبات لحين صدور القانون الخاص بها.
- ضرورة تأهيل سلطات إنفاذ القانون وبناء قدرات رجال العدالة الجنائية بما يكفل التصدي للأنشطة الإجرامية السيبرانية، والاستفادة من تجارب الدول في مجال الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الالكترونية.

إنشاء أقسام مكافحة جرائم المعلوماتية بإدارات البحث والأمن بالمحافظات والمديريات لتتولى إجراءات جمع الاستدلالات وتأهيل كوادرها ورفدها بالكفاءات.

-العمل على تأهيل مأموري الضبط وأعضاء النيابة العامة والقضاة تأهيلاً علمياً وعملياً باستخدام الوسائل الحديثة وآليات عملها والأدلة الالكترونية المستخرجة منها.

- إضافة المقررات المتعلقة بالجرائم الالكترونية والأمن السيبراني في مناهج المعهد العالي للقضاء وأكاديميات الشرطة وكليات الحقوق والقانون.
- إنشاء شعبة متخصصة بالأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية في السلطة القضائية ورفدها بمعمل جنائي خاص بالأدلة الإلكترونية وتوفير الإمكانات اللازمة لتمكينها من العمل.

-تدريب رجال التحقيق والضبط القضائي ومن لهم صلة بتلك الأدلة تجميعاً وحفظاً وكذا تأهيل المحامين وأساتذة القانون والمتعاملين بهذه الوسائل من التجار والإدارات الرسمية حول التعامل الإلكتروني ومخاطره وضوابطه القانونية ليتمكنوا من إدراكها وفهمها واستيعاب الإشكالات الناتجة عنها.

-تطوير سياسات الدولة الجنائية وتشريعاتها الوطنية بما يتلاءم مع طبيعة الجرائم السيبرانية وتبني استراتيجيات فاعلة لمواجهتها وإشراك القطاع الخاص وبقية أطراف المصلحة في رسم تلك السياسات والاستراتيجيات وتوزيع المسؤوليات بشكل فعال.

الإسلامية للتأمين
islamic insurance

تـأمـين تعـاوني .. بمفهـوم إسـلامي

برّاً وبحراً وجواً

معك دائما مهما كانت طريقة الشحن

الجمهـورية اليمـنية ـ صنعـاء شارع الجزائر ـ تقاطع عمّان

WWW.YIIC.CO +9671576757 INFO@YIIC.CO YIIC2001

الامتثال صمام أمان القطاع المصرفي

في ظل استمرار ثورة التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات وحاجة القطاع المصرفي لمواكبتها بالتطور التقني والتحول الرقمي في تقديم خدماته ومنتجاته المالية .. أفرزت هذه المرحلة انتشارا كبيرا وواسعا للجرائم المالية الإلكترونية بأنواعها المختلفة كالاحتيال والقرصنة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.. وبالنظر إلى ما ترتب عن هذه الجرائم من مخاطر وآثار سلبية أصبحت تتعرض لها المؤسسات المالية بما في ذلك البنوك وعملائها على حد سواء ..

وانطلاقا من حقيقة أن الامتثال في جوهره هو الآلية التي تحمي بها البنوك والمؤسسات نفسها ونظامها المالي من الآثار الضارة للجرائم المالية..

يتضمن ملف هذا العدد من مجلة المصارف جملة من المواد والكتابات التخصصية المتعلقة بتوضيح مفهوم الجريمة المالية الرقمية والآثار والتحديات المترتبة عن انتشارها، وكذا الوظيفية والمفاهيم الأساسية للامتثال وإجراءاته في عصر التحول والتطور الرقمي

وأهميته ودوره في مواجهة هذه الجرائم والحد من مخاطرها.. إلى التفاصيل :

خلال الآونة الأخيرة تزايدت النقاشات والتحليلات والكتابات عن العقوبات الدولية التي تفرض على الأفراد و الكيانات المختلفة، وأصبحنا كثيرا ما نقرأ أو نسمع بالعقوبات الدولية. ولكن قد لا يعي الكثيرون مفهومها وأنواعها وأغراضها ومن يفرضها وعواقبها وعواقب عدم الامتثال لها ومتطلبات الامتثال لهذه العقوبات الدولية وأساليب التهرب منها وإجراءات فحصها والتحقيقات وما ينتج عنها والحذف من القوائم وسياسات الإبلاغ .. ولهذا سنحاول في هذا المقال توضيح الخطوط العريضة والمهمة حول العقوبات الدولية والامتثال لها .

الامتثال والعقوبات الدولية

تعرف العقوبات

بأنها تدابير أو إجراءات « اقتصادية، وأحيانا عسكرية ..الخ « تتُخذ ضد هدف معين « دولة – كيان – فرد ..الخ « للتأثير على سلوكه أو سياسته أو أفعاله.

الغرض من العقوبات

يكمن الغرض من العقوبات في إمكانية أنها توفر بديلاً عن استخدام القوة.

ولكونها امتدادا للسياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة لإحداث تغيير في السلوك أو السياسة الخارجية لدولة أخرى، فيمكن استخدام العقوبات من أجل (الردع – المنع – العقاب).

إضافة إلى ذلك، فقد استخدمت العقوبات للأغراض التالية:

منع الحرب وتجنب استخدام القوة العسكرية.

تعزيز قيم الحرية والديمقراطية.

حماية وتعزيز حقوق الإنسان أو حقوق العمل.

منع الانتشار النووي وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

تحرير المواطنين الأسرى .

استعادة الأراضي ذات السيادة / إلغاء احتلال الأرض.

الحد من غسل الأموال و تمويل الإرهاب.

الحد من الاتجار بالسلع غير القانونية .

من يفرض العقوبات؟

هناك إطاران متعارف عليهما في العقوبات وهما :

-العقوبات متعددة الأطراف وهي عقوبات تدعمها أكثر من دولة. وتعتبر منظمة الأمم المتحدة أفضل مثال على قيام العديد من الدول بالعمل معًا لتطبيق نظام العقوبات.

-العقوبات من جانب واحد « عقوبات مستقلة « وتقع العقوبات المستقلة عندما يتصرف كيان واحد لفرض نظام العقوبات، سواء كان حكومة - مثل أستراليا - أو ائتلاف حكومات - مثل الاتحاد الأوروبي -، وتشتهر الولايات المتحدة بعقوباتها من جانب واحد.

و كما أسلفنا، وبسبب أن العقوبات تمثل امتدادا للسياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة لإحداث تغيير في السلوك أو السياسة الخارجية لدولة أخرى، فإن الدول لا تدعم أي عقوبات ضد أي كيان ما لم تكن هذه العقوبات تحقق أهداف سياستها الخارجية، و نظرًا لأن العقوبات متعددة الأطراف تتطلب إجماعًا أوسع بين الدول التي قد يكون لها مصالح مختلفة، ويتجلى ذلك واضحا في في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وخاصة بين الأعضاء الخمسة الدائمين، حيث نجد أنه من الصعوبة إصدار قرارات عقوبات متفق عليها إلا في حالات قليلة، لذا

أ. مراد فاروق طاهر*

فإن معظم البلدان لديها نسختها الخاصة من العقوبات المستقلة من جانب واحد.

في كثير من الأحيان، تفرض الدول الأكبر والأكثر ثراء العقوبات ضد الدول الصغيرة النامية.

كما وُجد أن العقوبات تكون أكثر فاعلية عندما تنفذها الدول القريبة جغرافيًا واقتصادياً من الهدف، ولكن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول أكبر بعشر مرات على الأقل من الهدف. وبعبارة أخرى، فإن الدول الأكبر والأقوى «تنتصر» عندما يتعلق الأمر بالعقوبات.

أنواع العقوبات

على سبيل المثال نجد أن لعقوبات الاقتصادية والتي يكون الغرض منها هو التأثير على الأهداف يتم فرضها بطريقتين رئيسيتين:

فرض عقوبات تجارية تحد من صادرات الدولة المستهدفة أو تقيد وارداتها .

فرض عقوبات مالية تعرقل التمويل (بما في ذلك خفض المساعدة).. و يمكن أن نحدد فئاتها في:

قوائم العقوبات هي إحدى الأدوات التي تستخدمها المؤسسات المالية كجزء من عملية العناية الواجبة تجاه العقوبات لضمان الامتثال

العقوبات الشاملة

تهدف العقوبات الشاملة إلى منع جميع المعاملات بين الدولة التي تفرض العقوبات والدولة الخاضعة للعقوبات من واردات أو صادرات أو توفير لأي تمويل أو تبادل أو توزيع للتكنولوجيا أو أي نشاط مالي أو تجاري آخر مثل العقوبات الشاملة التي فرضت على العراق، ومع ذلك، تسمح العقوبات الشاملة عمومًا بالإعفاءات للأغراض الإنسانية والطبية بموجب ترخيص عام، مثل برنامج النفط مقابل الغذاء، وتؤثر سلبا على المدنيين .

العقوبات المستهدفة (العقوبات الذكية)

تسمح العقوبات المستهدفة، بمزيد من التمييز في فرض العقوبات، خاصة بالنظر إلى أن الموقع الجغرافي المحدد يمكن أن يحتوي على العديد من الأعراق والأقليات ومجموعات أخرى مختلفة. الفكرة هي أن سياسة الحكومة و سلوكها لا تعكس بالضرورة مواقف الناس الذين يخضعون لحكم تلك الحكومة.

العقوبات القطاعية

هذا النوع من العقوبات أضيق كثيرًا من العقوبات المستهدفة. حيث تستهدف العقوبات القطاعية الكيانات الرئيسية وكذلك قطاعات الاقتصاد في البلد المعني. وتكون مخصصة بدرجة كبيرة، وتحظر أنواعًا معينة من المعاملات مع أشخاص أو كيانات معينة في البلد المستهدف ضمن قطاع مستهدف من الاقتصاد.

حظر السفر

ويقصد به العقوبات التي تحد من الأماكن التي يمكن للفرد السفر إليها، غالبًا ما تأتي في شكل رفض منح التأشيرات للأفراد،مثل القادة السياسيين والعسكريين في الدولة الخاضعة للعقوبات.

عواقب عدم الامتثال

يمكن أن يؤدي عدم الامتثال، في جوهره، إلى عقوبات مدنية وعقوبات جنائية، بل وقد يؤدي إلى السجن.

حيث تمثل العقوبات مسؤولية قانونية صارمة بشكل عام للمنظمات، ويعني ذلك أن المنظمة تتحمل المسؤولية حتى لو لم تكن تنوي انتهاك العقوبات أو تنوي أن تنتهك العقوبات عن علم، كما أن المنظمات مسؤولة حتى لو كانت لديها برامج قوية للامتثال للعقوبات تقوم بتطبيقها.

و لا تنطبق العقوبات فقط على المؤسسات ولكنها تنطبق أيضا على الأفراد حيث يخضع الأفراد للعقوبات؛ وبالتالي فإن جميع الأفراد

عرضة للغرامات والجزاءات، و تختلف هذه الغرامات والجزاءات من بلد إلى آخر ويمكن تلخيص أبرز عواقب عدم الامتثال في :

خطر إلحاق الضرر بالسمعة : وهو خطر فقدان رأس المال النقدي، أو الحصة السوقية، أو السمعة التجارية، أو الإيرادات الأخرى بسبب التصور السلبي حول سمعة الشركة.

الغرامات : تنفيذ العقوبات على الشركات يأتي في المقام الأول في شكل غرامات واتفاق لإصلاح المشكلات التي أدت إلى الغرامات. وتتناسب شدة (أو مبلغ) الغرامة تناسبًا طرديًا ومباشرًا مع قيمة مبلغ المعاملة. كلما زادت قيمة المعاملة، زادت الغرامة.

السجن : حيث تؤدي انتهاكات العقوبات إلى السجن. لهذا السبب، لا تنطبق المسؤولية القانونية الصارمة إلا على العقوبات المدنية حيث لا يلزم التوصل إلى نية انتهاك العقوبات.

وفيما يتعلق بالتراخيص فيعتبر القيام بنشاط محظور بدون ترخيص، أو عدم الامتثال لأي شرط وارد في الترخيص، مخالفة جسيمة، ويُعد مخالفة أيضًا تقديم معلومات أو مستندات مزورة عن قصد أو نتيجة إهمال في محاولة للحصول على ترخيص. وإذا تم اكتشاف أخطاء، فسيتم إلغاء الترخيص وسيخضع العميل والمؤسسة المالية التي عالجت الطلب و موظفيها لعقوبات وملاحقة جنائية محتملة.

قوائم العقوبات

قوائم العقوبات هي إحدى الأدوات التي تستخدمها المؤسسات المالية كجزء من عملية العناية الواجبة تجاه العقوبات لضمان الامتثال للعقوبات التي تشمل:

قوائم العقوبات الإلزامية: وهي على وجه العموم قوائم تتجاوز حدود الولاية الوطنية - مثل تلك التي تشمل الأهداف التي حددتها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - والتي يجب على المنظمة فحص عملائها مقارنة بها، وبناءًا على البلد الذي تقع فيه الشركة وتعمل فيه، قد تكون هناك حاجة إلى أنظمة عقوبات محلية وقد يلزم إدراجها في برنامج الامتثال للعقوبات

مخاطر العقوبات الدولية تعد من المخاطر العالية التي تتطلب من المؤسسات بذل جهد أكبر للتعرف عليها بما يمكنها من مواجهتها وضمان الامتثال

الخاص بالشركة، تشمل القوائم الإلزامية الأخرى ما يلي:

- قوائم الاتحاد الأوروبي، إذا كانت الشركة في أوروبا .
- القوائم الأمريكية، بسبب اتساع ونطاق اختصاص العقوبات الأمريكية.
- قائمة البلد المضيف.
- قوائم بلد الشركة الأم للمؤسسة المالية، إذا كانت الشركة فرعًا أو شركة تابعة للمؤسسة خارج البلد المضيف.
- قوائم الولايات القضائية الرئيسية التي تتعامل معها المنظمة .
- قوائم الدول المجاورة الأخرى، خاصة إذا كانت المؤسسة المالية تستخدم عملات تلك الدول.

كما تحتفظ بعض البلدان بقوائم تكميلية لأشخاص معروف عنهم التهرب أو محاولة التهرب من قيود العقوبات.

و من أجل تقليل التعرض لمخاطر العقوبات، يجب على المنظمات أن تضع باعتبارها إجراء الفحص في مقابل الأسماء الموجودة في هذه القوائم التكميلية ونشرات التحذيرات وغيرها من المصادر الموثوقة، مثل الأخبار السلبية، في محاولة للتغلب على مخاطر العقوبات المحتملة.

الإعفاءات والاستثناءات (التراخيص)

في السابق كانت أنظمة العقوبات عبارة عن حظر شامل، لكن في الوقت الحالي، فإن معظم أنظمة العقوبات تتضمن برنامج ترخيص.

والترخيص هو تفويض كتابي صادر عن جهة تنظيم العقوبات التي تسمح بنشاط قد يكون محظورًا أو مقيدًا بموجب عقوبة معينة بدون ذلك الترخيص.

والقوانين أو اللوائح التي تم إصدارها لتنفيذ العقوبات المالية تتضمن على وجه العموم أحكامًا

- برنامج ترخيص - تسمح بإجراء المعاملات التي كان سيحظر إجراؤها في ظل ظروف معينة لولا هذه الأحكام المحددة.

الغرض الرئيسي / الهدف العام من نظام الترخيص هو إقامة توازن مناسب بين :

خطر استخدام الأصول من قبل هدف العقوبات للأنشطة المقيدة .

تلبية حقوق الإنسان أو الاحتياجات الأساسية لأهداف العقوبات، أو تجنب العواقب الاقتصادية غير المقصودة للصناعات والأطراف غير ذات الصلة.

يمكن أيضًا استعراض التراخيص العامة والتراخيص المحددة من حيث الإعفاءات والاستثناءات، على التوالي.

هناك نوعان من التراخيص: عامة ومحددة.

-الترخيص / الإعفاء العام يسمح بنوع معين من المعاملات لفئة من الأشخاص دون الحاجة إلى التقدم بطلب للحصول على ترخيص . كما ستصف اللوائح المكتوبة لتفعيل قيود العقوبات أي استثناءات لتلك القيود، وعادة ما تمنح التفويض بشأن أنشطة الاحتياجات الأساسية مثل توفير المساعدة القانونية أو خدمات التأمين.

- التراخيص المحددة : يمكن للشخص أن يطلب ترخيصًا أو استثناءًا معيناً من الوكيل القائم بالإدارة على أساس كل حالة على حدة في حالات وظروف محدودة. وتسمح هذه التراخيص المحددة بإجراء تلك المعاملات، التي تكون محظورة لولا هذه التراخيص، ويجب تقديمها مع المعاملة المرخصة.

ويشير نطاق الأنشطة المسموح بها إلى الأنشطة المسموح بها بدون ترخيص، وما هي الأنشطة التي لا يسمح بها إلا بترخيص.

وقد ينص الترخيص على أن بعض الأنشطة

لا يُسمح بها إلا خلال فترة زمنية معينة (من التاريخ (أ) إلى التاريخ (ب)) أو خلال مواسم محددة.

سلطات الترخيص

يوجد في كل بلد جهة تنظيمية واحدة على الأقل معنية بالعقوبات تتحكم في الترخيص المرتبط بالعقوبات لذلك البلد. ويوجد في العديد من البلدان أكثر من جهة تنظيمية للعقوبات. فعلى سبيل المثال:

في الولايات المتحدة، يتولى كل من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، ومكتب الصناعة والأمن (BIS) التابع لوزارة التجارة الأمريكية مسؤولية ترخيص الأنشطة. مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) هو المسؤول المعين لنظام العقوبات والتراخيص؛ سوف يتدخل مكتب الصناعة والأمن (BIS) لاعتبارات استراتيجية ودفاعية. ويصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية معظم التراخيص.

نطاق الترخيص :

على وجه العموم، من الضروري التقدم بطلب للحصول على ترخيص من الهيئة التنظيمية في الولاية القضائية التي يتم فيها الاحتفاظ بالأموال المجمدة للهدف. إذا تم دفع الأموال أيضًا إلى مستلم خارج تلك الولاية القضائية، فقد يكون من الضروري التقدم بطلب للحصول على ترخيص في نطاق الولاية القضائية للمستلم أيضًا.

من الشائع أن يطلب البنك المحول رؤية أدلة من البنك المستفيد أو طرف ثالث على أنه قد تم بالفعل إصدار ترخيص يسمح له بتلقي الأموال من هدف العقوبات.

يتطلب تحويل الأموال دائمًا مراجعة دقيقة لضمان الامتثال الكامل لجميع اللوائح المعمول بها.

الحذف من القائمة

هناك حالات يمكن فيها إزالة فرد معين أو كيان معين من قائمة العقوبات. وهذا ما يسمى برفع اسم من القائمة.

هناك ثلاثة طرق أساسية يمكن من خلالها حذف الشخص من القائمة، بخلاف الحذف التلقائي عند إزالة العقوبات. السببان الأولان طبيعيان:

عن طريق الوفاة (إذا كان الهدف فردًا) .

أو عن طريق الحل القانوني (إذا كان الهدف كياناً).

ربما يكون من المدهش أن الوفاة أو الحل لا يؤديان بشكل عام إلى إزالة اسم الهدف على الفور من قائمة العقوبات. في بعض الولايات القضائية، قد يتم الاحتفاظ بالمعلومات حول الهدف في قائمة الأهداف المنشورة لعقوبة معينة. يتم ذلك لمساعدة المحققين على الإسناد الترافقي واكتشاف التطابقات بين الأهداف الجديدة والأهداف المعروفة التي لم تعد موجودة. في حالة وفاة هدف معروف، قد تكون هناك تركة أو ميراث به أصول يمكن أن تكون خاضعة للعقوبات و / أو قيود أو التزامات أخرى، بما في ذلك دفع الضرائب.

الطريقة الثالثة للحذف من القائمة هي طلب يقدمه الهدف

يحدث هذا بشكل عام من خلال طلب مكتوب يتم إرساله من الهدف إلى السلطة التي فرضت القيود، أو إلى سلطة محلية تم تعيينها لمعالجة هذه الطلبات. كالعادة، لكل ولاية قضائية عملياتها التي تختلف قليلاً فيما يتصل بطلب الحذف من القائمة.

ولطلب الحذف من القائمة كهدف للعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة .

يجب على الهدف تقديم التماس إلى المنسق المعني برفع الأسماء من القائمة التابع للأمم المتحدة لحذف الاسم من القائمة. يمكن أيضًا تقديم الالتماسات إلى موطن الإقامة القانوني للطرف المستهدف أو الولاية القضائية للمواطنة. وتتشابه هذه العملية فيما إذا كان الهدف يسعى إلى تجميد الأصول أو رفع حظر السفر .

ثم يقوم «المنسق المعني برفع الأسماء من القائمة» بمراجعة واتخاذ قرار بشأن الموافقة على طلب رفع الاسم من القائمة.

يمكن أن تستغرق العملية نفسها عدة أشهر بينما يقوم «المنسق المعني برفع الأسماء من القائمة» بالتنسيق مع الحكومات المشاركة في تعيين صاحب الالتماس وإقامته وجنسيته لتحديد ما إذا كانت الحقائق المقدمة تدعم الحذف من القائمة أم لا.

قد تتضمن حقائق الحذف من القائمة،من بين ظروف أخرى، أن الشخص أو الكيان لا يستحق التضمين في القائمة أو أن إدراجه يعد حالة خطأ في تحديد الهوية.

أما طلب الحذف من القوائم الأمريكية، يمكن أن يطلب هدف الإزالة من قائمة المواطنين المحددة أسماؤهم بصفة خاصة (SDN) عن طريق تقديم التماس من خلال الإجراءات الإدارية (بدلاً من المحكمة).

الإجراءات والخطوات الرقابية المساعدة لتخفيف مخاطر العقوبات الدولية

هناك العديد من الإجراءات و الخطوات التي تساعد في التخفيف من مخاطر العقوبات الدولية و عدم الإمتثال لها « إنتهاكها «، مثل :

- فهم العقوبات الدولية ومخاطرها وعواقب عدم الامتثال و أساليب التهرب وإجراءات الفحص وإجراءات العناية الواجبة وإجراءات التحقيقات والتراخيص والإبلاغ والحذف من القوائم.

- امتلاك متخصصين ذو كفاءة وفاعلية في جانب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية .

- التزود ببرامج وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بفحص العقوبات و لتدرب عليها وتحديثها باستمرار.

- فهم آلية التراخيص وكيفية التعامل معها بدقة .

- تدريب الموظفين.

- نشر ثقافة الامتثال في جميع أرجاء المؤسسة وعلى رأسها الإدارة العليا ومجلس الإدارة المسؤول الأول عن الامتثال والضامن لالتزام المؤسسة بعدم انتهاك العقوبات وتطبيق برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

من المهم أن نفهم كيفية تحديد مختلف فئات وأنواع العقوبات، لأن معاني الكلمات مهمة للحوكمة القوية، وإدارة المخاطر، وإطار الامتثال.

من بين الاعتبارات الإضافية للتخفيف من العقوبات المحتملة، التأكد من : ما إذا كان الكيان قد تعاون مع تحقيق مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، وما إذا كانت الإدارة متورطة في الانتهاك، وما إذا كان الكيان لديه برنامج امتثال قوي والتأكد من قدرة المؤسسة على الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالتراخيص وما هي صلتها بالعناية الواجبة للعملاء والمراقبة المستمرة. وهي : كيف يمكنك استخدام عمليات العناية الواجبة تجاه عملائك لتحديد ما إذا كان هناك عملاء أو أنشطة قد تتطلب ترخيصًا؟ ما هي السياسات والإجراءات والضوابط التي تمتلكها المؤسسة للحد من مخاطر التعامل مع الأصول المجمدة دون ضمان توفير ترخيص محدد أولاً؟ ما هي الإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لمراقبة الأنشطة التي يتم تنفيذها بموجب ترخيص عام أو محدد للتأكد من أنها تتم وفقاً لشروط أو متطلبات الترخيص معمول بها؟

فيما يتعلق بقوائم العقوبات المختلفة والمتعددة : من المهم أن تعرف المؤسسات المعلومات التي تحتوي عليها وكيفية ارتباطها بعملائها، بما في ذلك ملاك شركات العملاء، والمسيطرون، والأطراف المقابلة، وكذلك كيفية ارتباط القوائم بالولايات القضائية/ والحدود الجغرافية لأعمال المؤسسة.

ويجب على المؤسسة دائمًا استخدام مزيج بين النهج الإلزامي والنهج القائم على المخاطر عند اختيار قوائم العقوبات ذات الصلة ويجب أن تحدد أي القوائم (1) إلزامية (أي ينص عليها القانون)؛ ومن الجيد الحصول عليها؛ وأيها ليست ذات صلة بالمنظمة التابعة لها (أي على أساس المخاطر).

من المهم أن تقوم المنظمات بمراجعة القوائم التي تفحصها بشكل مستمر، حيث يمكن أن تتغير احتياجاتها بمرور الوقت مع إشراك أنشطتها لعملاء جدد أو تطوير منتجات جديدة أو دخول أسواق جديدة أو الخروج من الأسواق الحالية.

أن لا يقتصر الفحص على مجرد التحقق مما إذا كان العميل محددًا في قائمة. هناك المزيد من التفاصيل ينبغي فحصها. يمكن لقوائم العقوبات والمعلومات المكملة أن تساعد المؤسسة في تحديد ما إذا كان عميلها مرتبطًا بهدف خاضع أيضًا للعقوبات. وهذا يتيح للمؤسسة زيادة فهم ومراقبة مخاطر العقوبات بشكل كامل.

نصائح مهمة

يجب الأخذ في الاعتبار، النصائح التالية التي تقدم استراتيجيات سليمة للتغلب على العديد من التحديات التشغيلية الأكثر شيوعًا التي تكتنف عملية الترخيص:

-فهم مَن الذي يحتاج إلى ترخيص. وهذا يشمل مؤسستك المالية الخاصة.

-من الضروري فهم الأنشطة التي يمكن

ترخيصها وأيها لا يمكن ترخيصها. تتيح لك هذه المعرفة التحقق مما إذا كان الترخيص صالحًا أم لا ويغطي النطاق الكامل للبضائع أو الأنشطة التي يمكن القيام بها.

-تختلف المتطلبات والمعلومات حول الترخيص والتي تنشرها الجهات المنظمة للعقوبات من ولاية قضائية إلى أخرى. لا تفترض مطلقاً أن المعلومات المطلوبة لطلب الترخيص في أحد البلدان ستكون هي نفسها الموجودة في بلد آخر. وبالمثل، لا تفترض أبدًا أن عملية التقدم للحصول على ترخيص لإدارة الأموال المجمدة ستكون هي نفسها عملية تقديم طلب للحصول على ترخيص لتصدير البضائع المقيدة؛ فهما عمليتان مختلفتان تماما.

-تعني الطبيعة العالمية لأنشطة التجارة والنقل أنه سيكون هناك في كثير من الأحيان أكثر من ولاية قضائية واحدة تتطلب ترخيصًا. يمكن أن تكون الوثائق المطلوبة لكل من هذه التراخيص معقدة، ولا يزال توثيق التراخيص المتعددة أكثر تعقيدًا.

-هناك احتمالية دائمة للتزوير وإمكانية عدم القدرة على مصادقة المستندات المقدمة من العملاء.

-تقع على عاتقك مسؤولية التأكد من مواكبة التطورات في اللوائح والقيود التي قد تؤثر على عملائك. يقدم معظم أصحاب الأعمال تدريبات منتظمة أو دورات تجديدية في مسائل الأمن والامتثال؛ تأكد من الاستفادة من أي من هذه الفرص للتعليم المستمر.

-تأكد من أنك تعرف دائمًا الجهة التنظيمية للترخيص وعملية التقدم بطلب للحصول على ترخيص في نطاق ولايتك القضائية.

يجب أن تأخذ في الاعتبار المعلومات أدناه :

-عند تقييم عقوبة تُفرض على منظمة ما، يأخذ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) في الاعتبار ما إذا كانت المنظمة قد تصرفت عن علم ومدى تعقيد برنامج الامتثال للعقوبات الخاص بالمنظمة.

-نظرًا لأن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) يأخذ في الاعتبار العوامل المخففة، فإن الغالبية العظمى من حالات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) تؤدي إلى إغلاق القضية (عدم اتخاذ إجراء) أوتوجيه رسالة تنبيهية أو تحذيرية. وذلك لأن معظم المنظمات تحاول الامتثال للعقوبات.

لذلك فإن مخاطر العقوبات الدولية تعد من المخاطر العالية التي تؤدي الى فشل المؤسسة وإعلان الإفلاس، مما يتطلب من المؤسسات بذل العناية الواجبة وبذل جهد أكبر للتعرف عليها بما يمكنها من مواجهتها وضمان الامتثال وعدم انتهاكها ..

*نائب مدير التدقيق الداخلي- بنك اليمن الدولي

المراجـــــــع :

المادة الدراسية للعقوبات الدولية CGSS من ACAMS

الأسئلة الشائعة في OFAC و موقع UN

تعتبر الجرائم المالية مشكلة عالمية تؤثر على مختلف الصناعات والقطاعات. وفقًا لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يُقدَر حجم الأموال المغسولة عالميًا بين 2% و5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما بين 800 مليار دولار و2 تريليون دولار سنويًا.

المسؤولية التي تقع على عاتق البنوك للحد من الجرائم المالية

هاني عبد المطلب محمد*

تشمل ظاهرة الجريمة المالية مجموعة واسعة من الأنواع وتعتبر مشكلة متطورة باستمرار تهدد التنمية المستدامة للأعمال والمجتمعات على الصعيد المحلي والعالمي ولها آثار وعواقب كثيرة منها :

العواقب الاقتصادية: تقويض نزاهة واستقرار الأنظمة المالية، تشويه الظروف الاقتصادية والسوقية، تقليل الإيرادات الضريبية، وعرقلة النمو الاقتصادي.

العواقب الاجتماعية: تقويض الثقة العامة في المؤسسات المالية والحكومية، تسهيل الأنشطة الإجرامية الأخرى مثل الإرهاب، وزيادة الفجوة بين الدخل والفقر.

العواقب القانونية: تشمل العقوبات الشديدة مثل الغرامات والسجن، مصادرة الأصول، والضرر السمعة للأفراد والشركات.

كما تظهر أمثلة الجرائم المالية في حالات مثل احتيال الرهن العقاري وتزوير الشيكات، وتشمل الأنشطة الشائعة للمجرمين الماليين :

* الاحتيال المالي،
* غسل الأموال،
* الجرائم الإلكترونية،

وهي معلومات ضرورية في الوقاية والسيطرة على الجرائم المالية.

ومع تطور التكنولوجيا المتقدمة لا يمكن للبنوك أن تظل غير نشطة في مواجهة مشاكل الجرائم المالية فيجب على البنوك حماية نفسها من المخاطر والآثار السلبية للجرائم المالية والمساعدة في بناء بيئة مالية أكثر أمانًا وصحة من خلال برامج امتثال قوية تتضمن :

* تقنيات مبتكرة لمكافحة غسل الأموال.
* تعزيز الالتزام الحقيقي بالامتثال عبر الكيانات المؤسسية.

لذلك تقع على عاتق البنوك مسؤولية كبيرة في الحد من الجرائم المالية، خاصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال وتشمل هذه المسؤوليات الآتي :

١- تطبيق المعايير الدولية والمحلية: يجب على البنوك الالتزام بمعايير مكافحة غسل الأموال مثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والأنظمة المحلية.

٢- برنامج «اعرف عميلك»: يتضمن تحديد هوية العملاء وتحديث معلوماتهم بشكل دوري.

٣- مراقبة المعاملات: استخدام أنظمة إلكترونية لتحديد المعاملات المشبوهة وتبادل المعلومات مع السلطات.

٤- التوعية والتدريب: توفير تدريبات للموظفين حول إجراءات مكافحة غسل الأموال.

* أخصائي معتمد بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب-
مصرف اليمن والبحرين الشامل

الامتثال في المؤسسات المالية وغير المالية بما فيها البنوك يعني الالتزام بالمعايير الدولية والمحلية وتعليمات جهات الرقابة والإشراف المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنشأ في البنوك وحدة خاصة بمكافحة هذه الجريمة تسمى وحدة الامتثال (وحدة مستقلة)، تُعد المعنية بإدارة كافة جوانب الامتثال وتنفيذها داخل البنوك، كون وظيفة الامتثال تعتبر خط الدفاع الثاني في البنوك لأنها المعنية بمراقبة ومواجهة المخاطر المحتملة على مستوى البنك.

التدقيق الداخلي ودوره في تحسين وظيفة الامتثال في مؤسسات القطاع المصرفي

ويتم التخطيط لمهمة التدقيق الداخلي بشأن الامتثال لإجراءات مكافحة غسل الأموال من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية للبنوك وتحديد المعلومات بحيث تكون ذات صلة لتحقيق أهداف المهمة، يلي ذلك تقييمها للوصول إلى نتائج واستنتاجات يتم عكسها في توصيات تصحيحية.

أهداف وغايات التدقيق الداخلي

حيث أن التدقيق الداخلي في البنوك يسعى إلى تقييم إجراءاتها ويقيس بدقة مدى تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة، ويهدف لمقارنة الأداء الفعلي مع المعايير المحددة مسبقاً في خطة أو استراتيجية البنك بما يساعد على كشف الانحراف ات والاختلالات في فترة تسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية، ويهدف التدقيق الداخلي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى تقييم كفاءة وفعالية البرنامج في البنوك، من خلال مقاييس داخلية تشمل (السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية للبنوك)، ومقاييس خارجية تشمل (المعايير الدولية، والقوانين المحلية ولوائحها التنفيذية، وتعليمات جهات الرقابة والإشراف)، وتطبيق تلك المقاييس يحسن من وظيفة الامتثال ويخفف من مخاطرها، حيث يقوم بالتدقيق أشخاص لا تربطهم علاقة بموظفي الامتثال، وينبغي ان يكون التدقيق قائما على المخاطر وذلك من خلال التعرف على حجم البنوك وأنشطتها والخدمات التي تقدمها والبدء بالتقييم للمخاطر المرتفعة يليها المتوسطة، والهدف من التدقيق على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو التعرف على ما إذا كانت البنوك تتبع الإجراءات الخاصة بمكافحة هذه الجريمة أم لا؟ لمنعها من خلال اتخاذ الإجراءات.

وقد شهدت وظيفة التدقيق في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل المؤسسات المالية وغير المالية، وذلك في نواح عديدة يأتي في مقدمتها إنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي، مع ضرورة العمل على تزويدها ودعمها بالكفاءات البشرية المؤهلة، لتمكينها من تحقيق أهدافها بقدر من الكفاءة والفعالية المطلوبة.

مهارات وممارسات التدقيق

لتطوير أنشطة التدقيق الداخلي لجعلها وظيفة حيوية تتركز جهودها في المؤسسات بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص لابد من توافر المهارات المهنية اللازمة أثناء تأدية مهام التدقيق، ويجب أن يبذل المدققون العناية المهنية اللازمة في أعمالهم، وذلك من خلال ملاءمة وفاعلية

د. طه محمد الرحومي*

مسار إدارة المخاطر والرقابة، واحتمال حدوث أخطاء بسبب عدم الالتزام بالمعايير الدولية والقوانين المحلية ولوائحها التنفيذية وتعليمات جهات الرقابة والإشراف المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وأيضاً يجب أن يشمل التدقيق الداخلي الممارسات المهنية للتدقيق بهدف تقديم التأكيدات الخاصة بالمؤسسة المصرفية وتحديد مبادئ النزاهة والكفاءة والمهنية المتبعة من قبل المدقق، وأن يكون المدقق من ضمن موظفي المؤسسة كونه المسؤول عن تحديد مدى كفاءة وسلامة إجراءاتها، وتكون وظيفة التدقيق الداخلي محل ثقة يتم الأخذ بمقترحاتها ونتائجها واستنتاجاتها، لأنها تهدف إلى تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة، وتمثل وظيفة التدقيق الداخلي حجر الزاوية في المتابعة المستمرة لتلك البنوك على أرض الواقع من خلال التدقيق الداخلي والذي يتم بشكل دوري من خلال التدقيق المستند على المخاطر، والتحقق من أنظمة المراقبة الداخلية والتحقق من سلامتها بهدف تحسين سير العمل.

لذا فإن تدقيق الامتثال لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك يخفف من مخاطرها ويحميها من أي مشاكل قد تواجهها ويعتبر خط دفاع لتقييم إجراءات البنوك بهدف التوصل إلى نتائج سواءً كانت سلبية أو إيجابية ووضع اقتراحات تصحيحية للمشاكل التي تواجهها البنوك ورفعها لمجلس الإدارة لمعالجتها.

استراتيجية الامتثال وأهدافه

كون الامتثال يهدف إلى تحقيق الالتزام بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية لضمان سلامة العمل وتعزيز الثقة بين البنوك والعملاء، فإن الامتثال يعد أحد أهم أساسيات تطبيق الحوكمة لضمان إطار قانوني وأخلاقي متكامل.

كما يُعد الامتثال استراتيجية فعالة تعزز من أداء البنوك على المدى الطويل من خلال القدرة على التكيف مع المتغيرات من خلال تطبيق معايير الامتثال بشكل استراتيجي لمواجهة المتغيرات بشكل مرن والإسهام في استدامة البنوك وقدرتها في الحفاظ على المنتجات والخدمات المقدمة بشكل قانوني وأخلاقي على المدى الطويل.

ومن خلال تبني سياسة الامتثال في البنوك يمكن تعزيز ثقافة الامتثال على مستوى المؤسسات بشكل عام والبنوك بشكل أساسي من خلال الالتزام بسياساتها وإجراءاتها بفعالية بهدف بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الامتثال لتحقيق الامتثال بشكل مستمر ويصبح الامتثال جزءا من ثقافة البنوك، ويتجسد ذلك عبر تعزيز القيم كالنزاهة والشفافية، ويتم تطوير ثقافة الامتثال من خلال البرامج التدريبية وخلق ثقافة الإبلاغ عن التعاملات المشبوهة وتدريب الموظفين على سياسات وإجراءات الامتثال بشكل مستمر وتعزيز وعيهم بها.

ولابد من بناء ثقافة الامتثال في البنوك من خلال استخدام التكنولوجيا كونها تسهل الرقابة على عملياتها وخاصة للعمليات التي تم تصنيفها كمخاطر عالية، والإبلاغ عن التعاملات المشبوهة عبر الأنظمة الإلكترونية، ويتم تطوير قدرات موظفي البنوك بشأن الامتثال بشكل مستمر من خلال البرامج التدريبية على سياسات وإجراءات الامتثال، وهذا يعزز من قدرة الموظفين على كيفية التعامل مع إجراءاتها بكفاءة، وترتبط ثقافة الامتثال خارجياً بعملائها من خلال توعيتهم بوضع لوحات إعلانية وإرشادات وصور معبرة عن تعاملات استهدفت عملاء سابقين (احتيال مالي) والهدف من ذلك بناء ثقافة امتثال بين موظفي البنوك والعملاء.

وهناك مبادئ لتعزيز ثقافة الامتثال منها دعم مجلس إدارة البنك لجهود الامتثال ومشاركة المعلومات ذات العلاقة بالامتثال بين الإدارات وتخصيص موارد كافية لتفعيل برنامج الامتثال.

* مدير إدارة الإخطارات (وحدة جمع المعلومات) البنك المركزي اليمني

ثقافة الامتثال في البنوك ودورها في تحفيز الالتزام الذاتي لدى الموظفين

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية من أهم الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي في تيسير المعاملات المالية وتنظيم حركة الأموال. ولضمان استقرار هذه المؤسسات واستدامتها في بيئة مالية معقدة ومتغيرة، فإنها تحتاج إلى تبني مجموعة من القيم والمبادئ التي تُنظم سلوكيات الأفراد داخل هذه المؤسسات، وأحد هذه المبادئ الأساسية هو الامتثال، الذي يشمل الالتزام بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية، فضلاً عن المبادئ الأخلاقية التي تحكم العمل البنكي.

تعد ثقافة الامتثال إحدى الركائز الأساسية التي تسهم في بناء بيئة مصرفية متينة وآمنة، وتساعد على الحفاظ على سمعة البنوك وضمان التزامها بالتعليمات والتشريعات المحلية والدولية، وبالتالي فإن نشر هذه الثقافة داخل المؤسسات المصرفية له دور كبير في تعزيز الالتزام الذاتي لدى الموظفين وتحفيزهم على اتخاذ قرارات أخلاقية ومسؤولة في مختلف جوانب عملهم، وتتعلق ثقافة الامتثال بالممارسات والقيم التي يتبناها البنك لضمان الامتثال لكافة التعليمات والتشريعات المحلية والدولية.

ما هي ثقافة الامتثال؟

ثقافة الامتثال هي مجموعة من القيم والممارسات التي تنظم سلوك الأفراد داخل المؤسسات المالية لضمان التزامهم باللوائح والتشريعات المعمول بها، و تشمل هذه الثقافة الأخلاقيات المهنية، والشفافية، والامتثال للأنظمة المصرفية المعتمدة عالميًا ومحليًا مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال، حيث تساهم ثقافة الامتثال في تعزيز الانضباط وتوجيه الموظفين إلى التصرفات السليمة والمهنية، بما يضمن الحفاظ على سمعة البنك واستدامته المالية.

أهمية نشر ثقافة الامتثال في البنوك

تعتبر البنوك عرضة للعديد من المخاطر القانونية إذا لم تلتزم بالتعليمات والتشريعات المحلية والدولية، فمن خلال نشر ثقافة الامتثال، تضمن البنوك التزام موظفيها بالقوانين ذات الصلة، مما يقلل من المخاطر القانونية ويجنب المؤسسة العقوبات والغرامات المالية التي قد تضر بسمعتها.

عندما يلتزم البنك بالقوانين والتعليمات ومبادئ السلوك المهني والأخلاقي، فإنه يبني سمعة قوية ويعزز الثقة بين العملاء والمستثمرين، مما يؤدي إلى جذب المزيد من العملاء والمزيد من الاستثمارات.

تقليل المخاطر التشغيلية والمالية التي قد تواجهها البنوك نتيجة للتخلف عن الامتثال للأنظمة المعمول بها، فمن خلال تطبيق سياسات الامتثال بشكل فعال، يمكن للبنك تقليل فرص التعرض لعمليات احتيال أو غسل أموال قد تضر بنشاطه المالي.

تعزيز الشفافية داخل البنك من خلال تطبيق المعايير الأخلاقية بشكل منتظم، فثقافة الامتثال لا تقتصر فقط على تجنب المخاطر، بل تساعد أيضًا في خلق بيئة عمل قائمة على الشفافية والمساواة وتوفير الأمان الوظيفي والتوازن المهني للموظفين، مما يعزز من الأداء المؤسسي.

أ/ خالد عبده الجبلي*

تساهم ثقافة الامتثال في تطوير أداء الموظفين من خلال إرشادهم إلى سلوكيات مهنية وأخلاقية تتماشى مع أهداف البنك. كما أن ثقافة الامتثال تساعد الموظفين على فهم أهمية دورهم في ضمان عدم وجود مخالفات أو انتهاكات قانونية قد تؤثر سلبًا على البنك، فتحفيز الموظفين على الالتزام بالقيم الأخلاقية يساهم في تكوين بيئة عمل قائمة على المبادئ، مما يعزز من دافع الموظفين للعمل بجدية وإخلاص.

دور ثقافة الامتثال في تحفيز الالتزام الذاتي لدى الموظفين

عندما تعتمد البنوك ثقافة الامتثال، فإن الموظفين يصبحون أكثر وعيًا بمسؤولياتهم الفردية والجماعية. فمن خلال تضمين الامتثال في عملية التدريب والتوجيه، يتعلم الموظفون كيفية اتخاذ القرارات الصائبة التي تتماشى مع القيم الأخلاقية للمؤسسة، وهذا يعزز من شعورهم بالمسؤولية ويحفزهم على الالتزام الذاتي بالقواعد.

ثقافة الامتثال تساهم في بناء وعي جماعي بين الموظفين حول أهمية الالتزام بالقوانين والإجراءات. فهذا الوعي يعزز من قدرة الموظفين على التعرف على المواقف التي تتطلب منهم اتخاذ قرارات تلتزم بالمعايير الأخلاقية، مما يدفعهم للعمل بشكل أكثر استقلالية ووعيًا. بفضل التدريب المستمر وتوضيح الممارسات السليمة التي توفرها ثقافة الامتثال، يصبح الموظفون أكثر قدرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل. وهؤلاء الموظفون لا ينتظرون دائمًا توجيهًا من الإدارة بل يستطيعون العمل وفقًا للمعايير التي وضعتها المؤسسة بأنفسهم، مما يحفزهم على التصرف بمسؤولية واتزان.

ثقافة الامتثال تعزز من شعور الموظف بالإنجاز الشخصي عندما يتبع القيم الأخلاقية والمعايير القانونية، فالموظفون الذين يتبنون هذه الثقافة يصبح لديهم شعور قوي بالفخر لمساهمتهم في الحفاظ على نزاهة البنك. هذا الأمر يعزز من التزامهم الذاتي ويشجعهم على تحسين أدائهم.

في بيئة ثقافة الامتثال، وخصوصاً عندما تكون الإدارة العليا قدوة في نشر ثقافة الامتثال داخل البنك، فإن ذلك يدفع الموظفين إلى محاكاة هذه السلوكيات في عملهم اليومي، ويشعرون بالراحة في الإبلاغ عن المخالفات المشبوهة أو المحتملة أو تقديم أفكار لتحسين الإجراءات، وهذا يعزز من خلق بيئة عمل قائمة على الابتكار والشفافية، حيث يساهم الموظفون في اتخاذ قرارات إيجابية تعود بالنفع على البنك والعملاء.

واحدة من الطرق الفعالة لتعزيز ثقافة الامتثال وتحفيز الالتزام الذاتي لدى الموظفين هي من خلال تقديم المكافآت والتقدير للأداء الممتاز في الامتثال، فالموظفون الذين يظهرون التزامًا قويًا بمعايير الامتثال يمكن أن يحصلوا على مكافآت مالية أو ترقيات أو تقديرات رسمية، فهذا النوع من التحفيز يعزز من روح المنافسة الإيجابية ويرسخ مفهوم الامتثال كجزء من ثقافة البنك.

الخلاصة

إن نشر ثقافة الامتثال في البنوك ليس مجرد التزام قانوني، بل هو استراتيجية فاعلة لبناء بيئة عمل إيجابية وآمنة، حيث تساهم هذه الثقافة في خلق بيئة عمل صحية وفعالة تضمن تحسين الأداء المؤسسي، مما يساهم في استقرار البنك ويجعله أكثر قدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

إن تكامل ثقافة الامتثال مع العمليات اليومية للبنك يساعد في تحقيق أهدافه بنجاح، ويمكنه أن يضمن بيئة عمل مستقرة وآمنة تضمن استدامة نجاحه في ظل التحديات المالية والاقتصادية المستمرة، ويجعل من موظفيه سفراء للقيم الأخلاقية والمعايير التنظيمية، مما يعود بالنفع على الجميع سواء كانوا موظفين أو عملاء.

*مسؤول الامتثال والالتزام – بنك الأمل

دور إدارة الامتثال في مواجهة الجرائم المالية

في ظل الانتشار الكبير والواسع للجرائم المالية الإلكترونية تبرز أهمية الامتثال ودوره في مواجهة هذه الجرائم التي أصبحت تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية وعملائها على حد سواء .. في هذه المقالة المتواضعة نحاول التعريف بمفهوم الجريمة المالية ومخاطرها وأبعادها في ظل التقدم السريع الذي تشهده التكنولوجيا الرقمية، إضافة إلى الاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها المؤسسات المالية وأهمية تفعيل دور الامتثال لمواجهة الجرائم المالية والوقاية منها .

فادية توفيق شمسان*

مفهوم الجريمة المالية

تشمل الجريمة المالية مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية التي تنطوي على المال أو المعاملات المالية فهي عبارة عن عمليات إجرامية تتضمن أفعالاً غير قانونية تُرتكب للحصول على فوائد مالية، و»تتراوح الجرائم المالية بين أعمال السرقة العادية أو الاحتيال التي يرتكبها أفراد من ذوي النوايا السيئة وبين العمليات الواسعة النطاق التي يديرها مجرمون منظمون موجودون في كل قارة. وهذه أفعال إجرامية خطيرة لا ينبغي التقليل من أهميتها لأنها، فضلا عن تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، كثيرا ما ترتبط ارتباطا وثيقا بجرائم عنف وحتى بأعمال إرهابية. و»وفقًا لتقرير صدر في عام 2024، تمكن المجرمون من سرقة نحو 3.1 تريليون دولار في عام 2023 بطرق متعددة، من بينها الاحتيال الذي بلغ حجمه 485.6 مليار دولار، وتهريب المخدرات الذي وصل إلى 782.9 مليار دولار، والاتجار بالبشر الذي قدر بنحو 346.7 مليار دولار».وتشمل الجرائم المالية عادةً: الفساد، التهرب الضريبي، الجرائم الإلكترونية مثل القرصنة، والتصيد الاحتيالي، وسرقة الهوية، الاحتيال مثل طلب تحويل الأموال والمؤسسات الهرمية أو مخطط بونزي. كما تشمل الجرائم المالية أيضا غسل الأموال حيث وأغلب الجرائم المالية الأخرى تؤدي بالضرورة إلى جريمة غسل الأموال وهي عملية إخفاء أصول الأموال التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني لجعلها تبدو مشروعة. ومن أشكال الجرائم المالية أيضا جريمة تمويل الإرهاب والجرائم السيبرانية وما إلى ذلك من الجرائم المالية.

وتعتبر الجرائم المالية مشكلة عالمية تؤثر على مختلف الصناعات والقطاعات. «وفقًا لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يُقدّر حجم الأموال المغسولة عالميًا بين 2% و5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما بين 800 مليار دولار و2 تريليون دولار سنويًا.»

ووفقًا لاستطلاع PwC العالمي للجرائم الاقتصادية والاحتيال لعام 2022، زادت نسبة الجرائم المالية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. حيث أظهر الاستطلاع، الذي شمل 1,296 مديرًا تنفيذيًا عبر 53 دولة ومنطقة، أن 51% من المنظمات التي شملها الاستطلاع تعرضت للاحتيال خلال العامين الماضيين، وهي أعلى نسبة في تاريخ الاستطلاع الممتد على 20 عامًا ووفقًا لاستطلاع PwC العالمي للجرائم الاقتصادية والاحتيال لعام 2022 فإن:

- المنظمات التي تعرضت للاحتيال في العامين الماضيين: 51%.
- المنظمات التي واجهت احتيالًا عبر المنصات: 40%.

دور الامتثال

على الرغم من أن الجرائم المالية ليست عنيفة، إلا أنها ليست بلا ضحايا. ويتحمل الجميع عواقب تلك الجرائم التي اتخذت بُعدا جديدا مع التقدم السريع الذي تشهده التكنولوجيا الرقمية حيث تعمل العصابات الإجرامية عبر الحدود لتجنب كشف أمرها، وتعبر الأموال المسروقة العديد من الحدود الجغرافية والافتراضية قبل أن تبلغ وجهتها النهائية لذلك فدور الامتثال في المؤسسات المالية وغير المالية يساهم بشكل كبير في محاولة تجفيف المنابع التي يستخدمها المجرمون في تدوير واستغلال الأموال الناتجة عن تلك الجرائم.

ومن الضروري أن تتبنى المؤسسات استراتيجيات فعالة للوقاية من الجرائم المالية،

جريمة غسل الأموال هي عملية إخفاء أصول الأموال التي تم الحصول عليها بشكل غيرقانوني لجعلها تبدو مشروعة

وتفعيل دور الامتثال في المؤسسة يعتبر الخطوة الأولى لتحقيق ذلك، كما يجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات تنفيذ تدابير حماية عملية وأدوات مبتكرة. أيضا على المؤسسات فهم الفرق بين الجريمة المالية والاحتيال لضمان تنفيذ تدابير الأمان بشكل فعال، إذ قد تشمل الجريمة المالية أنشطة مثل غسل الأموال أو الاحتيال المالي، بينما الاحتيال غالبًا ما يكون جزءًا من هذه الأنشطة.

وبما أن العلاقة بين الجرائم المالية والامتثال مرتبطة ارتباطا جوهريًا فإن من أهم مهام الامتثال التالي:

- منع تمرير الجرائم المالية عبر المؤسسة ومحاولة واكتشافها.
- الإشراف على الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة في المؤسسة.
- العمل على تخفيف المخاطر المرتبطة بالأنشطة المالية غير المشروعة.

فالامتثال هو وسيلة دفاع أساسية في المؤسسات والشركات حيث تعمل برامج الامتثال الفعّالة كدفاع حاسم ضد الجرائم المالية. فهي تساعد المؤسسات على تحديد المخاطر والتخفيف منها، ومنع استخدامها كقنوات للأنشطة غير القانونية.

ومن ناحية المتطلبات التنظيمية تفرض الحكومات والهيئات التنظيمية في جميع أنحاء العالم متطلبات امتثال صارمة على المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات لمكافحة الجرائم المالية وعدم الالتزام قد يعرض تلك المؤسسات للغرامات أو حتى الإيقاف عن العمل. وبما أن المجرمين الماليين يقومون بتطوير تكتيكاتهم باستمرار، لذا يجب أن تتكيف جهود الامتثال مع ذلك التطور أيضا.

كيف يمكن للامتثال أن يحمي المؤسسة من الجرائم المالية؟

من أهم مهام الامتثال في المؤسسات والذي يساعد في اكتشاف الجرائم المالية وحماية المؤسسة التالي:

1) أعرف عميلك KYC: إن من أهم العناصر التي يركز عليها أي برنامج امتثال في أي مؤسسة في العالم هو معرفة العميل الذي يقوم باستخدام الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة ففي حال فشلت المؤسسة في معرفة عملائها فهذا يعتبر من نواقيس الخطر الكبيرة فقد تصبح المؤسسة نافذه مفتوحة للمجرمين للدخول للنظام المالي عبرها.

2) العناية الواجبة والعناية المعززة: الخطوة

التالية بعد معرفة العملاء هي تقسيمهم بحسب مخاطرهم وبالتالي فرض إجراءات محددة تتناسب مع أنشطتهم فإما أن يتم التعامل بشكل مخفف وعمل العناية الواجبة العادية أو التركيز أكثر على العملاء ذوي المخاطرة متوسطة وشديدة المخاطر بحذر وبعناية معززة.

3) تصنيف مخاطر الخدمات: بعض الخدمات تعتبر منخفضة أو متوسطة المخاطر ولكن تكرارها قد يرفع من مخاطرها بينما بعض الخدمات الأخرى شديدة المخاطر مثل الحسابات أو العملات المشفرة حيث تتخوف الكثير من المؤسسات من تقديم تلك الخدمات لارتفاع مخاطرها وكونها مطلوبة بشكل كبير جدا من قبل المجرمين لإخفاء عملياتهم والمستفيدين منها.

4) الرقابة المستمرة: يجب أن يكون لدى الامتثال جميع الموارد الأساسية من ناحية الطاقم وكذلك الأنظمة الذكية المساعدة للقيام بالرقابة المستمرة والحثيثة للتأكد من عدم وجود أي خلل في الأنظمة والسياسات والإجراءات الموجودة في المؤسسة والتي يمكن استغلالها من قبل المجرمين، كما يجب على الامتثال القيام بالرقابة المستمرة على العمليات المنفذة عن طريق المؤسسة للتأكد من خلوها من أي مؤشرات خطر مثل الاحتيال أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب ...الخ.

5) نشر الوعي: من أهم الأعمال الموكلة إلى الامتثال في المؤسسة نشر الوعي بين الموظفين وبين العملاء فيما يختص بالوقاية من الجرائم المالية والتنبيه على أي عمليات قد تكون واجهة لأي أعمال إجرامية. كما يجب أن يركز الامتثال على ضرورة التدريب المستمر للموظفين لرفع مستوى الوعي والتثقيف الدائم خاصة في العصر الحديث حيث يتطور المجرمون والمنظمات الإجرامية باستمرار للاستفادة من الأساليب والتقنيات الجديدة لتعظيم الأرباح وغسل عائداتهم وهذا التطور التكنولوجي يزيد من العبء على المؤسسات المالية والامتثال فيها.

6) الإبلاغ للجهات المختصة: من أهم الواجبات المرهونة على الامتثال هو الإبلاغ عن أي عمليات مشبوهة للجهات المختصة في الدولة ونشر الوعي على مستوى المؤسسة كأمر ضروري جدا حيث والامتثال مسؤولية جميع الموظفين في المؤسسة ولا يجب أن يتقاعس أي من العاملين عن واجب الإبلاغ فهو واجب وطني قبل أن يكون واجب وظيفي.

7) التأكد من تطبيق القوانين: من واجبات الامتثال الإشراف على التطبيق السليم لجميع القوانين المحلية والدولية فيما يتعلق بمكافحة الجرائم المالية وقيام المؤسسة المالية بالالتزام بالقانون فهو حجر الأساس في نجاح عمل المؤسسة.

وفي الأخير، تبرز أهمية القول أن للجرائم المالية الكثير من العواقب الوخيمة على المجتمعات ومنها العواقب الاقتصادية حيث يتم تقويض نزاهة واستقرار الأنظمة المالية وتقليل الإيرادات الضريبية وعرقلة النمو الاقتصادي. كما يوجد أيضا عواقب اجتماعية حيث يمكن هدم ثقة العامة بالمؤسسات المالية والحكومية في الدولة كما قد تزيد نسب الأنشطة الإجرامية الأخرى مثل الإرهاب وقد تتسع الفجوة بين الدخل ونسبة الفقر بين المواطنين.

ومن ضمن العواقب الوخيمة العواقب القانونية التي قد تطال المؤسسات المالية التي تم استخدامها لتمرير تلك العمليات الإجرامية حيث قد تشمل العقوبات الغرامات والسجن ومصادرة الأصول وكذلك الإضرار بالسمعة للمؤسسة ...الخ.

وبما أن المجرمين يطورون طرقهم بشكل سريع ويعتمدون على تقنيات جديدة من ضمنها الذكاء الاصطناعي فهذا يخلق علاقة ديناميكية بين الجرائم المالية والامتثال حيث يجب أن تتحسن برامج الامتثال باستمرار للبقاء في طليعة التهديدات الناشئة. فالامتثال في جوهره هو الآلية التي تحمي بها المؤسسات نفسها والنظام المالي من الآثار الضارة للجرائم المالية.

الامتثال في جوهره هو الآلية التي تحمي بها المؤسسات نفسها ونظامها المالي من الآثار الضارة للجرائم المالية

*مدير إدارة الامتثال ومكافحة الاحتيال- البنك اليمني للإنشاء والتعمير

المراجـــع:

https://www.interpol.int/ar/411/
https://www.getfocal.ai/ar/blogs/what-is-financial-crime
https://www.getfocal.ai/ar/blogs/what-is-financial-crime
https://www.getfocal.ai/ar/blogs/what-is-financial-crime
https://www.diligenciagroup.com/ar/
https://www.interpol.int/ar/411/

الحوكمة ودورها في تعزيز وظيفة الامتثال في البنوك

تعتبر الحوكمة الرشيدة من الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز الثقة والاستقرار في القطاع المالي، كما تساهم الحوكمة في وضع استراتيجيات تنظيمية تعزز الأداء المؤسسي وتلعب دورًا مهماً في تعزيز كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلي وبما يكفل استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي ووظيفة المخاطر ووظيفة الامتثال.

علي أحمد الريمي*

ويعد الامتثال عاملاً حيوياً لضمان الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية مما يعزز موثوقية المؤسسات واستقرارها ففي ظل بيئة تشريعية وتنظيمية متزايدة التعقيد، تبرز الحوكمة كأداة فعالة لضمان التزام البنوك بالقوانين واللوائح المعمول بها، وحماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.

مفهوم الحوكمة ودورها في البنوك

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك بأنها «الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية، والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية مصالح المودعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر».

أهداف الحوكمة الرشيدة في البنوك

-**تعزيز الشفافية والإفصاح:** من خلال توفير معلومات دقيقة وواضحة عن أداء البنك ومركزه المالي.

-**تعزيز المساءلة:** من خلال تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح، ووضع آليات فعالة لضمان تنفيذها.

-**حماية حقوق المساهمين:** من خلال ضمان حصولهم على عائد عادل على استثماراتهم، وحماية حقوقهم في المشاركة في صنع القرار.

-إدارة المخاطر بشكل فعال: من خلال تحديد المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات فعالة لإدارتها.

-**الامتثال للقوانين:** من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها والعمل على تجنب المخالفات والعقوبات.

-**تعزيز الاستدامة :** من خلال التركيز على ممارسات مصرفية مستدامة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دور الحوكمة في تعزيز وظيفة الامتثال

تعد وظيفة الامتثال المسؤول الأول عن التأكد من التزام البنوك وانسجام سياستها الداخلية مع كافة القوانين والأنظمة والمعايير والتعليمات وقواعد السلوك كما تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد وتراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام في البنوك، وتعتبر وظيفة الامتثال في البنوك من أحد العوامل الأساسية والهامة في نجاح البنوك كونها تلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على سمعتها ومصداقيتها، وتوفر الحماية من العقوبات القانونية والتعويضات المالية، وتوفر الحماية لمصالح المساهمين والمودعين من خلال قيامها بالآتي:

درء المخاطر التي تواجهها البنوك وعلى وجه الخصوص مخاطر عدم الالتزام والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية والغرامات المالية.

إرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة.

توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية.

المحافظة على القيم والممارسات المهنية والمصرفية.

تعد وظيفة الامتثال المسؤول الأول عن التأكد من التزام البنوك وانسجام سياستها الداخلية مع كافة القوانين والأنظمة والمعايير والتعليمات وقواعد السلوك

إيجاد الآليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم وبوجه الخصوص عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أهمية الحوكمة والامتثال في البنوك

وظيفة الحوكمة والامتثال في البنوك يحكمها الالتزام بالتشريعات والقوانين والتعليمات النافذة، كما أن الالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الدولية والمحلية يعد الركيزة الأساسية لنجاح البنوك ويحافظ على سمعتها ومصداقيتها أمام الجمهور كما يحافظ على مصالح المودعين والمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

لذا فإن التغيرات الكبيرة والسريعة التي طرأت على الساحة المصرفية اليمنية ومنها الأوضاع الاستثنائية والحرجة التي مرت بها البنوك خلال العشر السنوات الماضية إضافة إلى صدور القانون رقم 4 لسنة 1444هـ بشأن منع التعاملات الربوية زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها مما يتطلب إعادة النظر في المفاهيم التي بدأت بها البنوك إدارة أعمالها، كما أنه لابد من إيجاد بدائل تضمن سلامة النظام المصرفي واستمراريته لأنه في حال توجه النظام المصرفي نحو الانهيار فإن ذلك سيؤثر على دائرة كبيرة من الأشخاص ويؤثر على النظام المالي الأمر الذي سيكون له أثر سيئ على الاقتصاد بأسره، ومن البدائل التي يمكن للقطاع المصرفي التوجه نحوها التوجه نحو الاقتصاد الحقيقي والذي يمكن أن يتم من خلال عدة استراتيجيات منها:

تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً حيوياً في النمو الاقتصادي.

تشجيع الابتكار من خلال تمويل الشركات والمبادرات التكنولوجية التي تعزز الإنتاجية.

إقامة شراكات فعالة مع المؤسسات الزراعية والصناعية والتجارية لدعم المشاريع التي تساهم في عملية التنمية.

الاستثمار في المشاريع المستدامة التي تحافظ على البيئة وتساهم في التنمية الاجتماعية.

تقديم خدمات مالية متكاملة لدعم العملاء في تحقيق أهدافهم الاقتصادية.

*مدير إدارة الالتزام-
بنك التسليف التعاوني والزراعي

مجلس إدارة بنك اليمن والكويت ..
دور متميز في تفعيل وظيفة الامتثال لمواجهة المتطلبات المحلية ومواكبة المتغيرات

بثينة عبدالواسع العلفي*

في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، يواجه القطاع المصرفي تحديات متزايدة، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. ومن بين أهم هذه التحديات ضرورة الالتزام بالمعايير والقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، وقواعد مكافحة الجرائم المالية، حيث شهدت وظيفة الامتثال في العقدين الأخيرين أهمية متزايدة في القطاع المصرفي، الأمر الذي عكس نظرة مجالس إدارات البنوك تجاه هذه الوظيفة، من مجرد اعتبارها أحد المتطلبات القانونية الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى اعتبارها إحدى أهم الوظائف في البنوك على صعيد العلاقات الدولية، وإحدى أهم الركائز الأساسية التي تساعد على حماية سمعة البنك من المخاطر المرتبطة بعدم الالتزام بالقوانين والمعايير الوطنية والدولية، حيث برزت أهميتها في تعزيز سمعة البنك على المستوى الدولي، وعادةً ما يحرص أي بنكٍ على إيلاء الامتثال جلَّ اهتمامه، فيقوم بتوفير كافة متطلبات وظيفة الامتثال؛ سواءً من كوادر بشرية مؤهلة، وأنظمةٍ دولية متخصصة، وبرامج تدريبية فعَّالة لكادر الامتثال وفق أفضل المعايير، وموازنةٍ تشغيليةٍ كافية، وتوسعة الهياكل التنظيمية وفق معايير دولية والأهم أيضاً منح صلاحياتٍ لتنفيذ سياسات وإجراءات الامتثال، وأبرزها تطبيق الحوكمة في البنك، وتطبيق سياسة اعرف عميلك واعرف وكيلك وغيرها من إجراءات العناية الواجبة المعززة ؛ ولم يغفل مجلس الإدارة عن تفعيل دور لجنة الامتثال والمخاطر وتتبع الأعمال الرقابية والإيفاء بمسؤوليات الإشراف على المخاطر الكامنة في أعمال البنك، وغيرها من المواضيع المتخصصة في مجال الامتثال والتي تناط بهذه اللجنة.

وانطلاقًا مما سبق، لعب مجلس الإدارة دورًا حيويًا في تفعيل وظيفة الامتثال في البنك، باعتباره المسؤول الأول لضمان امتثال البنك للقوانين والتعليمات والمتطلبات الرقابية وقواعد السلوك المهني والممارسات المصرفية السليمة الوطنية والدولية بشقيها المهني والقانوني، حيث اتخذ مجلس الإدارة استراتيجية واضحة وشاملة لوظيفة الامتثال، تمثلت هذه الاستراتيجية بداية في حوكمة وظيفة الامتثال، ومن ثم المراجعة والإشراف على الأعمال ومواكبة التطورات والمستجدات الحديثة المتعلقة بالامتثال. كما قام البنك بإنشاء إدارة الامتثال وتحديد تبعية إدارة الامتثال ضمن الهيكل التنظيمي للبنك بصورة صريحة بأنها إدارة مستقلة تتبع مجلس الإدارة، وتعيين كادر امتثال وتأهيلهم، وتحديد الوصف الوظيفي لها، وفصل مهام ومسؤوليات إدارة الامتثال عن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة المراجعة والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والوظائف الأخرى في البنك، وضمان عدم تكليفها بمهام أخرى غير مهامها، ومنحها الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية وتزويدها بالموارد الكافية والاحتياجات اللازمة التي تمكنها من أداء أعمالها، واعتماد أدلة السياسات والإجراءات وبرامج الامتثال وفق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML/CFT ووفق : «توصيات الفاتف، حماية البيانات والخصوصية، قانون الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA، منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال، الالتزام القانوني ومكافحة الاحتيال والإشراف على تنفيذ كافة السياسات والإجراءات ومناقشة التقارير الصادرة عنها».

وبشكل عام يحرص مجلس الإدارة على إرساء ثقافة الالتزام على مستوى البنك والتأكد من فعالية أعمال إدارة الامتثال وقيامها بدورها وفق أفضل الممارسات المحلية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس الإدارة بتوفير الأنظمة التكنولوجية الحديثة التي تساعد في المراقبة الآلية للمعاملات المالية، واعتماد برامج تدريبية مستمرة لجميع الموظفين بمختلف مستوياتهم ومسمياتهم الوظيفية، ولجميع وكلائهم والشركات التابعة لهم والإشراف المباشر على منهجية المخاطر، وغير ذلك من المهام التي تبرز دور مجلس الإدارة في تفعيل وظيفة الامتثال.

ويأتي كل ذلك نتيجة لإدراك مجلس الإدارة للأهمية القصوى لوظيفة الامتثال في البنك وأهمية بناء نظام امتثال قوي يضمن التزام البنك بأعلى المعايير الوطنية والدولية، بما يجعله نموذج يحتذى به في القطاع المصرفي اليمني، وستظل جهود مجلس الإدارة مستمرة لتطوير وتحسين وظيفة الامتثال باعتبارها مصدر الإلهام وضمان استدامة ونجاح البنك.

* مدير إدارة الالتزام - بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار

> **يحرص أي بنك على إيلاء الامتثال جلَّ اهتمامه، فيقوم بتوفيرٍ كافة متطلبات وظيفة الامتثال؛ سواءً من كوادر بشرية مؤهلة، وأنظمة دولية متخصصة، وبرامج تدريبية فعَّالة لكادر الامتثال وفق أفضل المعايير، وموازنة تشغيلية كافية، وتوسعة الهياكل التنظيمية وفق معايير دولية**

المسعف الأخير للبنوك الإسلامية

نبيل علي العابد *

استطاعت البنوك الإسلامية اليوم أن توجد لنفسها قدماً راسخة في الاقتصاد العالمي، وأصبح امتدادها يتسع شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، حتى دخلت إلى عمق أوروبا وأمريكا، وأصبحت كثير من الدول الغربية تتنافس لتكون مركزاً وبوابة للمصرفية الإسلامية، إلى جانب فتح البنوك الغربية الكبرى لنوافذ إسلامية، وبالرغم من الانتشار الواسع والسريع لهذه البنوك، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تعرقل مسيرتها، وتعوق تقدمها، منها بيئة العمل وطبيعة التشريعات التي لا تتسق مع وظائف البنوك الإسلامية، إلى جانب إشكالية العلاقة بينها وبين البنوك المركزية التي لم يتهيأ الكثير منها لملاءمة خصوصية عمل البنوك الإسلامية التي تحرم العمل بالفائدة الربوية.

وسارعت الكثير من الدول والبنوك المركزية لحماية تلك المؤسسات بضخ السيولة وتوفير القروض اللازمة لحمايتها، إلا أن البنوك الإسلامية- وبالرغم من تأثرها ببعض الأزمات - لم تستفد من هذا التمويل؛ لأنه قائم على الربا.

ولبيان البدائل والحلول لاستفادة البنوك الإسلامية من هذه القروض بحيث يمكنها الخروج من الأزمات التي قد تحصل في المستقبل، يجب أن نذكر وظائف البنك المركزي أولاً، والبدائل والحلول المقترحة لاقتراض البنوك الإسلامية من البنك المركزي ثانياً.

أولاً: وظائف البنك المركزي

قد تتشابه الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في معظم بلدان العالم، ولكن الواضح أن درجة تطبيق هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية لأخرى، ويمكننا أن نجمل الوظائف التي يقوم البنك في الوظائف الآتية: المصرفية، والرقابية، والنقدية.

الوظيفة المصرفية

يعتبر البنك المركزي مصرف الحكومة أو مصرف الدولة، حيث يقوم بتوفير الخدمات المصرفية التي تحتاجها مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة.

الوظيفة الرقابية

رقابة البنك المركزي على حركة الائتمان المصرفي وتوجيه عملياته تعد من أهم الوظائف التي يقوم بها، بل تعد هذه الوظيفة بمثابة الوظيفة الأساسية للبنك المركزي، والرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على البنوك والمؤسسات المالية.

الوظيفة النقدية

وتشمل هذه الوظيفة مجموعة الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية في إدارة النقد والائتمان، وتنظيم السياسة المالية العامة والاقتصاد الكلي للدولة.

ولذا نشأت مشكلة الحاجة إلى المسعف الأخير لدى البنوك الإسلامية؛ لأنها لا تستفيد من هذه الأداة القائمة على أساس الفائدة، إلا أن هذه الأداة قد تكون غير ضرورية للبنك الإسلامي، لحمايته من جملة من الآثار السلبية منها: تعرضه للمخاطر، واحتفاظه بنسبة سيولة عالية لمواجهة العجز المالي، وعدم دخوله في مشروعات متوسطة أو طويلة الأجل، وهذا يقلل من العوائد والأرباح المتوقعة.

وظيفة المسعف الأخير

حين يتهافت العملاء على سحب أرصدتهم عند حصول الأزمات المالية لبعض البنوك، أو حين تشح السيولة لديها بحيث لا تستطيع أن تفي بطلبات العملاء، أو عند عدم القدرة على بيع بعض أصولها للخسارة الكبيرة التي تلحقها، عند ذلك تسود أجواء عدم الثقة بين البنك والعميل، فتلجأ هذه البنوك للاقتراض من البنك المركزي لمعالجة مشكلتها.

فالمسعف الأخير في مثل هذه الأزمات هو البنك المركزي، وذلك مرهون بمدى استعداده لتقديم المعونة المطلوبة للبنوك لتنشيط السوق الائتماني في حالات الضيق المالي، وذلك بتوفير التمويل المالي للمصارف، بحيث تجعل كمية النقود المرصودة لذلك تحت تصرف البنوك التجارية، وبقية المؤسسات الائتمانية الأخرى، سواء أكان ذلك بتقديم القروض مباشرة إليها، أو بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة إليه من هذه البنوك.

وليس معنى ذلك أن البنك المركزي مجبر على مساعدة البنوك التجارية وتقديم القروض والسلف لها في جميع الأحوال دون قيد أو شرط، ولذلك يقوم البنك المركزي باستخدام أداتين رئيستين لتحقيق هذا الغرض وهما:

الأداة الأولى: سعر الخصم أو إعادة الخصم: وهو نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والسندات الحكومية للبنوك الأخرى. وتعد أداة إعادة الخصم بمثابة إعادة تمويل يتيحه البنك المركزي للبنوك التجارية، ولكل بنك سقف، يمكنه في إطاره، الحصول على موارد جديدة من البنك المركزي.

الأداة الثانية: سعر الصرف: يمكن للبنك المركزي أن يقدم تمويلا نقدياً مباشرا للبنوك الأعضاء، كقرض قصير الأجل لمواجهة عجز السيولة المؤقت، وذلك بضمان أصل من أصولها، وخاصة الأوراق المالية أو التجارية المتاحة لديه، ويكون ذلك مقابل سعر فائدة محدد. وبتحريك سعر الفائدة رفعا أو خفضا يستطيع البنك المركزي أن يؤثر في الطلب على الائتمان، كما يمكنه أن يضع معايير للتمييز بين المصارف الأعضاء طالبة القروض فييسرها للبعض ويصعب الحصول عليها للبعض الآخر.

المسعف الأخير للمصارف الإسلامية

لا شك أن وظيفة المسعف الأخير التي ينهض بها البنك المركزي على الوجه الذي بيناه لا تتناسب مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية؛ لأن وظيفة المسعف الأخير تتم بأداتين رئيستين تقومان على سعر إعادة الخصم، أو سعر الفائدة السائدة، وهما ليسا إلا «الربا المحرم» في الشريعة الإسلامية، فمن مبادئ البنوك الإسلامية: استبعاد الفائدة من معاملاتها استبعادا (قاطعا)، أخذًا وإعطاءً، ويكاد يكون هذا الفارق هو الدافع الرئيس لفكرة إنشاء البنوك الإسلامية.

فهذه الأداة مهمة جدا ولازمة، ولا يستطيع أي بنك الاستغناء عنها سيما البنوك الإسلامية، كونها تشارك بالمخاطر أكثر من البنوك التقليدية، أو هكذا من حيث المبدأ على الأقل، فالمرفوض فيها هو كونها تقدم للبنوك الأعضاء بأسعار خصم الفائدة، وليس بأدوات أخرى تناسب طبيعة البنك الإسلامي لخصوصيته عن المؤسسات المالية التي لا تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

فالبنوك الإسلامية تخضع لإشراف البنوك المركزية ورقابتها، وذلك لضمان حسن سير أعمالها والاطمئنان على أوضاعها المالية وضمان حقوق أصحاب الحسابات لديها، إلا أن هذه تعاني من خضوعها لنفس أدوات السياسة النقدية التي تطبق على البنوك التقليدية، وبعض هذه الأدوات – كما سبق أن بينا - قائم على الفائدة (كسعر إعادة الخصم، والمقرض الأخير، والنسب الائتمانية) التي تفرضها البنوك المركزية ومنها ما هو غير قائم على الفائدة (عمليات السوق المفتوحة، والاحتياطيات).

والسؤال الذي يثور هنا: هل يجوز للبنك المركزي أن يعامل البنك الإسلامي بنفس أدوات التعامل مع المصارف الأخرى؟ أليست البنوك الإسلامية جزءًا من النظام المصرفي المتكامل، وجزءًا من البلد الذي تعيش فيه وتعمل له ولمواطنيه، وجزءًا من السياسة المالية العامة؟ ألا تسهم البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية - ولو نسبيا- للبلد الذي تعمل فيه، وتستحق بذلك التعاون معها والتسهيل لاحتياجاتها والحيلولة دون انحرافها أو انهيارها.

والجواب عن هذا السؤال هو أن البنك المركزي يحتاج إلى إجراءين جوهريين هما:

أ. إدخال تعديل تنظيمي في بعض جوانب هيكله الوظيفي.

ب. إدخال بعض التعديلات في سياسته المصرفية.

وهذان الإجراءان لازمان لتطوير بيئة ملائمة لهذه المؤسسة الاقتصادية الوطنية، المسماة بـ«البنك الإسلامي»، في إطار تحقيق المصلحة التي تنعكس بالضرورة على الصالح العام الذي يسعى إليه الجميع.

وقد أدى غياب مثل هذه الإجراءات إلى اقتصار البنوك الإسلامية على التمويل قصير الأجل، وعلى أشكال محددة منه (كالمرابحة والتورق

مع ما فيه من شبهات) وعدم التنوع في أدوات الاستثمار الإسلامي المعروفة التي يمكن أن تلبي الحاجات المأمولة للمدخرين والمستثمرين، كالسلم، والاستصناع، والمشاركات المختلفة والمشاريع الموجهة، وكان نتيجة ذلك:

1. الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة، بهدف الاحتياط كبديل عن المسعف الأخير التقليدي.

2. الحد من قدرة البنوك الإسلامية على استغلال مواردها بشكل أفضل.

وهذا يعني عدم انخراط البنك الإسلامي بقوة في مشاريع استثمارية حقيقية طويلة الأجل، بالكم والكيف المطلوبين؛ لأنه يتوجس من المخاطر التي تحتاج إلى مسعف أخير يؤمنها، ويخشى من صعوبة التسييل في المشاريع طويلة الأجل، لأنها تتحول إلى أصول حقيقية قائمة، وكان من إفرازات ذلك، أن لجأ إلى المرابحة وحدها واكتفى بالعائد منها، أو إلى صور أخرى كالتورق المصرفي.

ثانيا : البدائل والحلول المقترحة لاقتراض البنوك الإسلامية من البنوك المركزية

يمكن للبنوك المركزية أن تقدم القروض والتمويل اللازم للبنوك الإسلامية عند الحاجة لها، ولكن بصور لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، هنا بعض البدائل والحلول التي يمكن أن تكون ملاذا شرعيا آمنا تخدم الطرفين، وذلك على النحو الآتي:

1.التمويل بالمضاربة

ويكون ذلك بأن يتيح البنك المركزي التمويل الذي يطلبه البنك الإسلامي على أساس التمويل بالمضاربة، ويتم إجراء هذا التمويل على الأسس نفسها التي تتم بها معاملة أموال «حساب الاستثمار العام»، من حيث معدل العائد الفعلي الذي يتم توزيعه عن المدة التي تم الانتفاع بالتمويل فيها إلا أنه يجب أن يراعى في الحالتين أن يتاح التمويل لمدة كافية تسمح بتشغيل المال فعلا، بحيث يتولد من تشغيله عائد حقيقي قابل للقياس والتوزيع الفعلي. وهذه المدة لا تقل عن ثلاثة شهور في أغلب البنوك الإسلامية، وقد تصل إلى شهرين في بعض البنوك، وهذه الصيغة يمكن أن تناسب النظام المختلط، كما تناسب- من باب أولى - النظام الإسلامي، ويستطيع البنك المركزي أن يتصرف مع تلك الأموال بوصفها ودائع استثمارية عامة أو مخصصة لفترة محددة مقابل هامش ربح على أساس المضاربة، واعتماد آلية الربح محل آلية سعر الفائدة، بحيث تكون هي المحرك الأساسي للعرض والطلب على النقود والأموال، ويمكن أن يكون ذلك من قبيل السياسة المعتمدة للبنك المركزي، وتكون حصته من الربح أعلى من حصة المودع العادي.

ومع أن هذه الصيغة قد تبدو غير منسجمة مع الوظيفة التي يمارسها البنك المركزي، إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيقها في إطار هذه الشروط والترتيبات التي يراها البنك المركزي.

وقد قامت بعض البنوك المركزية كما في بنغلادش وموريتانيا بإيداع ودائع استثمارية لدى البنوك الإسلامية لحل مثل هذه المشكلة، وحصلت على عوائد وأرباح مجزية لتلك الودائع، وأيضا تم تفادي إشكالية إيداع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الأجنبية التي فرضها البنك المركزي على البنوك الأعضاء، بما فيها بنك فيصل الإسلامي، وذلك بالاتفاق على إيداع هذه النسبة من الاحتياطي في البنك المركزي ضمن أحكام عقد المضاربة الشرعية، والربح الناتج بينهما.

2. تخصيص نسبة الاحتياطي النقدي لاحتياجات السيولة للبنوك الإسلامية

بما أن البنوك الإسلامية معظم استثماراتها عينية، فمن الممكن مراعاة ذلك في تخفيض نسبة الاحتياطي المطلوبة من البنك الإسلامي؛ لأنه سيحتاج إلى سيولة أكثر من البنك التقليدي. وقد اقترح البعض أن يتم تخصيص نسبة معقولة من أرصدة حسابات الاستثمار، بخلاف نسبة الاحتياطي المقررة وإيداعها في حساب مستقل بدون فائدة لدى البنك المركزي، يتم فيه تجميع هذه النسبة من كل البنوك الإسلامية في البلد الواحد حيث يتم توفير السيولة المطلوبة لها وقت الأزمات من هذا الحساب، وفي هذا الاقتراح عبء إضافي على أموال هذه الحسابات، لكنه مع ذلك يبقى اقتراحا مقبولا- قابلا- للنظر والتعديل والتطوير، وهذا التطوير يعد نوعا من التوفيق بين الالتزام بالتشريعات القائمة، وبين خصائص أموال حسابات الاستثمار في النظم المختلطة، ويمكن للبنك المركزي أن يستفيد من هذه الأداة للرقابة على البنوك الإسلامية.

3.تكوين صندوق مشترك للسيولة

يقوم هذا المقترح على إمكانية إنشاء صندوق مشترك للسيولة، يساهم فيه كل بنك إسلامي من أموال الحسابات غير الاستثمارية (جارية وادخارية)، وتستخدم الحصيلة في تقديم السيولة للبنك المحتاج لها عند وجود عجز طارئ أو مؤقت في صيغة الإقراض الحسن، على أن يتم إعادة القرض فور الانتهاء من الأزمة، ولا تتجاوز فيه المدة شهرًا بأي حال من الأحوال، ومن الممكن تمديدها حسب حال البنك المقترض على ألا تتجاوز ثلاثة أشهر بأي حال، ومن المناسب أن توضع معايير معينة يتم على أساسها منح هذا القرض قصير الأجل، أهمها هو الاطمئنان إلى حقيقة ثغرة السيولة، من حيث الحجم والزمن والأسباب، ويمكن أن يدار الصندوق بأحد البديلين التاليين:

أ. إما بواسطة البنك المركزي في إطار لائحة متفق عليها، ويفضل في هذه الحالة أن يساهم البنك بنسبة معينة في تمويل هذا الصندوق، يخصصها من أرصدة نسبة الاحتياطي النقدي الخاصة بكل البنوك الإسلامية القائمة في الدولة.

ب. أو بواسطة لجنة تمثل البنوك الإسلامية القائمة، وذلك عند عدم قبول البنك المركزي إدارة الصندوق- وفي هذه الحالة يتم إمساك حسابات الصندوق لدى إحدى البنوك الإسلامية القائمة، ومن المفضل أن يكون أكبر هذه البنوك، ويعتبر البديل (أ) أيسر تطبيقا، كما يمكن قبوله بواسطة البنوك المركزية في النظم المصرفية المختلطة، لأنه يمثل ترتيبا تعاونيا إضافيا لا يلقي بأعباء تمويلية على البنك المركزي، بل يمثل مصدرا لسيولة إضافية فوق المتطلب قانونا.

4. تقديم البنك المركزي للبنك الإسلامي قرضا حسنا

إذا أعرض البنك المركزي عن تقديم التمويل بدخوله مع البنك الإسلامي والتعامل معه بوصفه مضاربا أو مشاركا توجسا من احتمال الخسارة، فمن الممكن أن يقدم البنك المركزي التمويل للبنك الإسلامي وقت الأزمات المالية على أساس أنه قرض حسن دون أية فائدة، أو عمل نوع من الاتفاق على ما يسمى «بالإيداع المتبادل» مع بنوك مركزية أو تقليدية، للاستفادة من فوائض السيولة بين حالات الفائض والعجز.

وبطبيعة الحال، فإن ذلك يتم في إطار أي ترتيبات أو اشتراطات، قد يراها البنك المركزي ضرورية لحسن استخدام القرض، على أنه في حالة انتظام وضع السيولة، أو وجود فائض مناسب فيها، يقوم البنك الإسلامي بإيداع مماثل في حساب البنك المركزي، ولمدة مماثلة وعلى أساس القرض الحسن أيضا.

وتتسم هذه الصيغة بأنها عملية وقابلة للتطبيق، وهي قريبة الشبه بنظام الإيداعات المتبادلة بين البنوك إلا أنه قد يثار بخصوصها شبهة أنها «قرض جر نفعا» لكلا الطرفين، إذ لم يتم منح القرض الأول إلا على أساس اشتراط منح القرض الثاني، فهل تدخل بذلك تحت المعاملة الربوية؟.

والواقع أن كل عملية ذات استقلال عن العملية الأخرى، وهي منفصلة عنها عقدا وزمانا، وليس منح القرض الأول مؤكدا لحدوث القرض الثاني في المقابل، بل قد يتم الأول، ومع ذلك لا تتحسن حالة السيولة، فلا يتمكن المصرف من تقديم القرض المقابل، ثم إن أصبح هذا الأسلوب متبعا من البنك المركزي، فسيكون مصدر منح القرض الأول من بين الموارد المتاحة من فوائض السيولة المودعة من قبل البنوك لدى البنك المركزي، ومن ثم فإن هذه الصيغة تعتبر ملائمة، كما أنها ممكنة التطبيق.

5. العمل على إيجاد آلية للتعاون بين البنوك الإسلامية

لا يعد هذا المقترح بديلاً عن المقترحات السابقة، بل يتكامل معها ويعززها، والقصد منه هو توفير السيولة المطلوبة بالعملة الحرة القابلة للتحويل عند صعوبة توفيرها للبنك الإسلامي من السوق المحلي، ويقوم هذا المقترح على أساس عقد اتفاق بين البنوك الإسلامية القائمة، بحيث يلتزم كل منها – بمقتضى هذا الاتفاق – بإيداع حصة يتفق عليها، تنسب إلى ودائعه من العملات الحرة من غير حسابات الاستثمار، أي من الحسابات الجارية وما يأخذ حكمها، وتستخدم حصيلة هذه الحصص لإمداد البنك الإسلامي الذي يعاني من عجز مؤقت في السيولة، وذلك في صيغة قرض حسن بدون فوائد، وألا تتجاوز مدة السداد شهرا، ويمكن أن يتم إسناد مهمة إدارة هذه الاتفاق إلى إحدى المؤسسات المالية الإسلامية الدولية القائمة فعلا، مثل: البنك الإسلامي للتنمية، أو دار المال الإسلامي، أو غيرهما.

6.الصكوك الاستثمارية الإسلامية.

تعد الصكوك الاستثمارية الإسلامية من أهم ابتكارات الهندسة المالية الإسلامية، لما تتميز به من خصائص غير متوفرة بالأسهم أو بالسندات، ويمكن تعريفها بأنها شهادات أو وثائق أو سندات تصدر باسم المكتتب مقابل الأموال التي قدمها لصاحب المشروع، وهي تمثل حصصا شائعة في رأس المال، وتكون متساوية القيمة وقابلة للتداول ولمالكها حقوق وواجبات خاصة وفق الضوابط والأحكام

الخاصة بالاستثمار والتداول في الشريعة الإسلامية.

فهي أداة تمويلية متفقة وأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن أن تقوم على أساس المضاربة، أو المشاركة، أو الإجارة، أو السلم، أو الاستصناع، وهي قابلة للتداول، ويستطيع البنك الإسلامي الذي يعاني من أزمة مالية مؤقتة أن يفيد منها كثيرا، ويتجاوز ما قد يتعرض له من عسر مالي وأن يخفف من حدته، دون حاجة إلى المسعف الأخير التقليدي. وهذا البديل تحكمه كذلك جملة من القيود والشروط والخصائص والمميزات مما يناسب أحوال المدخرين الراغبين بالاستثمار، وأصحاب المشروع المصدرين لهذه الأدوات الاستثمارية.

وبإمكان البنك الإسلامي تسييل أصوله إذا كان مستثمرا أمواله في مشاريع وأصول حقيقية، وذلك بإصدار صكوك في هذه الأصول تكون محددة ومؤقتة، ويمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية، وتطرح على الراغبين بشرائها، وتعامل معاملة الصكوك الاستثمارية الإسلامية التي سبق ذكرها، وبهذه الأدوات يستطيع البنك الإسلامي الحصول على السيولة المطلوبة، وتخفيف حدة الأزمة المالية وتجاوزها، ويحبذ أن يقوم البنك المركزي بشراء هذه الصكوك والإفادة منها، باعتبارها أداة مضافة إلى أدوات السياسة النقدية المعمول بها لإمكانية التحكم في الائتمان من قبله.

ولنجاح إدارة هذه الأدوات يحتاج تسويقها إلى قناعة وثقة من الجمهور الاستثماري، للإقبال على الاكتتاب بهذه الصكوك، وهو ما يعد من مسؤولية المؤسسات والبنوك المالية الإسلامية التي لا تعنى كثيرا بموضوع الترويج والتسويق ونشر الثقافة الاستثمارية والمصرفية المطلوبة لدى عموم المستثمرين.

7.بيع الوفاء

بيع الوفاء «هو أن بيع شخص عينا لشخص آخر، بثمن معين، أو بالدين الذي له عليه، على أنه متى رد البائع الثمن أو أدى دينه يرد إليه المبيع وفاء».

وعلى ذلك يستطيع البنك الإسلامي المحتاج إلى السيولة الطارئة، أن يبيع ما لديه من أصول حقيقية بسعرها الحالي أو السوقي للبنك المركزي أو غيره، على أن ينتفع البنك المركزي بهذه الأصول مدة محددة ومتفق عليها بينهما وتعود إيراداتها إليه، في حين ينتفع البنك الإسلامي من الثمن المقدم له ليخفف من حدة أزمته المالية، وإذا أعاد البنك الإسلامي الثمن للبنك المركزي، فإنه يستطيع أن يسترد أصوله المبيعة، ويتوجب على الطرف الثاني في العقد الالتزام بموجب الاتفاق، ويتم ذلك بينهما وفق عقد بيع الوفاء.

8.التأمين على الودائع

تأخذ بعض النظم المصرفية بهذه الوسيلة لحماية الودائع من مخاطر الخسارة التي قد ينشأ عنها توقف البنك عن دفع مستحقات المودعين نتيجة تعثر البنك أو فشله أو إفلاسه، ومن ثم توقفه التام عن العمل وفقدان كل أو بعض هذه الودائع، فتنشأ لهذا الغرض صناديق أو هيئات مركزية حكومية تحقق هذا الهدف.

ويمكن أن تمارس هذا النوع من التأمين مؤسسات خاصة لتأمين استثمارات المضاربة التي تقوم بها البنوك الإسلامية، ويمكن لهذه المؤسسات أن تعمل بأسلوب شركات التأمين، وأن تكون على الشكل التالي:

شركة تأمين محلية، خاصة في البلدان التي فيها أكثر من بنك واحد.

شركة تأمين عالمية، تشارك فيها البنوك الإسلامية بما فيها البنك الإسلامي للتنمية.

ويمكن أن تشارك هذه الشركة أيضا مؤسسات الاستثمار الإسلامية الأخرى فضلاً عن البنوك، ويكون التأمين من خلال الوسائل الآتية:

أولاً: التأمين على الودائع تحت الطلب: نسلم أنه من الممكن لأصحاب الودائع تحت الطلب، الذين لا يشاركون، في أرباح بنوك المضاربة، أن يتخوفوا من خطر ظاهري لا حقيقي، وهو تآكل ودائعهم من خلال الخسائر التي تعاني منها بنوك المضاربة، وقد يفضلون لذلك أن يقتتروا مدخراتهم، ولما كان ذلك أمرا غير مرغوب فيه ومنافيا للمصالح طويلة الأمد للمجتمع الإسلامي، فقد يكون مفيدا أن تتم وقاية الودائع تحت الطلب من قبل هذه المخاطر، شريطة أن تكون هيئة تأمين الودائع هيئة مستقلة لا تبتغي الربح، وتعمل بكفالة الحكومة، وبإشراف البنك المركزي، ولا تقدم لها الحكومة، مخصصات لموازنتها إلا في المرحلة الأولى حيث تتلقى فيها قرضا بلا فائدة تسدده من الاحتياطيات المتراكمة لديها خلال عدة سنوات، ويتكون دخل هيئة تأمين الودائع من:

رسوم مفروضة على جميع البنوك التجارية لنسبة مئوية قليلة من متوسط الودائع الحالة بعد تنزيل بعض المبالغ والاقتطاعات.

عائد استثمار احتياطيات الهيئة، وعلى الحكومة أن تدفع قسط التأمين على نسبة الودائع الحالة التي تحصل عليها في شكل قرض بلا فائدة، وعلى البنك المركزي أن يدفع قسط التأمين على الاحتياطيات القانونية.

ثانياً: التأمين على ودائع المضاربة: يمكن لهيئة تأمين الودائع أن تنشئ صندوقا خاصا (صندوق تعويض الخسائر) تحت مظلتها وتحت إدارتها بالمشاركة مع أعضاء آخرين من القطاع المصرفي، بحيث يحمي أموال المودعين، وذلك باقتطاع نسبة معينة من حجم الودائع (المضاربة) وإيداعها في الصندوق كي تكون أحد الموارد الرئيسة، بوصفها احتياطيات، ونظرا لصغر حجم تلك الاحتياطيات، فإنها تستطيع أن تغطي جزءًا لا بأس به من الودائع الاستثمارية (المضاربة)، ويفضل أن يكون الصندوق اختياريا، فإن البنوك ستكون لها المصلحة في كسب ثقة المتعاملين باللجوء إلى التأمين في هذا الصندوق.

والأصل أن تخصص هذه الهيئة بضمان رأس مال الاستثمارات فقط دون الأرباح حتى تخفف من احتمال إساءة استعمالها، وحتى لا تصبح أداة لمكافأة ضعيف الكفاءة وقليل الحيطة في اتخاذ القرار الاستثماري، كما يمكن ألا يشمل تعويض شركة التأمين كل الخسارة الواقعة بل جزءا كبيرا منها فقط، بحيث تبقى نسبة يتحملها البنك المؤمن عليه، وتشمل المخاطر المؤمن عليها في الوضع العادي، الأخطار غير التجارية، والأخطار الأخلاقية، والأخطار الناشئة عن فقدان مؤسسات المعلومات المساعدة. وكذلك يمكن في أحوال خاصة ضيقة أن يتم التأمين على نسبة معينة من الربح وخاصة باشتراك الدولة، كأن يكون للمشروع قيمة اجتماعية أو عسكرية كبيرة، أو يرتبط بمصالح عامة للمسلمين، الأمر الذي يستدعي أن تقوم الدولة بالتبرع بأقساط التأمين لضمان ربح معين لمثل هذه المشاريع.»

ومثل هذا التأمين من شأنه أن يساعد البنوك الإسلامية في التخفيف من فائض السيولة المستخدم حاليا في استثمارات قصيرة الأجل،» واستبدال الاستثمارات طويلة الأجل به.

أهم النتائج المستخلصة

1.يتوجب على البنوك المركزية أن تلعب دورا أكثر إيجابية في التعامل مع البنوك الإسلامية، وبما يمكنها من القيام بالدور المطلوب منها، وفق القواعد والأسس التي تضمن سلامة مراكزها المالية وضمان حقوق المتعاملين معها.

2.لم تجد البنوك الإسلامية إلى الآن من يقوم بوظيفة المسعف الأخير في حالة عجز السيولة لديها على أسس تنسجم مع الشريعة الإسلامية. ولعل مما أدى إلى عدم التفكير في إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة، هو عدم تعرض البنوك الإسلامية لمشكلة نقص السيولة نظرا لتدفق الودائع المستمر عليها، وعدم تعرض أي منها لمثل هذه المشكلة، أعني النقص في السيولة.

3.عدم وجود حلول عملية مناسبة لمشكلة المسعف الأخير، بالنسبة للبنوك الإسلامية، وعدم إمكانية الإفادة من بعض التسهيلات التي تقدمها البنوك المركزية، أدى إلى جملة من الآثار السلبية أهمها: الحد من قدرة البنوك الإسلامية على استغلال مواردها بشكل أفضل، مما يعد معوقا لنشاطها وأهدافها الاستثمارية.

4.هناك عدد من البدائل القابلة للتطبيق تصلح لأداء المقصود من وظيفة البنك المركزي كمسعف «أخير» أهمها:

-تنشيط وإيجاد سوق مالي ما بين البنوك الإسلامية، وواجب السلطات النقدية تشجيع هذا السوق.

-تدعيم سوق رأس المال وإيجاد أدوات ائتمانية تتماشى والشريعة الإسلامية، ومنها سندات المقارضة القائمة على المشاركة في الأرباح.

-الصندوق المشترك للسيولة على مستوى البنوك الإسلامية المحلية.

-ترتيبات الإمداد بالسيولة بين البنوك الإسلامية على المستويين العربي والإسلامي.

-توفير السيولة في إطار صيغة المضاربة وبشروط حساب الاستثمار العام.

-توفير السيولة كقرض حسن دون فائدة عند عجز السيولة وردها عند تحسن السيولة.

-إنشاء صندوق التأمين على الودائع بما يتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

-العمل على ابتكار وتطوير بدائل لمشكلة المسعف الأخير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تخضع للبحث من قبل هيئة رقابة شرعية.

*عضو لجنة البناء التنموي - كاك بنك

المراجـــع:

-الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ودورها في تشجيع الاستثمار- عبد المحسن الجعبري2013-م

-آليات تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية- بوري محي الدين- الجزائر2011-

-أثر تغير سعر الصرف في سيولة المصارف الإسلامية-د.مطيع الشلبي-سوريا- 2021

-نحو صناديق استثمارية اقتصادية تخدم التنمية الاقتصادية في ضوء نظام الاستثمار الإسلامي- د.اسامة هاشم2021-

مصرف اليمن البحرين الشامل

خدمات مصرفية إسلامية شاملة

مصرف اليمن البحرين الشامل
Shamil Bank of Yemen & Bahrain

شامل موني
Shamil Money

الرقم المجاني
8000830

بينما تواصل اليمن مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية والسياسية المستمرة، تبرز الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking) كحل محتمل لتعزيز الخدمات المالية، وتعزيز الابتكار، وتحفيز المنافسة في القطاع المصرفي بالبلاد.

رغم العقبات الحالية، يمكن لاعتماد الخدمات المصرفية المفتوحة أن يوفر فوائد حاسمة للمستهلكين والشركات على حد سواء، مما يسد احتياجات شريحة كبيرة من السكان الذين يعانون من نقص الخدمات المالية.

الخدمات المصرفية المفتوحة عبر واجهات برمجة التطبيقات:

آفاق مفتوحة للنهوض بقطاع البنوك اليمنية وتجاوز التحديات الاقتصادية

أ. أسامة الشوخي*

ما هي الخدمات المصرفية المفتوحة؟

تشير الخدمات المصرفية المفتوحة إلى الممارسة التي تشارك فيها البنوك والمؤسسات المالية بيانات العملاء مع مزودي الخدمات الخارجيين، مثل شركات التكنولوجيا المالية financial technology (FinTech)، عبر واجهات البرمجة Application Programming Interfaces (APIs) الآمنة. وتتم هذه المشاركة بموافقة صريحة من العميل، مما يضمن الخصوصية والأمان. وتتيح الخدمات المصرفية المفتوحة الوصول إلى نطاق أوسع من الخدمات المالية، مما يمكّن المستهلكين من الاستفادة من منتجات وحلول مالية مبتكرة.

وباختصار، تسهّل الخدمات المصرفية المفتوحة تبادل البيانات بين البنوك وخدمات الجهات الخارجية—مثل أدوات الميزانية، ومنصات القروض، وأنظمة الدفع—مع ضمان سيطرة العميل وشفافية استخدام بياناته المالية.

واجهات برمجة التطبيقات (APIs): الجسر الرقمي للخدمات المصرفية

التعريف والأهمية:

- التعريف: Application Programming Interfaces (APIs) هي مجموعة من القواعد والبروتوكولات التي تسمح للتطبيقات والأنظمة بالتواصل مع بعضها البعض. تعمل كوسيط يخفي التعقيدات التقنية ويُسهّل تبادل البيانات والوظائف.

- **الأهمية في القطاع المصرفي خصوصا:**

o تبسيط التكامل: ربط الأنظمة الداخلية للبنوك مع خدمات خارجية مثل منصات الدفع أو قواعد البيانات.

o تعزيز الأمان: تحديد صلاحيات الوصول إلى البيانات الحساسة عبر تقنيات التشفير والمصادقة.

o إعادة الاستخدام: الاستفادة من الوظائف الجاهزة دون الحاجة إلى تطويرها من الصفر.

كيف تعمل (APIs) في الخدمات المصرفية؟

تعتمد آلية عمل APIs على:

1. إرسال طلب (Request): من تطبيق العميل (مثل تطبيق هاتف بنكي) إلى الخادم (مثل نظام البنك).

2. معالجة الطلب: يقوم الخادم بتنفيذ الإجراء المطلوب (مثل تحويل الأموال أو استرجاع بيانات الحساب).

3. إرسال الاستجابة (Response): إعادة النتيجة إلى العميل بتنسيقات مثل JSON أو XML.

كيف يمكن للخدمات المصرفية المفتوحة أن تفيد البنوك اليمنية؟

لطالما عانى النظام المصرفي اليمني من عدم الاستقرار، والأزمات الاقتصادية، ووجود نسبة كبيرة من السكان خارج النظام المالي الرسمي. ويمكن للخدمات المصرفية المفتوحة التخفيف من هذه التحديات، لا سيما عبر تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز المنافسة، وتحفيز الابتكار وتحقيق العديد من الفوائد أبرزها :

1. تعزيز الشمول المالي: مع وجود أكثر من نصف السكان اليمنيين غير مُصرفيين، يمكن للخدمات المصرفية المفتوحة سد هذه الفجوة.

> **مع تحول العالم نحو منظومة مالية رقمية متكاملة، يتعين على البنوك وشركات (FinTech) اليمنية تبني الخدمات المصرفية المفتوحة لتلبية احتياجات العملاء المتطورة**

من خلال تمكين شركات (FinTech) من الوصول إلى بيانات المعاملات (بموافقة العملاء)، يمكن تطوير منتجات مالية مخصصة—مثل القروض الصغيرة، والتأمين، وخطط الادخار—للمجتمعات المهمشة، خاصة في المناطق الريفية أو المتأثرة بالصراعات حيث البنية التحتية المصرفية محدودة.

2. دفع عجلة الابتكار في الخدمات المالية: تمنح الخدمات المصرفية المفتوحة شركات (FinTech) القدرة على ابتكار حلول متطورة عبر الوصول الآمن إلى بيانات البنوك. وقد يؤدي هذا إلى ظهور أدوات مخصصة مثل تطبيقات إدارة الميزانية، وخدمات البنوك المحمولة، أو منصات الإقراض الرقمي المصممة خصيصاً لاحتياجات المستهلك اليمني. ويمكن لمثل هذه الابتكارات أن تحدث تحولاً جذرياً في إدارة الأموال بمنطقة تعاني من نقص الخدمات المالية التقليدية.

3. تعزيز المنافسة وتحقيق فوائد للمستهلكين: تقوض الخدمات المصرفية المفتوحة الاحتكارات عبر تمكين دخول لاعبين جدد إلى السوق. حالياً، يعتمد اليمنيون بشكل كبير على عدد قليل من البنوك الكبيرة. ستُجبر المنافسة المتزايدة هذه البنوك على تحسين خدماتها، وخفض الرسوم، وتقديم منتجات ميسورة التكلفة مثل القروض منخفضة الفائدة وحلول الدفع الرقمي، مما يعود بالنفع على المستهلكين.

4. بناء الثقة عبر الشفافية: يُعَدُّ نقص ثقة المستهلكين—الناجم عن سنوات من عدم الاستقرار—عقبة في القطاع المصرفي اليمني. ويمكن أن تعالج الخدمات المصرفية المفتوحة هذا التحدي عبر منح العملاء سيطرة أكبر على بياناتهم وتوضيح كيفية استخدامها. كما يمكن لممارسات البيانات الشفافة إعادة بناء الثقة، وتشجيع التفاعل مع الخدمات المالية، وتعزيز الشمول.

دور واجهات برمجة التطبيقات (APIs) في الخدمات المصرفية المفتوحة

تُعَدُّ واجهات برمجة التطبيقات (APIs) العمود الفقري للخدمات المصرفية المفتوحة، حيث تتيح تبادل البيانات بشكل آمن بين البنوك والجهات الخارجية.

وفي اليمن، حيث تهيمن الأنظمة القديمة، يشكل دمج هذه الواجهات تحدياً. مع ذلك، يمكن للاستثمار في هذه التكنولوجيا تبسيط

المعاملات—من المدفوعات إلى تقييم الجدارة الائتمانية الفوري. على سبيل المثال، يمكن للبنوك مشاركة بيانات المعاملات عبر واجهات برمجة التطبيقات مع المُقرضين، مما يسمح بتقييم الجدارة الائتمانية بناءً على السلوك المالي بدلاً من النظم التقليدية. وقد يُوسع هذا النهج فرص الحصول على القروض لأصحاب السجلات الائتمانية المحدودة.

أمثلة تطبيقية لاستخدام (APIs) في الخدمات المصرفية

1. الخدمات المصرفية المفتوحة: ربط حسابات العملاء بتطبيقات إدارة المالية الشخصية (مثل Mint) لتحليل الإنفاق وتوفير نصائح مالية. وإنشاء منصات موحدة (مثل Plaid) لإدارة حسابات متعددة من تطبيق واحد.

2. تحويلات فورية ومدفوعات رقمية: استخدام APIs لدمج خدمات مثل Zelle أو PayPal في التطبيقات المصرفية.

3. التقييم الائتماني الذكي: دمج APIs مع شركات الائتمان (مثل Experian) لتحليل البيانات المالية ومنح قروض فورية.

4. الأتمتة والأمان: استخدام APIs للتحقق البيومتري (بصمة الإصبع) أو كشف الاحتيال عبر تحليل الأنماط غير الاعتيادية.

التحديات والاعتبارات الماثلة في اليمن

رغم الإمكانات الكبيرة للخدمات المصرفية المفتوحة، يواجه القطاع المصرفي اليمني عقبات منها:

- **خصوصية البيانات والأمان:** يُعَدُّ تعزيز التشفير وبروتوكولات الأمان ضرورياً لحماية البيانات الحساسة وبناء ثقة المستهلكين.
- **الأطر التنظيمية:** يجب على اليمن تطوير لوائح محلية تحكم تبادل البيانات، وحماية المستهلك، ومراقبة الجهات الخارجية، مع الاستفادة من تجارب مثل نظام PSD2 الأوروبي.
- **التحديث التكنولوجي:** تحتاج الأنظمة القديمة إلى تحديثات وتدريب الكوادر لدعم دمج واجهات برمجة التطبيقات.
- **الاستقرار السياسي والاقتصادي:** تهدد الصراعات المستمرة وعدم الاستقرار تشغيل المؤسسات المالية بأمان وثقة المستهلكين في الحلول الرقمية.

الطريق إلى الأمام

رغم التحديات الماثلة، تمتلك الخدمات المصرفية المفتوحة قدرة تحويلية للقطاع المالي اليمني. عبر توفير إطار آمن وشفاف لتبادل البيانات، يمكنها تعزيز الشمول المالي، والابتكار، والفرص الاقتصادية. مع تحول العالم نحو منظومة مالية رقمية متكاملة، يتعين على البنوك وشركات (FinTech) اليمنية تبني الخدمات المصرفية المفتوحة لتلبية احتياجات العملاء المتطورة.

وباستثمارات استراتيجية في التكنولوجيا، والتنظيم، والتوعية، يمكن للخدمات المصرفية المفتوحة أن تفتح الأبواب المالية لملايين اليمنيين غير المُصرفيين، وتزويدهم بأدوات لإدارة أموالهم في عالم يزداد رقميّةً.

*مشرف قسم السيولة – بنك التضامن

واجهات برمجة التطبيقات (APIs) هي مجموعة من القواعد والبروتوكولات التي تسمح للتطبيقات والأنظمة بالتواصل مع بعضها البعض. تعمل كوسيط يخفي التعقيدات التقنية ويُسهّل تبادل البيانات والوظائف

المصادر:

1. https://en.wikipedia.org/wiki/API
2. https://stripe.com/resources/more/api-banking-101?utm_source=chatgpt.com
3. https://www.pwc.com/gx/en/issues/technology/api-banking.html?utm_source=chatgpt.com
4. https://www.mckinsey.com/capabilities/mckinsey-digital/our-insights/tech-forward/apis-in-banking-from-tech-essential-to-business-priority?utm_source=chatgpt.com

البنوك اليمنية والاستثمار الحقيقي في كوادرها البشرية

محمد علي ثامر *

تُعد الكوادر البشرية من أهم الأصول التي تمتلكها أية مؤسسةٍ كانت، صغيرةً أم كبيرة، وخاصةً تلك العاملة في القطاع المصرفي الذي يعتمد بشكلٍ كبير على المهارات والخبرات لإدارة عملياتها المعقدة، بل ويُسهم بشكلٍ مباشر في نجاحها وتطورها وتحقيق أهدافها في مختلف المجالات؛ الأمر الذي يجعلها تعد وتطبق خططا استراتيجيةٍ في هذا المجال، تقوم على الاستثمار في رأسمالها الحقيقي والمتمثل بكوادرها البشرية، ويشمل هذا الاستثمار شقين مهمين، هما: التدريب والتأهيل المستمر والمتواصل، والاهتمام والدعم والمحافظة على تلك الكوادر.. باعتبارهما ركيزةً أساسيةً لبناء أي مؤسسةٍ مصرفيةٍ قوية، تستطيع مواجهة مختلف التحديات والتغيرات المتسارعة في سوق المال والأعمال، وأبرزها: التغيرات في أسعار الصرف، وفي أسعار الفائدة، ومخاطرهما، بل والتغيرات الكبيرة في التكنولوجيا المالية (FinTech) ذاتها، أضف إلى ذلك الأزمات المالية العالمية؛ مما يتطلب من هذه البنوك القيام بالتعامل بسرعةٍ وفعالية لمواجهة هذه التحديات عبر اتخاذ خطواتٍ مدروسةٍ بعنايةٍ واقتدار لن تتأتى أو تُنفذ إلا عبر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، وليس هذا الأمر فقط بالرغم من أهميته وحتميته، إنما ستجني هذه البنوك والمصارف الكثير من الفوائد، والمتمثلة في: رفع مستوى الأداء، وزيادة الكفاءة، وتنفيذ عملياتٍ مصرفيةٍ بكفاءةٍ وقدرةٍ عالية، وتحسين مهارات التواصل والتفاعل مع العملاء، وتحليل احتياجاتهم، وتعزيز رضاهم وولائهم.... إلخ من وراء تلك الكوادر.

البنوك اليمنية.. ورأسمالها الحقيقي

كغيرها من البنوك العالمية لم تكن البنوك اليمنية غافلةً عن هذا المجال، وأكاد أجزم بأنها تنبهت لهذا الأمر منذ سنواتٍ خلت؛ فقد بادر كل بنكٍ يمني على حده، أو بالتشارك مع أمثاله في إنشاء معهد/ مركز داخليا للتدريب، في البنك نفسه، مجهز بأحدث التجهيزات التدريبية، ويستقدم العديد من الخبرات الناجحة سواءً في داخل اليمن أو من خارجه، إلى جانب العديد من ذوي الخبرات التدريبية في البنوك ذاتها!!، أضف إلى ذلك الدور الكبير لـ«معهد الدراسات المصرفية» التابع للبنك المركزي اليمني ودوره في حصول العديد من الكوادر البشرية اليمنية على الشهادات الدولية أبرزها: «شهادة أخصائي مكافحة غسل الأموال (الكامز CAMS)»، وذلك بالتعاون مع جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية، كما لن أغفل الدور الأكبر لـ«جمعية البنوك اليمنية» التي تعمل على انتهاج دورات وورش عمل تدريبية مصرفيةٍ راقية، ونوعية، وتحظى بقبولٍ وإشادةٍ محلية ودولية.

ومن خلال تتبعي للعديد من التجارب القيّمة في مجال الاستثمار الحقيقي في الكوادر البشرية في بلادنا اليمن؛ أجدُّ أن التأكيد بأهمية هذا الأمر أمرٌ حتمي؛ نظراً للتطور السريع في الثورة التكنولوجية الشاملة الحاصلة في عالمنا اليوم، والتي يأتي على رأسها التطور الكبير في الأنظمة المصرفية الإلكترونية، والتقنيات المالية (FinTech)، وبرامج الذكاء الاصطناعي التوليدي، والمصادقة البيومترية، والتمويل المضمن، والبلوك تشين والعملات المشفرة.. وغيرها؛ والتي تحتم ضرورة تدريب موظفي البنوك اليمنية على استخدام هذه التقنيات الجديدة، والعمل على تسريع التحول الرقمي، وتحسين الخدمات والمنتجات التي تقدمها هذه البنوك؛ مما يعزز قدراتها التنافسية في السوق المحلية، وأيضاً المساهمة والمنافسة في السوق المصرفية الإقليمية والعربية؛ مما يجعل البنوك اليمنية تسابق للاستثمار في كوادرها البشرية، ليس فقط كوسيلةٍ لرفع الكفاءة وتحسين الأداء – وإن كان هذا مطلوباً ومهماً جداً – بل لكونه عنصراً أساسياً لضمان استدامة التطور لهذه البنوك، والقدرة على التكيف مع التحديات، واغتنام الفرص المستقبلية، ليعد هذا الاستثمار حجر الزاوية في تلك البنوك لما فيه خلق ثقافةٍ مؤسسيةٍ قائمةٍ على الإبداع والابتكار والاحتراف في كل أعمالها، وبالتالي تعزيز سُمعتها ومكانتها محلياً وعربياً ودولياً، بل ويدعم قُدراتها على تحقيق النجاحات تلو النجاحات، ليس على المنظور القصير بل على المدى الطويل.

دراسة حالة لبنكٍ يمني متميز

بواقع الحال، كان ولابد لنا من دراسة حالةٍ يمنيةٍ صرفة في هذا المجال المهم، وكان لي شرف الدراسة تجربة يمكن الاستفادة منها – أحد البنوك الرئيسية في بلادنا–، نظراً لما لاحظته من مسيرة تطورٍ ونماء تخطو بخطواتٍ مدروسةٍ ومتناغمة، مما يجعله ملائماً للبحث والدراسة والتقصي في جميع ما يقدمه من خدماتٍ ومنتجاتٍ لشريحة عملائه، بل وقبل هذا وذاك ما يقدمه من استثمارٍ في تطوير كوادره البشرية، كاستثمارٍ حيويٍّ وحقيقي جعله ملفتاً للنظر، ومجالاً للتناول والنقاش.. وهذا الأمر يحتاج أن نكون أكثر تفصيلاً وتوضيحاً ودقةً.

فبالنسبة لبنك اليمن والكويت، فقد أدركت قيادة البنك؛ سواءً على مستوى مجلس إدارته، أو على مستوى إدارته التنفيذية منذ سنواتٍ ماضية بأن النجاح في السوق المصرفي لا يتأتى ولا يتحقق إلا في ظل استثمارٍ كبير في الكادر البشري الذي يعمل لديه، وذلك من خلال العديد من الخطوات، أبرزها: التدريب الشامل والمتواصل – التحفيز المستمر – اختيار ودعم المواهب – مراجعة الأداء وتقييمه – الحفاظ على هذه الكوادر.

ومن هذا المنطلق عمل بنك اليمن والكويت على الاهتمام بكادره البشري كونه إحدى أهم نقاط القوة لديه، ومن ثم تطويره واستثماره لينطلق البنك ذاته إلى آفاقٍ جديدة من الريادة والابتكار في جميع أعماله وخدماته، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل عمل على جذب أفضل الكفاءات البشرية المتواجدة في السوق اليمنية، والتي لديها القدرة على التعامل مع جميع التغيرات السريعة في القطاع المصرفي، الآن وفي المستقبل؛ وهذا بدوره يعكس التزام البنك بتطوير المواهب اليمنية والاستثمار فيها.

وعمل على توفير بيئة عملٍ عادلةٍ وآمنةٍ ومحفزةٍ إضافةً إلى تبني أعلى معايير النزاهة والشفافية في التعامل معهم، وتطوير أنظمة وخطط السلامة والصحة المهنية، ومتابعة الأداء بشكلٍ دقيق بناءً على المؤشرات الخاصة بالصحة والسلامة، وغيرها من الوسائل التي تعمل على تحقيق أعلى درجات الرضا لديهم.

كما قام بنك اليمن والكويت بتشجيع كوادره البشرية من خلال عدة مزايا تنافسية وفرصٍ متكافئة، تتمثل بتصميمه نظاماً مميزاً وفريداً يعمل على خلق وتحفيز معارفهم وقدراتهم وسلوكهم، عبر تقديمه لرواتب وحوافز ومكافآت مرنةٍ وعادلة ضمن أفضل المستويات في القطاع المصرفي اليمني وعوامل رئيسية تعتمد على مستوى الأداء المحقق، والتناسب مع متطلبات العمل، وقيمة الوظيفة، والخبرات العملية للموظف ومهاراته

بناء القدرات لمواجهة التحديات

نظراً لكون بنك اليمن والكويت يعمل في قطاعٍ خدماتي دائم التطور، فإنه لم يغفل إخضاع موظفيه للتدريب المستمر والمتواصل، وذلك عبر تقديمه للعديد من البرامج التدريبية الداخلية في

البنك نفسه، أو في داخل البلد، والبرامج التدريبية الخارجية، ويقوم البنك على تحديد واختيار هذه البرامج التدريبية بناءً على عنصرين هامين، هما: الشراكة مع موظفيه من خلال تلبية ما يطلبونه من برامج تدريبية وتأهيلية، أو من خلال مراجعة وتقييم الأداء السنوي لهم، ومن خلال ذلك يقوم البنك بتنفيذ خططه التدريبية لكل عام؛ ففي عام 2023 ارتفع معدل ساعات التدريب للموظف الواحد إلى ما يقارب الـ(26.6) ساعةً تدريبيةً لكل موظف، أي ما مجمله (27,079) ساعةٍ تدريبية خضع لها كادر البنك، وبواقع (9,026) يوماً تدريبياً، وبعدد برامج تدريبية (270) برنامجاً، منها (217) حضورياً، و(53) إلكترونياً، وتوزعت أماكن إقامتها؛ (111) برنامجاً تدريبياً بداخل مقر البنك؛ أي في مركز التدريب التابع له، و(121) في مؤسساتٍ تدريبية مصرفيةٍ يمنية، و(38) برنامجاً تدريبياً في خارج الوطن.

أما تفاصيل هذه البرامج فقد شملت مجالاتٍ عدة، وهي: (العمليات المصرفية - خدمة العملاء - التشريعات المصرفية - الأنظمة المالية والمحاسبية - الموارد البشرية - نظم المعلومات والأمن السيبراني - إدارة المخاطر والالتزام - الخزينة والاستثمار - التسويق والإعلام - إدارة المشاريع والبرامج -الخدمات المصرفية الإسلامية - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - البيانات والذكاء الاصطناعي).. وغيرها من المهارات المطلوبة لمختلف المستويات الإدارية في البنك؛ سواءً العليا أو التنفيذية أو الموظفين؛ ليتميز بنك اليمن والكويت في هذا المجال انطلاقاً من إيمانه الكبير بأن الاستثمار في تطوير كوادره هو جزء رئيسي من استدامة البنك وريادته في الحاضر والمستقبل، ليس على المستوى المحلي بل والإقليمي والدولي، ولن يتأتى له كل هذا النجاح إلا بجهود عمل ومثابرة كوادره البشرية التي استثمرها بطريقةٍ صحيحةٍ وناجحة، لتشكل أحد الأصول المهمة للبنك.

*كاتب وباحث اقتصادي

تستعد البنوك اليمنية وبنوك العالم لأكبر تحول في نظام المدفوعات العالمية نهاية العام 2025، فمنظمة سويفت أعلنت أن العد التنازلي قد بدأ للتحول إلى نظام ISO20022.

في العام 1973 اجتمع 239 بنكا من 15 دولة لحل مشكلة مشتركة تتمثل في كيفية التواصل بشأن العمليات الدولية التي بينهم، وشكلت تلك البنوك مؤسسة في بلجيكا أطلقوا عليه نظام «SWIFT» لتقديم خدمات الرسائل عالية التشفير بين البنوك لتحل محل تكنولوجيا «التلكس» التي كانت مستخدمة على نطاق واسع آنذاك. ومع التطورات الكبيرة في الصناعة المالية، أصبح من الضروري على نظام SWIFT تطوير نفسه ليتوافق مع المعيار الجديد ISO20022.

هجرة البنوك إلى النظام الجديد للسويفت

هشام بلعيش *

ما هو ISO 20022؟

مع استمرار تقدم التكنولوجيا المالية وظهور العملات الرقمية والمدفوعات في الوقت الحقيقي (RTGS) خلال السنوات الأخيرة وبسبب تنوع تنسيقات رسائل الدفع، أصبح هناك حاجة إلى لغة مقبولة عالميًا تسمح للمؤسسات المالية بالتواصل مع بعضها البعض بطريقة موحدة تجعل المدفوعات أسرع وأكثر شفافية وأقل عرضة للخطأ. وهنا ظهر المعيار العالمي«ISO20022» كمعيار لرسائل الدفع تم اعتماده من قبل الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم لخلق لغة مشتركة فيما بينها. والذي بدوره اعتمدته «سويفت» للتحول من رسائل MT إلى الجيل القادم MX.

المزايا والخصائص

تم تصميم المعيار ليناسب مختلف القطاعات المالية، فبالإضافة إلى توحيد الرسائل المالية والذي سيؤدي بدوره إلى تقليل الكلف والتعقيدات، يستخدم المعيار لغة (XML) وهي لغة مرنة وسهلة القراءة لتنسيق الرسائل المالية. مكنت «السويفت» من حمل معلومات أكثر تفصيلاً للبنوك مقارنة بالتنسيقات القديمة لرسائل «السويفت» مما أتاح تبادل رسائل أكثر تعقيدًا ساعدت على تلبية المتطلبات التنظيمية والخاصة بمكافحة غسل الأموال. كما يعتبر المعيار(ISO 20022) استراتيجيا على المدى الطويل لأنه يعتبر أكثر مرونة، ويمكن تطويره مع التكنولوجيا المستقبلية.

الهجرة

لم تطلب سويفت من البنوك الانتقال المباشر واستبدال رسائل MT برسائل MX، حيث وبعد انتهاء مرحلة مجموعة المستخدمين المغلقة (CUG) تم الانتقال إلى مرحلة التعايش والتي يمكن للبنوك استخدام كل من MT وISO 20022 للعمل في وقت واحد، مع خدمة ترجمة مركزية مجانية، مع تحديد موعد نهائي للانتقال بشكل كامل في أواخر 2025 والتي سيتم فيها اعتماد رسائل ISO 20022 فقط وبذلك ستنتهي حقبة الرسائل MT لبعض عمليات السويفت وبدء جيل جديد من الرسائل MX.

تحديات قابلتها البنوك اليمنية

خلال العامين الماضيين خصصت البنوك استثمارات لتكييف بنيتها التحتية لتكون قادرة على التعامل مع المعيارية الجديدة الخاصة بالسويفت وبدأت تدريب موظفيها لفهم واستخدام المعيار الجديد لرسائل السويفت بشكل فعال، وأدت عملية الانتقال إلى انقطاعات محدودة لفترات معينة أثناء فترة الانتقال، كما أن البعض من مستخدمي نظام الرسائل الجديد واجهوا بعض الأخطاء في استخدام الرسائل، إضافة إلى مشكلة فقدان البيانات أو اقتطاعها بسبب عدم وجود حقول تكفي للمعلومات المطلوبة أو لعدم وجود مسافات كافية لاستيعاب كامل المعلومات الموجودة في رسالة الأيزو عند ترجمة رسائل MX إلى تنسيق MT خلال الفترات الماضية.

ماذا بعد نوفمبر 2025؟

الانتقال إلى ISO 20022 ليس مجرد ترقية تقنية لنظام السويفت ولكنه يعتبر تحولا أساسيا في نظام معالجة الرسائل بين البنوك. وبتاريخ 22 نوفمبر 2025 ستواجه البنوك التي تفشل في الاستعداد لهذا الانتقال مخاطر تشغيل وامتثال.

حتى أن استمرار اعتماد البنوك اليمنية على نظام الترجمة الخاص بسويفت - والذي لن يكون مجانيا بعد هذا التاريخ - سيكون حلا غير مجدٍ بسبب احتمالية فقدان بيانات من الرسائل أثناء الترجمة كما ذكرنا سابقا.

وهنا يظهر دور البنك المركزي اليمني في عمل استقصاء للبنوك اليمنية لقياس مدى استعدادها للانتقال الرسمي في رسائل السويفت، وإقامة ورش عمل تجمع البنوك للاستفادة المتبادلة، إضافة إلى التدريب ليس فقط على عملية الانتقال ولكن أيضا على كيفية استخدام رسائل ال «pacs» وغيرها وفق المعيارية الدولية لتجنب أي أخطاء في فهم أو صياغة الرسائل وما يمكن أن يتسبب به ذلك للبنك من خسائر سمعة أو تشغيل.

في الأخير فإن المسؤولية الرئيسية ستكون على البنوك اليمنية لتحقيق انتقال سلس من خلال استمرار التعاون بين إدارة التمويل التجاري وأنظمة المعلومات والالتزام وغيرها للتحضير للانتقال الكامل والاستفادة من تجارب البنوك العالمية والتي أصدرت بعضها تجربتها الخاصة مثل بنك « J.P.Morgan»، وتأهيل موظفيها لمرحلة ما بعد نوفمبر 2025 , والله ولي التوفيق.

* رئيس قسم التمثيل والدعم الخارجي في « كاك بنك»

المصادر: * swift , , iso20022 مصادر أخرى .

يشهد العالم تطورًا غير مسبوق في مجال التكنولوجيا، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي (AI) ركيزة أساسية لتحسين العمليات في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي. وفي وطننا اليمني الذي يعاني فيه القطاع المصرفي من تحديات اقتصادية وبنية تحتية ضعيفة، يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة فريدة لتجاوز العقبات التقليدية وتعزيز الكفاءة والشفافية، كما يمكن أن يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا جذريًا في تقديم الخدمات المصرفية، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز النمو الاقتصادي في البلد بشكل عام.

الذكاء الاصطناعي وتطوير القطاع المصرفي في اليمن

وسام الحكيمي*

أهمية الذكاء الاصطناعي للقطاع المصرفي اليمني

أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني هي ضعف البنية التحتية التكنولوجية، محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية في المناطق الريفية، وقلة الثقة بين العملاء والبنوك ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يعالج هذه القضايا بطرق مبتكرة من خلال:

1. زيادة الوصول إلى الخدمات المالية: باستخدام التكنولوجيا لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية إلى المناطق النائية.
2. تحسين الكفاءة التشغيلية: تقليل التكاليف التشغيلية من خلال الأتمتة وتحليل البيانات.
3. تعزيز الثقة والشفافية: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن عمليات الاحتيال وتعزيز الأمان.

دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي اليمني

1. الخدمات المصرفية الرقمية

الذكاء الاصطناعي يمكن أن يلعب دورًا رئيسيًا في تطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية الرقمية من خلال تطبيقات مثل تطبيقات الهواتف الذكية والمحافظ الإلكترونية، ويمكن للبنوك توفير خدماتها للعملاء بسهولة أكبر ومنها:

- تجربة المستخدم: تحسين تجربة العملاء عبر تصميم تطبيقات ذكية تتعرف على احتياجاتهم وتقدم حلولًا مخصصة.
- الوصول إلى العملاء غير المخدومين: يمكن للذكاء الاصطناعي توسيع نطاق الوصول إلى المناطق الريفية حيث لا تتوفر فروع بنكية.

2. إدارة المخاطر وتحليل البيانات

الذكاء الاصطناعي يمكنه تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة فائقة، مما يساعد البنوك على إدارة المخاطر بشكل أفضل:

- تقييم الائتمان: استخدام تقنيات التعلم الآلي لتحليل السجلات المالية وتحديد أهلية العملاء للحصول على قروض.
- الكشف عن الاحتيال: تحليل الأنماط السلوكية للعملاء لاكتشاف المعاملات المشبوهة ومنع الاحتيال.
- التنبؤ بالسوق: توفير رؤى دقيقة حول الاتجاهات المالية والاقتصادية للمساعدة في اتخاذ قرارات استراتيجية.

3. تحسين العمليات الداخلية

يمكن للأتمتة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي تقليل العبء الإداري على البنوك وتحسين الكفاءة:

- خدمة العملاء: استخدام روبوتات الدردشة (Chatbots) للرد على استفسارات العملاء على مدار الساعة.
- إدارة العمليات: أتمتة العمليات الروتينية مثل معالجة المدفوعات أو تحديث بيانات العملاء.
- تقليل التكاليف: تحسين تخصيص الموارد وتقليل الأخطاء البشرية.

4. تعزيز الأمن السيبراني

في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها البنوك اليمنية، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم حلول مبتكرة لتعزيز الأمن السيبراني:

- الكشف عن التهديدات: تحليل البيانات لتحديد التهديدات المحتملة قبل أن تتسبب في أضرار.
- أنظمة المصادقة الذكية: استخدام تقنيات التعرف على الوجه أو بصمة الإصبع لتعزيز الأمان.
- التحديث المستمر: مراقبة الأنظمة المصرفية واكتشاف نقاط الضعف لتحسينها باستمرار.

5. تعزيز الشمول المالي

اليمن يعاني من انخفاض مستوى الشمول المالي، حيث لا يمتلك جزء كبير من السكان حسابات بنكية ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تغيير هذا الواقع:

- تقديم قروض صغيرة: تحليل البيانات لتقديم قروض صغيرة تلائم احتياجات الأفراد في المناطق الريفية.
- التثقيف المالي: تصميم برامج تعليمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتثقيف الناس حول أهمية الخدمات المصرفية.
- دمج الاقتصاد غير الرسمي: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد الفرص الاقتصادية وربطها بالخدمات المصرفية.

التحديات المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في اليمن

رغم الفوائد الكبيرة التي يمكن أن يقدمها الذكاء الاصطناعي، هناك تحديات تعوق تطبيقه في القطاع المصرفي اليمني:

1. البنية التحتية التكنولوجية: ضعف شبكات الإنترنت وقلة توفر الأجهزة التكنولوجية المتقدمة.
2. الكوادر البشرية: نقص الخبرات المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي وتقنيات البيانات.
3. الثقافة المصرفية: عدم الثقة العامة في البنوك قد يشكل عائقًا أمام تبني التقنيات الجديدة.
4. التكلفة الأولية: تطبيق الذكاء الاصطناعي يتطلب استثمارات كبيرة، وهو تحدٍ كبير في ظل الوضع الاقتصادي الحالي.

سبل التغلب على تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي في اليمن

1. الاستثمار في البنية التحتية من خلال:

- تحسين شبكات الإنترنت وتوفير الأجهزة التكنولوجية بأسعار معقولة.
- دعم الابتكار المحلي من خلال حاضنات الأعمال والمشاريع الناشئة.

2. تطوير المهارات المحلية من خلال:

- تقديم برامج تدريبية للشباب في مجال الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.
- إنشاء شراكات مع المؤسسات الأكاديمية الدولية لتبادل الخبرات.

3. تعزيز التعاون الدولي من خلال:

- جذب الاستثمارات الأجنبية لدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي.
- الاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي.

4. زيادة التوعية من خلال:

- إطلاق حملات توعية حول أهمية الخدمات المصرفية الرقمية.
- بناء الثقة من خلال تقديم خدمات آمنة وشفافة للعملاء.

الخلاصة:

يعتبر الذكاء الاصطناعي فرصة ذهبية لتحسين القطاع المصرفي في اليمن، من خلال تحسين الكفاءة، وتعزيز الشمول المالي، وتقوية الأمن السيبراني.

ومع ذلك فإن تحقيق هذه الفوائد يتطلب استثمارات في البنية التحتية، وتطوير الكفاءات المحلية، وتعزيز التعاون الدولي.

وإذا تم تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل صحيح، فإنها ستسهم بشكل كبير في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وستجعل القطاع المصرفي أكثر قدرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

محفظتي
Mahfathati
تُغنيك عن الكاش

المحفظة الإلكترونية
من بنك التضامن

بحلتها الجديدة

بنك التضامن
Tadhamon Bank

تضامن تواصل
781 788 888

8001010
تضامن كول سنتر

التكنولوجيا التنظيمية (RegTech)

(دراسة تقنية مالية للباحثين أحمد محمد الأوذن ومحمد عباس جعفر)

أحمد الأوذن
مدير التكنولوجيا المالية في بنك اليمن والكويت

محمد جعفر
مساعد المدير العام لقطاع MSMEs في بنك اليمن والكويت

أثر التطور التقني المتسارع والمتنامي في المجمل على القطاع المصرفي حول العالم وفرض على المصارف تقديم خدمات التكنولوجيا المالية (FinTech) كبديل عن الخدمات المالية التقليدية حتى أن العمليات الداخلية والإجراءات البنكية تم أتمتها عموما، كما أن التقنيات المتاحة لدي المحتالين أصبحت أكثر توفرا وتطورت من خلالها تكتيكات جديدة، نتيجة لذلك صار القطاع المصرفي يواجه تحدياً تنظيمياً وإجرائياً ورقابياً خصوصا في مجال الالتزام وكون خسائر الجرائم المالية في الغالب لحظية وكارثية وغير قابلة للتراجع وتأثيرها على كيان المؤسسات المالية وعملائها بمختلف فئاتهم وعلى القطاع بشكل مباشر كان لابد من إيجاد حل يتماشى مع التطور التقني المالي لذا أجمع صانعي القرار المالي العالمي على أن الحل الأمثل لتطبيق صارم للامتثال المالي هو توظيف التكنولوجيا كأداة لتطبيق قوانين ومعايير وسياسات الالتزام ولذلك في هذه الدراسة نسلط الضوء على التكنولوجيا التنظيمية (RegTech).

النشأة والتطور

لفهم أعمق للتكنولوجيا التنظيمية يجب أولاً أن نتطرق للتكنولوجيا المالية حيث تعرف على أنها:

مزيج من «التكنولوجيا Technology والخدمات المالية Financial Services » واصطلاحا FinTech تعد مصطلحا شاملا لأي تقنية تُستخدم لتعزيز أو تبسيط أو رقمنة أو تغيير الخدمات المالية التقليدية*UNCTAD* ويمكن الرجوع للشكل رقم (1) لمعرفة بعض خدمات التكنولوجيا المالية.

بعد أن تعرفنا على التكنولوجيا المالية يمكننا التركيز على النشأة والتطور التاريخي للتكنولوجيا التنظيمية حيث يمكن أن نحدد أن جذور التكنولوجيا التنظيمية ظهرت في تسعينيات القرن حيث بدأت الخدمات المصرفية بالتبلور والظهور حيث كانت تستخدم البنوك برامج لتحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها صارت حلولا محفزة لإيجاد تقنيات أكثر تطورا وكفاءة لمكافحة غسيل الأموال آنذاك لكن الأزمة العالمية في 2008 كانت نقطة التحول الفعلي في التكنولوجيا التنظيمية بسبب تكثيف الهيئات الحكومية رقابتها ومضاعفة تركيزها على الامتثال بعد أن اتضح جلياً أن الهيكل التنظيمي المالي كان في حاجة ماسة إلى إصلاح شامل ولابد من مراجعة أساليب الامتثال التقليدية وتخفيف المخاطر من أجل معالجة تعقيدات التمويل الحديث ومع تطور البيئة التنظيمية تزايد عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التنظيمية التي قدمت حلولا تقنية تساعد المؤسسات المالية في تلبية متطلبات الامتثال والحد من التعرض للجرائم المالية وتساهم في تقليل المخاطر ومع مرور الوقت تطورت التكنولوجيا التنظيمية وازاد عدد مقدميها حول العالم وتم استخدام مصلح التكنولوجيا التنظيمية «RegTech» لأول مرة في العالم من قبل هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة (FCA) عام 2015 واستمر التطور وزاد الوضع تعقيدا مع ظهور جائحة الفيروس المتحور(COVID-19) لذا لابد من إطار التزام تقني يعمل في بيئة الانترنت المليئة بالتحديات السيبرانية ليحد ويعزز الالتزام ويكافح جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) ويقلل المخاطر ويحد من الجريمة المالية الإلكترونية ويمكن أن نعرف التكنولوجيا التنظيمية في وقتنا الحاضر بأنها :

دمج بين مصطلحين هما التكنولوجيا Technology والتنظيم Regulatory لتشكل إطارا تشريعيا تقنيا يعرف اصطلاحاً بالإنجليزية (RegTech) وهي مجموعة فرعية من التكنولوجيا المالية تركز على التقنيات التي تسهل تقديم المتطلبات التنظيمية(الالتزام) بشكل أكثر كفاءة وفعالية من القدرات التقليدية(FCA) أو تعرف على أنها استخدام التكنولوجيا في الامتثال والمراقبة التنظيمية وإعداد التقارير (IIF) ويمكن الرجوع للشكل رقم (1) لمعرفة بعض وظائف التكنولوجيا التنظيمية .

العلاقة بين التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الإشرافية والتكنولوجيا المالية

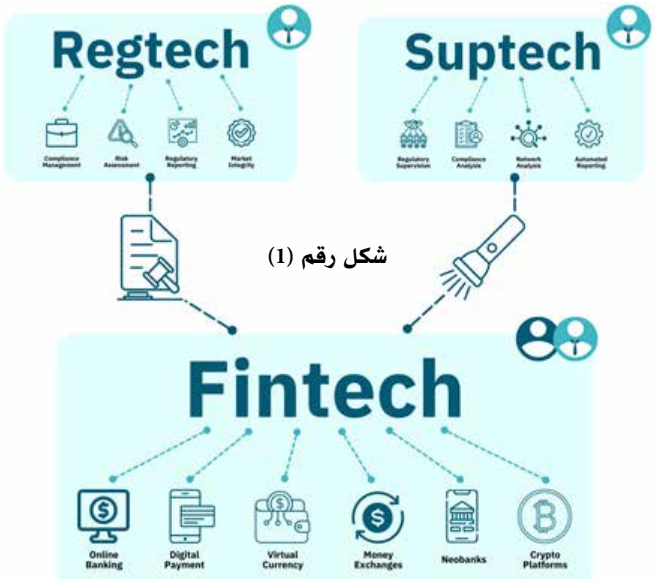

شكل رقم (1)

قد يواجه الكثير من العاملين في القطاع المالي بعض الارتباك والاختلاط وعدم الفهم بين التكنولوجيا التنظيمية والإشرافية والتكنولوجيا المالية وقبل أن نوضح ذلك يجب معرفة ما هي التكنولوجيا الإشرافية التي يمكن تعريفها على أنها:

دمج بين مصطلحين هما التكنولوجيا Technology والإشراف Supervisory لتشكل إطارا تشريعيا تقنيا يعرف اصطلاحاً بالإنجليزية (SupTech) وهي استخدام التكنولوجيا من قبل السلطات التنظيمية لفرض الامتثال والإشراف عليه وإنفاذه مع اللوائح المالية (BIS).

بعد أن استعرضنا تعريف التكنولوجيا الإشرافية يمكننا أن نوجز أوجه الشبه والاختلاف حيث تتشابهان بأنهما جزء من التكنولوجيا المالية وأن كليهما يمثل إطارا تنظيميا تقنيا، أما الاختلاف فيتركز في الغرض من الاستخدام حيث أن التكنولوجيا الإشرافية تستخدم من قبل السلطات الحكومية الإشرافية على سبيل المثال البنوك المركزية وهيئات الرقابة للإشراف على المؤسسات المالية لضمان امتثالها للقوانين والسياسات واللوائح المالية، أما التكنولوجيا التنظيمية فتستخدم من قبل المؤسسات المالية داخلياً لتلبية احتياجاتها لاستيفاء الامتثال والمتطلبات القانونية المفروضة عليها من قبل المؤسسات الإشرافية ويمكن الرجوع للشكل رقم (1) لمعرفة العلاقة بين التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الإشرافية والتكنولوجيا المالية.

الآثار الاقتصادية

وصل حجم التعامل المالي العالمي بالاعتماد على التكنولوجيا المالية في عام 2024 إلى ما يقارب 20 تريليون دولار أمريكي بمعدل 30% من إجمالي التعاملات المالية عموماً ومن المتوقع نمو قطاع التكنولوجيا المالية في عام 2025 ليشمل ما نسبته 35% من حجم التعاملات المالية لذا فإن الخسائر المالية الناتجة عن عدم الالتزام في هذا القطاع سوف تكون كارثية فقد قدرت الخسائر الناتجة عن عدم الامتثال في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2023 بما يقارب 20 مليار دولار أمريكي حول العالم أما على صعيد آخر فإنه من المقدر أن ينمو سوق RegTech العالمي إلى أكثر من 28 مليار دولار بحلول عام 2027 مما يجعله قوة رئيسية في الاقتصاد العالمي و هذا يجعل قطاع التكنولوجيا التنظيمية واحدا من أهم الفرص الاستثمارية الجاذبة والمربحة سواء للشركات التقنية الحالية أو الناشئة كون التقنيات تتطور والاحتياج التنظيمي يتطور معها .

استخدامات التكنولوجيا التنظيمية

التزايد في اعتماد البشر على التكنولوجيا والرقمنة في كل المجالات يحتم على المؤسسات المالية مواكبة متطلبات الالتزام أو مواجهة العواقب الناتجة عن التقصير ومن خلال ذلك يمكن أن نلخص أهم استخدامات التكنولوجيا التنظيمية بالآتي:

- إدارة متطلبات الامتثال والتنظيم Compliance and Regulatory Requirements Management
- اعرف عميلك والعناية الواجبة Know Your Customer (KYC) and Ongoing Due Diligence
- إدارة المخاطر Risk Management
- معالجة الطلبات Case Management
- تقييم الجدارة الائتمانية Creditworthiness Assessment
- التقارير التنظيمية Regulatory Reporting
- كشف الأنشطة المشبوهة ومراقبة العمليات Detection of Suspicious Activities and Transaction Monitoring
- أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ITC security

آلية عمل التكنولوجيا التنظيمية

آلية عمل التكنولوجيا التنظيمية تختلف في المجمل بحسب آلية التشغيل فيمكن أن تكون عبارة عن خدمات برمجيات سحابية تقدم كخدمة من قبل شركات التقنية للمؤسسات المالية ما يطلق عليه اصطلاحا SaaS أو أن تكون برمجيات تعمل ضمن مراكز البيانات في المؤسسات المالية والآلية الأولى والأكثر استخداما وشيوعاً عالمياً وتشمل التكنولوجيا التنظيمية توظيف مجموعة من التقنيات هي:

- الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة Artificial Intelligence (AI) and (Machine Learning (ML
- واجهة برمجة التطبيقات (Application Program Interface (API
- أحجام مضاعفة من البيانات والتحليل Big Data and Analytics
- سلاسل البيانات الموزعة الغير قابلة للتعديل Blockchain
- الحوسبة السحابية Cloud Computing
- التحقق من الهوية والمصادقة عليها Identity Verification and Authentication
- تقنيات تشفير متقدمة Advanced Encryption

فوائد الاستخدام

الفوائد الكبيرة في مجال الامتثال تجعل التكنولوجيا التنظيمية الخيار الأمثل لدى كل المؤسسات المالية على المستوى العالمي كونها توفر حلول تكنولوجيا ابتكارية تحد من المخاطر وتعزز الامتثال ويمكن أن نوجزها بالآتي:

- تعزيز إدارة المخاطر Enhanced Risk Management
- تحسين الامتثال والرقابة Improved Compliance and Monitoring
- سرعة الوصول للسوق Faster Time To Market
- توفير التكاليف Cost Savings
- زيادة الكفاءةIncreased Efficiency
- إدارة وتحسين البيانات Data Optimizations and Management
- حماية لحظية Real time protection
- الاستخدام والتعاون العابر للحدود Cooperation and Cross-border use
- توفر الخدمات وسرعة الوصول Availability of services and speed of access
- قابلية التوسع Scalability
- التكامل التقني Technology integration
- التكييف مع التشريعات الجديدة Readiness to adapt to new regulations
- تقليل الأخطاء البشرية وزيادة الدقة Greater accuracy and reduced human errors
- تعتمد على التكنولوجيا المبتكرة Relying on innovative technology
- فرص استثمارية واعدة Promising investment opportunities

تحديات تطبيق التكنولوجيا التنظيمية

تتنوع المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا التنظيمية بين القوانين والتكنولوجيا والتشغيل ويمكن أن نحددها بالآتي:

- التحديات المتعلقة بالبيانات وتهديدات الأمن السيبراني Data-related challenges and cybersecurity threats
- الافتقار في القدرات والتوافق والتشغيل البيني التناغمي والتكامل مع الأنظمة التقليدية Lack of technological capabilities and Interoperability and integration with the existing legacy systems
- التغيرات التنظيمية المحلية والدولية Changes to regulation (national and international)
- تكلفة الشراء والتشغيل واكتساب العملاء Costs and procurement process and user
- الافتقار للخبرات والتدريب Lack of necessary skills and training.
- الافتقار في فهم حلول التكنولوجيا التنظيمية Lack of understanding of RegTech solutions
- عدم نضوج حلول التكنولوجيا المقدمة من المزودين والمنافسة في الخدمات Perceived immaturity of RegTech providers' solutions and Competition
- صعوبة التناغم بين المتطلبات القانونية والتنظيمية Lack of harmonised legal and regulatory requirements
- وضوح المحددات التنظيمية والإشرافية Clarity of regulatory / supervisory guidance

الخلاصة

تزداد الحاجة للتحول إلى التكنولوجيا المالية يوما بعد يوم وبشكل متسارع عالميا لكن هذا التحول يحتاج إلى بيئة تشريعية وتنظيمية تقنية تواكب هذا التحول وتعزز من الالتزام أو سيعد التحول بحد ذاته كارثة على القطاع المصرفي وخصوصا في الدول النامية مثل بلادنا حيث ستضطر المؤسسات المالية إلى تحمل كافة المسؤوليات لتطبيق أبسط مقومات التكنولوجيا التنظيمية لتتمكن من تشغيل خدماتها الخاصة بالتكنولوجيا المالية وهو في الغالب ما قد يفوق قدرتها لذا فإن الاحتياج إلى وجود إطار تنظيمي رقمي يهدف إلى تعزيز الالتزام أصبح فرضا ملحا واجب التنفيذ يحتم على القطاع المصرفي التعاون والشراكة في إيجاد مثل هذه الحلول التقنية المبتكرة وفي الغالب فإن أهم التحديات التي سوف يوجهها القطاع المصرفي في بلادنا هي التحديات التقنية و التشريعية، لذا نوصي بالشراكة الجادة بين كل أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي من الجهات الحكومية والرقابية والتشريعية والمؤسسات المالية الحكومية والخاصة لتشارك الأدوار والمسؤوليات للشروع في وضع محددات إطارية تقنية تقود إلى الوصول لخلق إطار تنظيمي رقمي(Regtech)وإيجاد بيئة أعمال محفزة وجاذبة للشركات التقنية الحالية والناشئة وتوجيه الطاقات الشابة والمؤسسات البحثية والأكاديمية للعمل في هذا المجال كونه يعد فرصة اقتصادية واعدة على المستوى العالمي، كما نوصي بالاستفادة من تجربة الدول الأفريقية التي أنشأت تكنولوجيا تنظيمية وطنية مثل غانا و نيجيريا وكينيا لسد الفجوة وتوفير الاحتياج الوطني المتنامي.

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

2025

أنت مع الكل والكل معك

أصبح بإمكانك الآن ســـــداد

فريضة **الزكاة** بجميع أنواعها

Information Security Management ISO 27001 Certified

8003033
778003033

YGBnow

معاملاتك المالية صارت أسهل

مع تطبيق الموبايل المصرفي YGBnow

من بنك اليمن والخليج

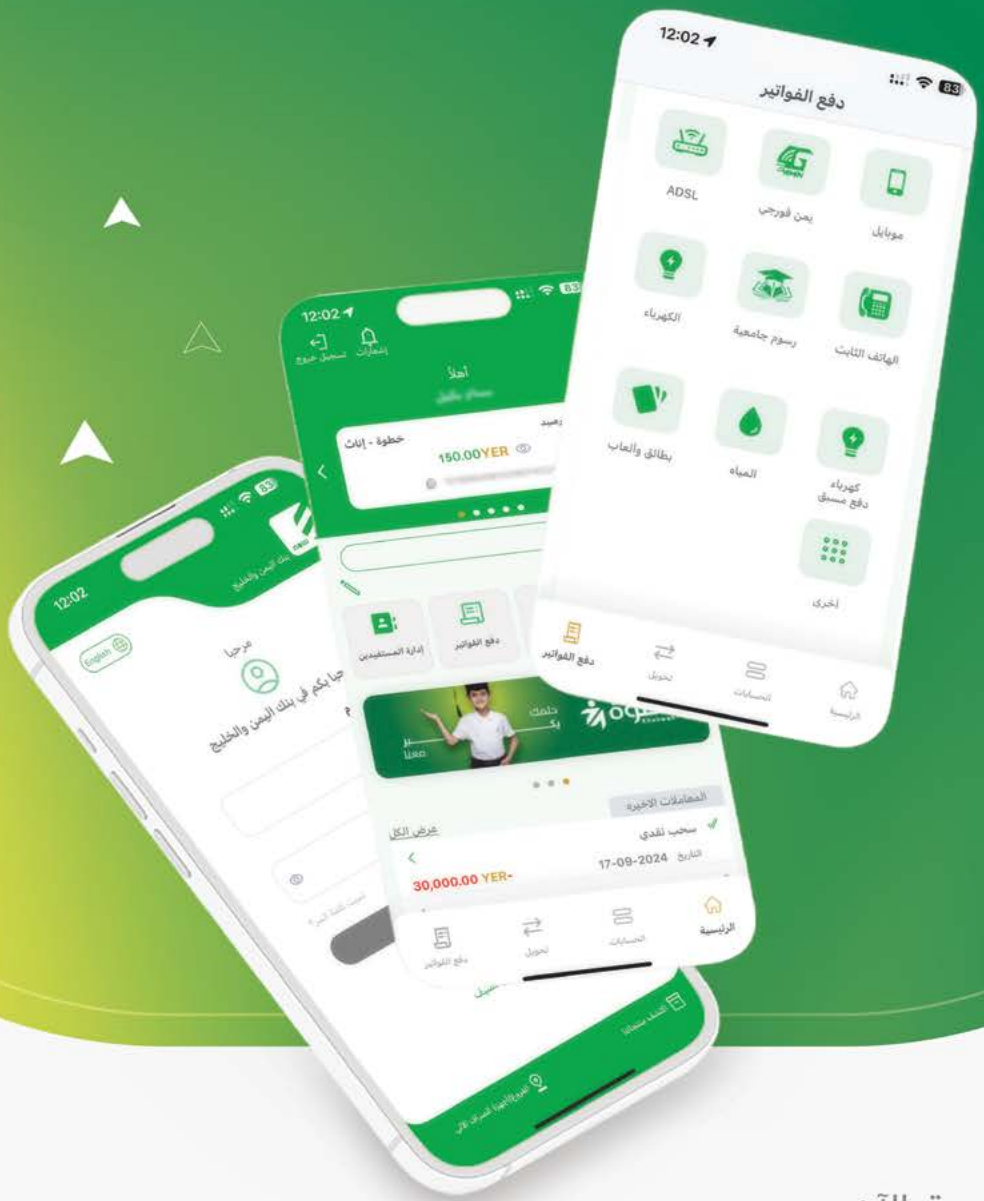

حمـل التطبيـق الآن

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

بنـك اليمـن والخليـج
Yemen Gulf Bank

YGB

الرقم المجاني
8000414

YGBYEM

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنـــا واحـــد

حسابات التوفير
والودائـــــع

الدولي
مونـي

البطائـق
المصرفيـة

الكول
سنتر

الصراف الآلي
ونقـــاط البيع

القـــروض
والتسهيلات

ويسترن
يونيون

Western Union

الدولي
اكسبرس

الدولـي إكسبـرس
ALDAWLI EXPRESS

الإنترنت
المصرفي

الحوالات
والإعتمادات

SWIFT IBYYESAXXX

www.ibyemen.com

iby_bank

Call Center
8006000